KING ABDULLAH II FUND FOR DEVELOPMENT
صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

على أعتاب التحول

دراسة ميدانية تحليلية لواقع الأحزاب السياسية الأردنية والمسارات المتوقعة

محمد أبو رمان

عبدالله الجبور وائل الخطيب

على أعتاب التحول

دراسة ميدانية تحليلية لواقع الأحزاب
السياسية الأردنية والمسارات المتوقعة

معهد السياسة والمجتمع صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

على أعتاب التحول

دراسة ميدانية تحليلية لواقع الأحزاب السياسية الأردنية والمسارات المتوقعة

محمد أبو رمان

عبدالله الجبور وائـل الخطيب

الإهـــداء

إلى من يؤمنون بأنّ مستقبلنا في المنطقة العربية، وفي الأردن، مرتبط بتعزيز المشاركة السياسية الشعبية في عملية اتخـــاذ القـــــرار، وبترسيخ قيم ومؤسسات الديمقراطية وحقـــوق الإنسان والمواطنـــة والتعددية السياسية والفكرية والحزبية.

إلى الشباب الأردني المتطلع إلى حياة أفضل، ومشاركة فاعلة في العمل العام وبناء مستقبل أجمل يسعى من خلاله لتحقيق النهضة والتنمية.

فـريــق العمـــل

- **د. محمد أبو رمان** - المستشار الأكاديمي في معهد السياسة والمجتمع، الباحث الأول في المشروع
- **وائل الخطيب** - باحث أردني، باحث رئيس في المشروع
- **عبدالله الجبور** - باحث أردني، باحث رئيس في المشروع
- **حسين الصرايرة** - مدير تطوير البرامج في معهد السياسة والمجتمع، مدير المشروع
- **محمد الأمين عسّاف** - باحث في معهد السياسة والمجتمع، منسق المشروع

الباحثون الميدانيون:

- **جهينة مروان الزريقات**
- **لجين تيسير الحسن**
- **روند عوض دسه**
- **تقى محمد الصرايرة**
- **شادي أبو راشد**
- **أنس أسامة الدباس**

فهـرســت الكتـــــاب

الإهداء 4

فريق العمل..... 5

فهرست الكتاب 6

تقديم 7

الفصل التمهيدي- **العمل الحزبي في الأردن.. معالم المسار التاريخي** 15

الفصل الأول- **البنى المؤسسية والهياكل القيادية** 43

الفصل الثاني- **بين الانتشار الجغرافي والسياسي والنشاط الحركي**..... 59

الفصل الثالث- **البنية الجندرية والعمرية والفعالية الحزبية** 85

الفصل الرابع- **الأحزاب وفجوة الاتصال السياسي** 107

الفصل الخامس- **الحراك الحزبي والمرحلة المقبلة** 129

ملاحق الكتاب 147

قائمة المراجع..... 149

تقديـــــم

دشّنت نتائج وتوصيات اللجنة الملكيــة لتحديــث المنظومـة السياسيــة (التي جرى إشهارها في تشرين الأول 2021) مسارًا سياسيًا جديدًا في البلاد، من المقرر أن ينقل الحياة السياسية والحزبية نقلة نوعية كبيرة، بخاصة بعد إقرار قانوني الانتخاب والأحزاب والتعديلات الدستورية، ومع التحولات الملحوظة في السياسات الرسمية في مجال العمل الحزبي، في التربية والتعليم والجامعات، وهي الحيثيات والسياقات التي ولّدت بدورها حراكًا سياسيًا حزبيًا ملحوظًا، سواء على صعيد الأحزاب السياسية الموجودة التي أخذت تبحث في كيفية تصويب أوضاعها مع قانونها الجديد، أو الحراك من قبل شخصيات ومجموعات سياسية لتشكيل أحزاب سياسية جديدة.

ما سبق خلق حالة من التفاؤل والأمل بتحقيق حلم قديم/ جديد برؤية برلمانات مختلفة ترتبط المعادلات والديناميكيات فيها بالعلاقة بين الأحزاب السياسية والتنافس بين البرامج المتعددة، وحكومة حزبية تتشكل بناءً على اعتبارات سياسية حزبية، تفرز قيادات سياسية وتكنوقراطية ذات برامج وأجندات معروفة، يدرك الناس كيف وصلوا إلى السلطة، ولماذا يستمرون أو يغادرون وتنتهي حقبة الألغاز السياسية في تشكيل الحكومات ورحيلها!

مع ذلك، بقي الأمل محكومًا بالحذر والقلق، بل والتحفظات، من قبل قوى مجتمعية وسياسية متعددة، ناهيك عن الشكوك فيما إذا كانت الحالة الحزبية في البلاد أو حتى ما ستؤول إليه قادرة فعلاً على تحقيق المطلوب من بناء قواعد شعبية والوصول إلى قبة البرلمان عبر صندوق الاقتراع وتطوير برامجها ورؤيتها لتكون قادرة ومؤهلة للحكم في حال وصلت إلى السلطة، وفي المقابل هنالك سياسيون آخرون يرون بأنّ المجتمع الأردني بطبيعته وتكوينه غير مؤهل ولا مهيأ للعمل الحزبي، وبالتالي فإنّ خطورة مخرجات اللجنة الملكية -من هذه الزاوية- وكأنّها تفرض الأحزاب بصورة قسرية على المجتمع وهو أمر لم ينجح!.

في ضوء هذا النقاش السياسي والاختلاف حول المشهد الحزبي بصيغته الراهنة والممكنة في المرحلة المقبلة، جاءت فكرة هذا المشروع، بالتعاون بين معهد السياسة والمجتمع وصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية، الذي يمثّل دراسة ميدانية استقصائية تقوم على قراءة الواقع الفعلي للأحزاب السياسية الأردنية التي تنوف على 50 حزبًا (حين البدء بهذا المشروع)، وتكمن التساؤلات الرئيسية التي سعى هذا المشروع للإجابة عليها:

- ما هي سمات الحالة الحزبية الراهنة في الأردن؟
- كيف يمكن أن نصنّف الأحزاب السياسية ليس على الصعيد الأيديولوجي، بل وفق معايير القوة والضعف والمؤشرات المرتبطة بهما؟
- كيف ستتعامل الأحزاب السياسية القائمة مع تحدّي التأقلم وتصحيح الأوضاع مع مخرجات لجنة تحديث المنظومة السياسية؟
- ما هي الأحزاب الأكثر قدرة على تصحيح الأوضاع والاستمرار وتسجيل الحضور السياسي ضمن معطيات المرحلة المقبلة؟، وفي المقابل ما هي الأحزاب التي ستجد صعوبات كبيرة؟، وما هي خياراتها؟
- كيف ستغير نتائج لجنة التحديث المشهد الحزبي؟
- ما هي ملامح الحراك الحزبي؟ وما هي المسارات والاحتمالات المتوقعة له خلال المرحلة المقبلة؟

منهجية المشروع:

للإجابة على الأسئلة السابقة، جرى وضع منهجية متعددة الأبعاد تقوم على الجمع بين التحليل النظري، الذي يدرس حالة الأحزاب، من خلال الوثائق الرسمية عن الأحزاب والوثائق والبيانات الحزبية التي تحتفظ بها الأحزاب عن ذاتها، والميداني، الذي يقوم على دراسة مسحية للأحزاب السياسية كافّة، عبر بناء استمارة تتناول الأسئلة والتساؤلات الرئيسية المتعلقة بأهداف الدراسة، وتشكيل فريق من الباحثين الميدانيين الذين يقومون بزيارة الأحزاب وإجراء المسح الميداني.

وتم إجراء العديد من الجلسات المركّزة واختيار فريق العمل والزيارات الميدانية على النحو الآتي:

-اختيار الباحثين الرئيسيين عدد (2)، والباحثين المساعدين عدد (6)، ضمن معايير متعددة: تضمنت تقديم السير الذاتية ومقارنتها، والدعوة للمقابلة الشخصية، وتقديم خطط البحث، وآليات جمع المعلومات بصورة منهجية وفق الاستبانة الخاصة للمقابلات المعمقة.

-بناء محاور المقابلات والاستبانة المعمقة.

-تدريب الباحثين المساعدين على المقابلات المعمقة وتوزيع الأحزاب عليهم.

-تحديد وجمع المصادر للدراسة، وبناء الخلفية.

-تجميع الخلفية التاريخية للأحزاب كل على حدة.

-تنفيذ مسوحات لـ 35 حزبًا، بمقابلات وزيارات، زادت عن 50 زيارة.

-تفريغ محتوى التقارير والمقابلات إلكترونيًا، وتوثيقها، وتحليلها أوليًا.

-إجراء 5 جلسات تركيز مع أمناء عامين للأحزاب وناشطين سياسيين.

-تفريغ محتوى تدوين جلسات التركيز وتوثيقها وتحليلها أوليًا.

ويمكن التركيز هنا على مجموعة من القضايا الرئيسية في منهجية المشروع ومسار الدراسة:

أولاً- تصميم الاستبانة الميدانية: قام فريق العمل بتصميم استبانة بحثية ميدانية، وتدريب الباحثين الميدانيين عليها، وتناولت الاستبانة أسئلة رئيسية وتفصيلية تتعلق بجملة من المتغيرات الرئيسية:

- البناء المؤسسي والهرمي للأحزاب السياسية.
- البنية الداخلية للحزب: الخلفيات الاجتماعية والفكرية والثقافية لأعضاء الحزب.
- البنية القيادية في الحزب وتركيبة القيادة: فيما إذا كان هنالك تداول على المواقع الرئيسية، والأنماط القيادية الموجودة.
- مشاركة الشباب في الحزب: على صعيد تمثيل الشباب في المواقع القيادية وعلى صعيد الأنشطة الشبابية والأجنحة المتعلقة بذلك.

- مشاركة المرأة في الحزب: على صعيد تمثيل المرأة في أنشطة الحزب، وتمثيلها في المواقع القيادية وأجنحة المرأة، ومدى ملاءمة خطاب الحزب لقضايا المرأة عمومًا.

-الحضور والانتشار الجغرافي للأحزاب السياسية: عدد فروع الأحزاب، أنشطة الأحزاب في المحافظات، تبني الحزب لقضايا مرتبطة بالمحافظات والشرائح الاجتماعية المختلفة والمتنوعة.

-الموارد البشرية والمالية للحزب: ما يتعلق بعدد أعضاء الأحزاب الناشطين والفاعلين، والقدرات المالية للأحزاب السياسية، وتنوع مصادر الدعم.

-المشاركة الحزبية في المجال العام: حجم مشاركة الحزب في الانتخابات النيابية والمحلية والنقابية والجامعية وغيرها.

وقام فريق البحث (المشكّل من 6 باحثين) بتنفيذ 50 زيارة ميدانية شملت 35 حزبًا سياسيًا، وجرى تقسيم الفريق بناءً على المعلومات الرئيسية لقوة الأحزاب وأنشطتها وكثافة عملها، في حين رفضت الأحزاب الباقية بصورة مباشرة وغير مباشرة إجراء الزيارات والمقابلات، وتذرّع بعضها بأعذار مختلفة: مثل عدم الموافقة على مخرجات لجنة التحديث، كورونا والظرف الوبائي أو الانشغال وعدم التفرغ![1]

وفّرت المقابلات الميدانية قاعدة مهمة من البيانات الواقعية، ولم يكتف فريق البحث في إعداد التقارير بالإجابات الرسمية من قبل الشخصيات الحزبية، بل تمت مقارنتها بالمعلومات والبيانات الرسمية الموجودة لدى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، كما قام الباحثون باستخدام أداة «الملاحظة الاجتماعية» المباشرة، لتقييم الزيارة وما يرتبط بمبنى الحزب وإمكانية إقامة الأنشطة والفعاليات المختلفة ومراجعة الأنشطة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي لتقييم مدى مطابقة الإجابات مع الواقع الفعلي.

ثانيًا- جلسات التركيز (Focus Groups): مع القيادات الحزبية والخبراء في الشأن الحزبي والقيادات الشبابية (ذكورًا وإناثًا) في الأحزاب، وجرت خلال هذه الجلسات مناقشة مخرجات لجنة التحديث، ومراجعة حالة الأحزاب السياسية وقراءتها

(1) هنالك تقرير بالزيارات الميدانية وتواريخها والشخصيات التي تمت مقابلتها في نهاية الكتاب.

للمشهد الحزبي الراهن، وتصوراتها للمرحلة المقبلة، وخططها للتعامل مع التحولات الجديدة مع قانوني الانتخاب والأحزاب، ومهلة تصويب الأوضاع للأحزاب السياسية التي ستنتهي قبيل منتصف 2023.

جرى عقد 5 جلسات عصف مركزة على النحو الآتي:

جلسة نقاشية «تطوير الحياة الحزبية في الأردن: التصورات الفكرية والاستراتيجية»، شاركت مجموعة من الخبراء والمتخصصين في قضايا الديمقراطية والأحزاب السياسية بورشة عمل، وناقش المشاركون خلالها الوضع الراهن وكيفية تأطير خارطة الطريق للوصول إلى تطوير الحياة الحزبية في البلاد، عقدت يوم الثلاثاء، الموافق 2022/3/8، في قاعة عدنان أبو عودة بمعهد السياسة والمجتمع.

جلسة نقاشية حول مستقبل العمل الحزبي في الأردني، بمشاركة 15 ناشطًا سياسيًا وحزبيين، نوقش خلالها المشهد الراهن وتأثيره على واقع الأحزاب السياسية في الأردن، وما هي توجهاتها في المرحلة المقبلة وتوصياتها لتطوير الحياة الحزبية والسياسية في الأردن، ونظمت يوم الأربعاء، الموافق 2022/3/16، في قاعة عدنان أبو عودة بمعهد السياسة والمجتمع.

جلسة مركزة (1) بعنوان: «بين الطموح والمحددات.. مستقبل الأحزاب السياسية في ضوء التعديلات القانونية اللاحقة لتوصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية»، ناقشت المشهد الحالي، وتأثيره على واقع الأحزاب السياسية في الأردن، وما هي توجهاتها في المرحلة المقبلة وتوصيتها لتطوير الحياة الحزبية والسياسية في الأردن، بمشاركة 8 قيادات حزبية، وذلك بتاريخ 2022/3/12، في فندق الموفنمبك بعمان.

جلسة مركزة (2) بعنوان: «بين الطموح والمحددات: مستقبل الأحزاب السياسية في ضوء التعديلات القانونية اللاحقة لتوصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية»، ناقشت المشهد الحالي، وتأثيره على واقع الأحزاب السياسية في الأردن، وبوصلة توجهاتها في المرحلة المقبلة وتوصيتها لتطوير الحياة الحزبية والسياسية في الأردن، بمشاركة 7 قيادات حزبية، عقدت بتاريخ 2022/3/19، في فندق الموفنمبك بعمان.

جلسة مركزة حول «مستقبل العمل الحزبي في الأردني»، بمشاركة 15 ناشطًا سياسيًا وحزبيين، نوقش خلالها المشهد الحالي، وتأثيره على واقع الأحزاب السياسية في الأردن، وما هي توجهاتها في المرحلة المقبلة، وتوصيتها لتطوير الحياة الحزبية والسياسية في الأردن، وذلك يوم الخميس، الموافق 2022/3/31، في قاعة عدنان أبو عوده بمعهد السياسة والمجتمع.

ثالثًا- المقابلات الشخصية والبحث المكتبي: بالتوازي والتزامن مع جمع المعلومات الميدانية وعقد الجلسات المركّزة، كان فريق العمل يقوم بمراجعة الأوراق الرسمية وتحليل البيانات المتوفرة وصفحات التواصل الاجتماعي، وإجراء المقابلات الشخصية؛ لاستكمال المعلومات من القيادات الحزبية والخبراء المتابعين للمشهد الحزبي، وجرت عملية تجميع وتصنيف وتحليل البيانات وتدوين ذلك في فصول الكتاب للإجابة على الأسئلة التي شكلت غاية هذا المشروع البحثي- الاستقصائي ومضمونه.

صعوبات منهجية:

ثمة صعوبات منهجية اكتنفت المشروع، وشكّلت عائقًا أمام تنفيذ المهمة التي أنيطت به لإتمامها، وفي مقدمة ذلك عدم التعاون من قبل العديد من الأحزاب السياسية، إذ رفض العديد منها إجراء المقابلات، بينما لم يلتزم آخرون ممن جرت مقابلتهم من قبل الباحثين الميدانيين بأسئلة الاستمارة، واعترضوا على بعض الأسئلة، ومارس آخرون «التقية» في الإجابة على الأسئلة، بينما اتسمت إجابات العديد من القياديين بالمبالغة وغياب الأدلة والتوثيق في جوابهم على العديد من الأسئلة، كأن يقول: إنّ «هنالك مشاركة شبابية فاعلة»، بينما - على سبيل المثال- لا تشير أنشطة الحزب المعلنة ولا المصادر الإعلامية ولا مواقع التواصل الاجتماعي لهذه المشاركة والأنشطة، وهكذا كانت كثير من المعلومات المقدمة غير دقيقة ومحدودة.

للتغلّب على الصعوبات السابقة في العمل الميداني، قام فريق البحث ببذل جهد كبير في مجال تجميع البيانات والمعلومات المكتبية، بخاصة من مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت مصدرًا مهمًا -اليوم- لمتابعة الأنشطة والأخبار والفعاليات الحزبية ومقياس مدى التفاعل مع هذه الأنشطة وانتشارها جغرافيا. كما تمّت مقارنة بيانات وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بالبيانات الميدانية والبحث المكتبي لبناء مقاربات أكثر دقة في الإجابة على تساؤلات وأسئلة الدراسة.

فصول الكتاب وتقسيم الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدّمة وسرديّة تاريخيّة و5 فصول، يتضمن كل فصل مجموعة من المباحث، حيث تقدّم السرديَّة التاريخيَّة استعراضًا وتلخيصًا لمسيرة الحياة الحزبيّة الأردنيَّة في 100 عام، وتبحث في عوامل نشوء الظاهرة الحزبيّة وانتقالها إلى إمارة شرق الأردن، وتعرض مراحل تطور الحياة الحزبيّة، والتحديات المحليَّة والإقليمية وانعكاساتها على البيئة والفعل السياسي للأحزاب، وكيف ساهم العمل الحزبي في تسريع وتيرة الاستقلال وتأسيس الدولة الأردنيَّة وتطور هويتها السياسيَّة على مرّ العقود.

يبحث **الفصل الأول** من الدراسة في البنى المؤسسية للأحزاب السياسيَّة، لتشمل الهياكل المؤسسية والحزبيّة، فما هي الأشكال والبنى والمؤسسات الرئيسية في الأحزاب الأردنيَّة؟ وهل تتمايز فيما بينها؟ وإلى أي مدى أو درجة تمكنت من تطوير هيكلها ومؤسساتها؟ ثم موضوع الوحدة الداخلية في الحزب، وفيما إذا كان هنالك تداول للقيادة والمسؤولية أم احتكار لها، وأخيرًا الموارد المالية للأحزاب الأردنيَّة، من أين تأتي؟ وكيف تقوم هذه الأحزاب بتأمين المصروفات العديدة لها؟ وما هي أوجه الإنفاق؟ وإلى أي درجة هنالك شفافية في المجال المالي؟

ويناقش **الفصل الثاني** مدى استجابة الأحزاب للانتشار داخل المحافظات وتبنيها لخطط ميدانية تعمل على تسريع هذا الانتشار من خلال مقياس مدى مشاركتها في الانتخابات المحليَّة والبرلمانية والنقابية، سيما الأخيرة منها، إضافة إلى ذلك مدى وجود مقرات للأحزاب وانتساب أعضاء يمثلون خلفيات جغرافية وعشائرية متعددة ومتنوعة، وهذا بحد ذاته مؤشر على مدى انتشار الحزب وفعاليته الميدانية، إذ لا يكفي أن يكون هنالك مكتب أو فرع للحزب في المحافظة، دون أن يكون فاعلاً ونشطًا وقادرًا على الاشتباك مع هموم الناس وقضاياهم ومشكلاتهم اليومية والخدماتية والاقتصادية في المناطق والمساحات المختلفة.

يحلل **الفصل الثالث** التركيبة العمريَّة للأحزاب السياسيَّة في الأردن، ومعدلات التمثيل السياسي للشباب والمرأة في بنية الأحزاب وعلى مستوى القيادة ومواقع صناعة القرار فيها، بحيث يمنحنا هذا الفصل قراءة ومؤشرات لقدرة الأحزاب من جهة على الوصول والتفاعل مع مكونات المجتمع المختلفة، ومن جهة أخرى قدرتها على التكيف

والمعاصرة مع مرحلة التحديث السياسي وما نتج عنها من قرارات وتشريعات تلزم الأحزاب على أن لا تقل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 سنة عن 20 % من عدد الأعضاء، وأن لا تقل نسبة المرأة عن 20 % من عدد الأعضاء.

يرصد **الفصل الرابع** حالة الإعلام والاتصال السياسي للأحزاب وقدراتها في الإعلام التقليدي من صحف وقضائيات ومحطات إذاعية، وفي الإعلام الرقمي وكيفية التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة وتوظيفها في برامج الأحزاب وأنشطته، لاسيما الانتخابية منها، ومقدار شعبية الأحزاب على منصات التواصل الرقمي، مع التركيز على منصات التواصل الاجتماعي، خاصة الفيسبوك، ويقدم الفصل تحليلاً رقميًا لفاعلية وقدرات الصفحات وتقييم أدائها.

يستخلص **الفصل الخامس** نتائج الدراسة المتمثلة في حالة الأحزاب السياسيَّة الأردنيَّة والتّحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى الفرص المتاحة لها، ويستنتج الاتجاهات والآفاق المستقبلية للأحزاب السياسيَّة وبرامج عملها في ظل مرحلة التحديث السياسي، ويضع مجموعة من التوصيات التي من شأنها مساعدة الأحزاب على تطوير نفسها وتجديد أدواتها للمضي قدمًا في تكريس وتعميق التحول الديمقراطي القائم على العمل الحزبي.

الفصل التمهيدي

العمل الحزبي في الأردن.. معالم المسار التاريخي

تعود نشأة مجموعة من الأحزاب السياسية في المشهد الحزبي الراهن (حتى 2022) إلى بداية مرحلة التسعينيات، مع عودة الحياة الحزبية وإقرار قانون الأحزاب، وأغلب هذه الأحزاب أيديولوجية، وهنالك أحزاب تعود للفترة ما بين 2007-2011، لكن غالبية الأحزاب القائمة اليوم جاءت بعد الربيع العربي.

المؤلفون

يقدم هذا الفصل استعراضًا تاريخيًا، وتلخيصًا لمسيرة الحياة الحزبية الأردنية في 100 عام، ويبحث في وامل نشوء الظاهرة الحزبية وانتقالها إلى إمارة شرق الأردن، ويعرض مراحل تطور الحياة الحزبية، والتحديات المحلية والإقليمية وانعكاساتها على البيئة والفعل السياسي للأحزاب، وكيف ساهم العمل الحزبي في تسريع وتيرة الاستقلال وتأسيس الدولة الأردنية وهويتها السياسية على مرّ العقود.

أولاً- المشهد الحزبي إبان نشوء إمارة شرق الأردن.

ثانيًا- مشهد الحياة الحزبيَّة 1921-1945 (البرلمان وإرهاصات العمل الحزبي)

ثالثًا- مشهد الحياة الحزبيَّة 1945-1957 (المملكة والحكومة البرلمانية)

رابعًا- مشهد الحياة الحزبيَّة: 1957 - 1989 (الأحكام العرفية وتداعياتها على العمل الحزبي).

خامسًا- مشهد الحياة الحزبيَّة: 1989-2021 (عودة الحياة الديمقراطية والعمل الحزبي).

سادسًا- قراءة في المشهد الحزبي الراهن (حتى 2022).

ملاحظات ختامية.

أولاً- المشهد الحزبي إبان نشوء إمارة شرق الأردن:

بقيت منطقة شرق الأردن، حتى نهاية الحرب العالميَّة الثانية (عام 1918)، جزءًا من الدولة العثمانيَّة، وبعد انهيار ها وانسحابها من المنطقة، أصبحت شرق الأردن جزءًا من الدولة السورية التي شكلها الأمير فيصل بن الحسين، والذي ساهم وصوله إلى سورية في الإعلان عن تشكيل حكومة عربية، بتاريخ 5 تشرين الأول عام 1918، معلنًا بذلك نشوء أول مملكة هاشمية في بلاد الشام، بزعامة الملك فيصل، والتي استمرت حتى دخول الاحتلال الفرنسي الى سوريا وإنهاء حكم الملك فيصل في شهر تشرين أول 1920، وبعد خروج الملك من سوريا، عقب انتصار الفرنسيين في معركة ميسلون.[1] أدت هذه الأحداث المتتابعة إلى لجوء أعداد من القيادات الوطنية والسياسية لشرق الأردن، وكان من بينهم أعضاء حزب الاستقلال السوري الذين أسسوا فرعًا للحزب في الأردن عام 1921.[2]

لم تألَف إمارة شرق الأردن العمل السياسي بمفهومه المنظَّم قبل عام 1921، ولم تكن هناك تشريعات في مرحلة مبكرة من الإمارة تنظّم العمل الحزبي والسياسي، سوى قانون الجمعيات العثماني لسنة 1909،[3] حتى أن عمل المجالس البلدية الذي شهده المجتمع الأردني خلال الفترة الممتدة بين 1880 و1920 تركّز في الجوانب الخدمية للسكان، واقتصر العمل السياسي في مرحلة ما قبل الإمارة على احتجاجات وتمردات، لم يكن لديها منطلقات فكريَّة واضحة، وبالرغم من ذلك فقد تبلور الوعي السياسي لدى بعض الفئات المثقفة التي نالت حظًا من التعليم أواخر الحكم

(1) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية (1964-1970)، المكتبة الوطنية، أودع عام 2001، تتوافر نسخة من الكتاب في مكتبة عبدالحميد شومان في عمان، تحت الرقم (324.2565).

(2) وديع بشور، سوريا صنع دولة وولادة أمة، دمشق 1994.

(3) تطور الحياة الحزبية في الأردن، دراسة تاريخية تحليلية، مركز القدس للدراسات السياسية، 2016 -عمان.

العثماني، وأسهمت في بروز شخصية وطنية أردنية واضحة المعالم، سيما عندما بدأ المشروع الاستعماري الهادف إلى تقسيم المنطقة بين بريطانيا وفرنسا.[1]

كانت إمارة شرق الأردن امتدادًا طبيعيًا لما يجري من حراك سياسي في كل من أقطار بلاد الشام ومصر والعراق، حيث اندمج الكثير ممن تولوا بعد ذلك مناصب حكومية سياسية لدى أوائل حكومات الإمارة في أحزاب ذات أبعاد قومية ويسارية وعروبية. فأول حكومة تأسست عام 1921 برئاسة رشيد طليع ضمت أعضاء في حزب الاستقلال السوري الذي تأسس؛ لكي يتصدى لتبعات اتفاقية سايكس بيكو، وكان هذا الحزب الناطق باسم الجمعية العربية الفتاة من أوائل الأحزاب السياسية التي انتقلت فروعها من دمشق إلى شرق الأردن.[2] وانطوى تحت لواء حزب الاستقلال الذي كانت من أهم مبادئه الوحدة العربية والتصدي للاستعمار الفرنسي عدد من الشخصيات الوطنية والسياسية التي قادت حكومات وتبوأت مناصب عدة في قيادة عهدي إمارة شرق الأردن والمملكة الأردنية الهاشمية فيما بعد.[3]

بموازاة ذلك، قام عدد من أعضاء جمعية العهد الدمشقية بالعمل على إيجاد مظلة لممارسة عملهم السياسي في شرق الأردن، حيث نقلوا مقر حزب العهد من دمشق لعمان عام 1921، وكان من أهداف هذا الحزب الدعوة لاستقلال البلاد العربية عن الاستعمار، وأن تكون هذه البلاد تحت حكم الشريف الحسين بن علي وأبنائه، كان رمضان البعلبكي هو أمين عام الحزب.[4]

---

(1) للمزيد حول العمل السياسي قبيل تأسيس إمارة شرق الأردن، يمكن العودة إلى د.فيصل الغويين: في كتاب «مئة عام من الحياة الحزبية الأردنية» (إصدارات وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية)، بالإضافة إلى ما وثقه د.علي محافظة حول التاريخ السياسي الأردني، ومذكرات عارف العارف، وإلى كتاب ناهض حتّر بعنوان: «في القضية الأردنية العربية». وللاطلاع على عمل الإدارات المحلية والمجالس البلدية قبل تأسيس الإمارة، يمكن الرجوع إلى تقرير «اللامركزية ومجالس المحافظات» المنشور في تقرير حالة البلاد 2018 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني.

(2) محمد ريان، الأحزاب السياسية في سوريا ودورها في الحركة الوطنية (1920– 1939)، دار الكندي للنشر والتوزيع 2006.

(3) عمر العمري ومحمد بني يونس، الحكومات الأردنية في عهد الملك عبدالله بن الحسين (1921– 1951)

(4) محمد ريان، الأحزاب السياسية في سوريا ودورها في الحركة الوطنية (1920– 1939)، دار الكندي للنشر والتوزيع 2006.

ثانيًا- البرلمان وإرهاصات العمل الحزبي (المشهد السياسي الحزبي 1921-1945):

بدأ الوعي السياسي في شرق الأردن بطيئًا ومتأخرًا عن بقية شعوب بلاد الشام، وإذا استثنينا أحزاب (أم القرى، أحرار الأردن، العهد العربي)، فإن حزب الاستقلال العربي كان الأبرز على الساحة السياسية في ذلك الوقت، وهو الذي نشأ في دمشق في العهد الفيصلي، وانتقلت قيادته بعد احتلال الفرنسيين للعاصمة السورية، إلى عمان سنة 1921، وبقي يسيطر على الحياة السياسية في إمارة شرقي الأردن حتى سنة 1924، وضمّ حزب الاستقلال، الزعامّات القبلية التقليدية التي منحت الشرعية لحكم الأمير عبدالله بن الحسين وذريته من بعده، إضافة إلى ذلك، فإن هذا الحزب دعا لمواجهة الانتداب البريطاني على البلاد مما أدى لتصنيفه ضمن الأحزاب الوطنية المعارضة[1]، وضم الحزب عددا من الشخصيات الوطنية المناوئة للانتداب البريطاني والداعية لدعم الثورة السورية والرافضة لقيام قوات الاستعمار الفرنسي بملاحقة الثوار السوريين داخل الأراضي الأردنية التي فروا إليها[2].

بالمقابل، جسَّد حزب أم القرى، حركة انشقاق سياسية عن حزب الاستقلال، قادها علي رضا الركابي بعد أن أسس حكومته في آذار 1922، والتي لم يعتبرها الكثيرون حكومة ديمقراطية، إذ شكى العديد من النشطاء السياسيين تعسفها ضدهم. وأعلن الحزب ولاءه للشريف حسين بن علي، بيد أن الحزب اعتبر حزب الشخص الواحد، فتأسيس هذا الحزب جاء لضرب الأحزاب الأخرى والتشويش عليها[3]، خصوصًا حزب الاستقلال، لذلك لم يتم العثور على وثائق ومراجع تدل على نشاط هذه الحزب في الفضاء العام، كما أن هيكلية هذا الحزب تدل على مركزية إدارته، ولم يلق تأييد الأردنيين، الذين تقدموا بشكوى ضد الركابي وأفراد حزبه الذي لم يعمِّر كثيرًا.[4]

---

(1) عصام محمد السعدي، الحركة الوطنية الأردنية (1921- 1946).

(2) علي سعادة، المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عامًا 1921- 1991، عمان 1998.

(3) تريز حداد، ملف الأحزاب السياسية في الأردن (1919- 1994).

(4) أنظر/ي فيصل الغويين: مئة عام من الحياة الحزبية، بالإضافة إلى خليل حجاج: تاريخ الأحزاب السياسية.

ظهرت بعد سنوات قليلة مجموعة من الأحزاب والتنظيمات السياسية مثل جمعية الشرق العربي وحزب ضباط شرقي الأردن، وشهدت المرحلة تأسيس أول حزب سياسي يحمل هوية معارضة في البلاد وهو حزب الشعب الأردني، وذلك في آذار 1927، وكان حزبًا إصلاحيًا هدفه السعي بالطرق المشروعة، إلى تأييد استقلال البلاد، ونشر المعارف بين الأهلين، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، وصيانة الحريات الفردية، ونشر مبادئ المساواة والإخاء بين المواطنين.[1]

برز واشتهر دور حزب الشعب بعد توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية ونشر نصها الرسمي، حيث قاد الحزب حركة المعارضة الوطنية والشعبية التي اندلعت ضد المعاهدة، فقد سارت مظاهرات احتجاجية في مناطق مختلفة من شرق الأردن في 27 نيسان 1928، واجهت السلطات هذه التحركات باعتقال أبرز زعماء البلاد لبضعة أيام، لكن هذا لم يوقف سيل الوفود والعرائض ومضابط الاحتجاج والشجب للمعاهدة، وسارت المظاهرات عدة أيام في السلط وعمان، ورفعت شخصيات البلاد عرائض بتواقيعها إلى المندوب السامي البريطاني على فلسطين وشرق الأردن، أعلنت فيها رفضها هذه المعاهدة، ونشر المثقفون الأردنيون عشرات المقالات ضد المعاهدة في الصحف الفلسطينية والسورية. وقد توج النضال الوطني والشعبي ضد المعاهدة بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوطني الأردني الأول في 25 تموز 1928، وكان قادة حزب الشعب وراء تنظيمه والإعداد له.[2]

شهدت هذه الفترة جهودا فعلية لتأسيس مجلس نيابي في الأردن، بعد أن وُضِعَ القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن بتاريخ 16 نيسان 1928، الذي أعطي بموجبه حكومة شرق الأردن شرعية دستورية لإدارة شؤون البلاد، وعلى غراره وُضِعَ قانون انتخاب تم نشرة بتاريخ 17 حزيران 1928، لانتخاب أول مجلس تشريعي في ذلك الوقت، وجرى انتخاب خمسة مجالس تشريعية في عهد الإمارة 1921–1946م، وكان

(1) علي محافظة، المعارضة السياسية الأردنية في مئة عام (1921–2021). ص (21).

(2) تطور الحياة الحزبية في الأردن، دراسة تاريخية تحليلية، مركز القدس للدراسات السياسية، –2016عمان.

أولها عام 1929، حيث كان يتشكل المجلس التشريعي في البداية من 16 نائبًا منتخبًا وفقًا للقانون الأساسي، ومن رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء، (وعددهم 6 أعضاء)، وكان أعضاء مجلس الوزراء يحق لهم التصويت في المجلس التشريعي.

تصنيف أحزاب الإمارة:

يمكن تصنيف أحزاب الإمارة في تلك المرحلة بحسب خلفيتها الفكرية ومواقفها واتجاهاتها السياسية إلى ثلاث مجموعات: أحزب وتنظيمات موالية، أحزاب وتنظيمات معارضة، أحزاب وتنظيمات عقائدية.

1- الأحزاب والتنظيميات الموالية:

تشمل هذه الأحزاب طائفة متنوعة من التنظيمات، منها أحزاب موالية للحكومة، مثل: حزب أم القرى (1921)، حزب التضامن الأردني (1933)، حزب الإخاء الأردني (1937)، وهناك من كانت مناهضة للمعارضة، مثل: الحزب الحر المعتدل (1930)، أو نادت بالوطنية الأردنية، مثل: حزب أحرار الأردن (1920) وأعيد تأسيسه في عام 1930، أو اهتمت بقطاع معين مثل حزب العمال الأردني (1931)، أو ناهضت إلحاق شرق الأردن بفلسطين ضمن منطقة وعد بلفور مثل حزب ضباط شرقي الأردن (1926). وهناك مجموعة من الأحزاب نشأت على خلفية قومية، مثل: حزب العهد العربي (1921)، وجمعية الشرق العربي في لواء عجلون (1923)، وبشكل عام لم تعمر هذه التنظيمات سوى فترة قصيرة من الزمن.[1]

2- الأحزاب والتنظيمات المعارضة:

اتسمت التنظيمات التي نشأت على خلفية المعارضة السياسية للانتداب البريطاني والمعاهدة الأردنية البريطانية بالتنوع كذلك، فمن حزب الشعب الأردني (1927)، أول حزب معارض، والحزب الأهم الذي ترك بصمة واضحة في مقارعة المعاهدة الأردنية البريطانية والعمل من أجل استقلال شرق الأردن، إلى حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني (1933)، والذي أعيد تأسيسه في عام (1944)، إلى جمعية الشباب الوطني الأردني (1933)، ثم الحزب الوطني الأردني (1936)

(1) تطور الحياة الحزبية في الأردن، دراسة تاريخية تحليلية، ص(30)، مركز القدس للدراسات السياسية، 2016 -عمان.

في المنفى، مرورًا بالمؤتمرات الوطنية الخمسة التي شكلت مظلة للعمل المؤسسي المعارض في الفترة من عام 1928 إلى عام 1936.[1]

3- الأحزاب والتنظيمات العقائدية:

نشأت في العقد الأخير من عهد إمارة شرق الأردن مجموعة جديدة من الأحزاب والتنظيمات ذات الخلفية والهوية العقائدية، وهي الأولى من نوعها ضمن مجموعة الأحزاب والتنظيمات التي نشأت في عهد الإمارة. وتشمل هذه المشاريع نوعين من التنظيمات: **النوع الأول** هو فروع أردنية لتنظيمات ذات طابع قومي، أما **النوع الثاني** فهو يتعلق بتنظيمات عقائدية تغطي العائلات الثلاث الرئيسة اليسارية والإسلامية والقومية، مثل الحزب السوري القومي، حزبا الاتحاد العربي والوحدة العربية، الحلقات الماركسية، جماعة الإخوان المسلمين.

ثالثًا- المملكة والحكومة البرلمانية (المشهد السياسي الحزبي ما بين 1945-1957):

تميزت هذه المرحلة على صعيد الأحزاب السياسية بأمرين مهمين؛ **الأول** هو صدور الدستور الأردني لسنة 1952 في عهد الملك طلال (المملكة الثانية)، متضمنًا للمرة الأولى في تاريخ المملكة نصًا صريحًا على حق الأردنيين في تأليف الأحزاب السياسية، على أن تكون غايتها مشروعة، ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور (المادة 16). أما **الأمر الآخر** فهو صدور أول قانون للأحزاب السياسية في عام 1954، ثم صدور قانون بديل له في عام 1955، ويذكر أن كلا القانونين عرّفا الحزب السياسي بـ «هيئة مؤلفة من 10 أشخاص فأكثر، غرضها تنظيم وتوحيد مساعيها في المضمار السياسي».[2]

مرت الحركة السياسية خلال هذه الفترة الممتدة بين (1946-1957) بمحطات كثيرة، تزودت من بعضها بأسباب النضج والاندفاع، ومن بعضها الآخر بأسباب التوقف والاندحار. ولعل من أبرز هذه المحطات: استقلال الأردن عن الانتداب البريطاني

(1) تطور الحياة الحزبية في الأردن، دراسة تاريخية تحليلية، ص(31) مركز القدس للدراسات السياسية، 2016 -عمان.

(2) تطور الحياة الحزبية في الأردن، دراسة تاريخية تحليلية، ص(49) مركز القدس للدراسات السياسية، 2016 -عمان.

والاعتراف بها مملكة مستقلة ذات سيادة، وإعلان البرلمان الأردني الملك عبدالله الأول ملكًا عليها، ثم بدأت أحداث سياسية محلية وإقليمية أثّرت في مسار العمل الحزبي، بداية من الحرب العربية الإسرائيلية وإنشاء الكيان الصهيوني (1948)، والوحدة الأردنية الفلسطينية (1950)، وصدور الدستور الأردني (1952)، وقانون تنظيم الأحزاب (1954)، وحلف بغداد (1955). وقد كان لجميع هذه المحطات تأثيراتها على البيئة الحزبية، ولا بد من وقفة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي نبتت الحركة السياسية الأردنية في ظلها ونمت، واستطاعت أن ترسخ أقدامها في فترة لاحقة، رغم ما اعترض سبيلها من عثرات وعقبات.

عايش الأردنيون، خلال تلك المحطات، اقتصادًا وطنيًا عاجزًا عن توفير رأس المال اللازم لإقامة المشروعات الاقتصادية، وعن تطوير العمالة الماهرة القادرة على بناء هذه المشروعات أو العمل فيها، ولذلك اقتصرت ملكية الشركات الكبرى في البلاد على رأس المال الأجنبي الذي استقطب عمالاً وافدين من الخارج، وعندما لم يجد الأردنيون عملاً في هذه الشركات على محدوديتها، إذ كانت هناك شركة لاستخراج الثروات المعدنية من البحر الميت، وشركة خط أنابيب الزيت العراقي، لم يجدوا أمامهم سوى التعبير عما يعتمل في نفوسهم من سخط، وجاء هذا التعبير عنيفًا، حيث قامت فئة من الشباب الأردنيين الأحرار بتفجير خط أنابيب البترول عام 1946.[1]

وترافق سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية مع وجود تنظيمات سياسية هزيلة لم ترق إلى مستوى الأحداث، ولا إلى مستوى مطالب الشعب، فقد كانت تلك التنظيمات هشة بسبب عدم الانسجام بين أعضائها، واختلافهم في الرأي، وتقديم بعضهم مصالحه الشخصية على مصلحة العامة، بالإضافة إلى سياسات حكومة الانتداب الطبقية، والتي حاولت تمييز وكسب ودّ شيوخ العشائر على حساب القادة السياسيين، وقد ولّدت الظروف مجتمعةً لدى المواطنين إحساسًا بالمرارة ودفعهم

(1) خليل ابراهيم الحاج. تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية 1946–1970، ص(53) وتتوفر نسخة من هذا الكتاب في المكتبة الوطنية ومكتبة عبدالحميد شومان.

إلى رفع شعار: «الأردن للأردنيين»، وكاد يؤدي إلى تحزّبهم مطالبين بحقوقهم، غير أن نشوب الحرب العالمية الثانية، ودخول الأردن إلى جانب الحلفاء في هذه الحرب، وما ترتب على ذلك من إعلان الأحكام العرفية في البلاد، حال دون الاستمرار في هذا التوجه.[1]

نشوء جماعة الإخوان:

سُجِّلت جماعة الإخوان الأردنية كجمعية خيرية تحمل اسم «جمعية الإخوان المسلمين»، وفقًا لقانون الجمعيات والأندية بتاريخ 1945/11/19، وكان لسعيد رمضان زوج ابنة حسن البنا، دور في نشأة الإخوان في الأردن وفلسطين، فقد أنشأ شعبة للإخوان المسلمين في القدس في 1945/10/26، وكانت له صلات بالملك عبد الله الأول، الذي استضافه في عمان في تلك الفترة، وألقى خطبة في الجامع الحسيني في عمان، وقد ساهمت هذه العلاقة في منح ترخيص للجماعة للعمل في الأردن. لكن المؤسس الفعلي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، هو عبد اللطيف أبو قورة، الذي كان على صلة بالمرشد العام حسن البنا، وكان عضوًا في الهيئة التأسيسية للجماعة في مصر، ونجح أبو قورة في عام 1945 في الحصول على ترخيص يسمح له بممارسة عمل ما أسماه «جمعية الإخوان المسلمين»، حيث كان نص قرار مجلس الوزراء آنذاك على: «قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة في تاريخ 9 كانون الثاني السماح للوجيه اسماعيل بك البلبيسي وإخوانه السادة عبد اللطيف أبو قورة، ابراهيم جاموس، راشد دروزة، قاسم الأمعري، وغيرهم، بتأسيس جمعية في شرق الأردن تدعى جمعية الإخوان المسلمين»، وتم افتتاح المركز العام للجماعة في جبل عمان تحت رعاية الملك عبد الله بن الحسين، حيث أثنى الملك عبد الله على الجماعة بقوله: «إنّ الأردن في حاجة إلى جهود الإخوان».[2]

---

(1) المرجع السابق.

(2) فيصل الغويين، سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية. ص127-128 منشورات وزارة الثقافة الأردنية 2020.

وامتازت مرحلة التأسيس بدعم وتشجيع السلطات الأردنية، وكانت الجماعة ملتزمة بممارسة أنشطتها المختلفة بأهداف النظام السياسي الأردني، وتعقد اجتماعاتها بشكل علني، وبحضور ممثلين رسميين، وضباط الجيش، والقيادات الدينية البارزة.

وظلت العلاقة مميزة بين النظام السياسي والجماعة؛ بسبب التقاء مصالح الطرفين في مواجهة الملك فاروق في مصر، ثم مع جمال عبد الناصر بعد الثورة المصرية عام 1952، ومنذ بداية عهد الملك حسين استمرت العلاقة قوية بين الملك والإخوان، وكان من أسباب توطد هذه العلاقات حاجة الملك إلى ظهير شعبي وأيديولوجي يواجه التيارات اليسارية والقومية، ودعم الإخوان الملك ضد خصومه في لحظات الأزمات، ولذلك استثنيت الجماعة من الحظر الذي طال الأحزاب، عقب إقالة حكومة سليمان النابلسي وحتى عام 1992.[1]

حركة الشباب الأحرار الأردنيين:

برزت خلال صيف 1946 جماعة/حركة الشباب الأحرار الأردنيين، وحددت لنفسها مجموعة أهداف، وأصدرت 11 بيانًا سياسيًا، تضمنت مواقفها من القضايا الوطنية، ورؤيتها السياسية لحل المشكلات التي تواجه الشعب الأردني، وقدمت الجماعة طلبا للحكومة الأردنية لتأسيس «الحزب الوطني الأردني» في أيار 1946، غير أن الحكومة رفضت الطلب، فأسست الجماعة الحزب سرًا، برئاسة الدكتور صبحي أبو غنيمة، وحددت لنفسها مجموعة من الأهداف، في مقدمتها وضع دستور ديمقراطي على أساس مبدأ الفصل بين السلطات، وإجراء انتخابات حرة ونزيها، وتشكيل حكومة منبثقة من صميم الشعب.

تألفت هذه المجموعة الشبابية من خريجي الجامعات العربية، وخاصة السورية، وتبنت المسار القومي في توجهاتها السياسية، وقامت بطرح برنامج تنموي

---

(1) المرجع السابق.

طموح، شمل مختلف الجوانب المعيشية للمجتمع الأردني، وتركَّز البرنامج، بشكل أكبر، على الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم والحريات العامّة، ويلاحظ على هذه الجماعة أنها طرحت أفكارها ومبادئها بجرأة، وقامت بمساءلة الحكومة ومواجهتها، بالمقابل، لكنها لم تمتلك، بشكل عام، الخبرة السياسية اللازمة، وافتقرت إلى التنظيم الدقيق، وكررت الشعارات السابقة التي كانت تتبناها المعارضة.

حزب التحرير الإسلامي:

تأسس حزب التحرير الإسلامي عام 1953 على يد القاضي تقي الدين النبهاني في القدس، وضم الحزب إلى جانب النبهاني، داود حمدان، ومنير شقير، وعادل النابلسي، وغانم عبده، وهدف هذا الحزب إلى استئناف الحياة الإسلامية، بإقامة دولة إسلامية تنفذ نظم الإسلام، وتحمل دعوته إلى العالم.

تقدم الحزب بطلب ترخيص، وبناء على تقديم الطلب، قام باستئجار مقر له في القدس، إلا أن طلب الترخيص رفض باعتبار أن البرنامج المقترح للحزب مخالف لمبادئ الدستور، ما دفع الحزب إلى انتهاج العمل السري. شارك النبهاني قبل تأسيس الحزب في انتخابات 1951 عن منطقة القدس، إلا أنه لم يفز، وفي انتخابات عام 1954 تقدم الحزب بـ 5 مرشحين لم ينجح منهم، سوى أحمد الداعور، وخاض الحزب انتخابات عام 1956 بـ 6 مرشحين لم ينجح منهم، إلا أحمد الداعور عن منطقة طولكرم.

ومع أن الحزب لم يحصل على ترخيص رسمي لكي يمارس نشاطه السياسي، إلا أن هذا لم يمنعه من الاستمرار في نشر أفكاره، والدعوة لها بشكل سري. وكثف نشاطه في سنوات تأسيسه الأولى بين طلبة المدارس، وفي المساجد، وشمل نشاطه المدن والقرى الكبرى في المملكة، ولم يستطع الحزب أن يكوّن قاعدة تنظيمية واسعة، ولم يشكل ثقلاً سياسيًا، وكانت خطورته تكمن في أفكاره المتطرفة أكثر من أتباعه.

ولخطورة المسألة الديمقراطية والتباسها لدى المسلمين، بحسب رؤية الحزب، فقد أصدر كتيبًا بعنوان: «الديمقراطية نظام كفر يحرم أخذها أو تطبيقها

أو الدعوة إليها»، ومع ذلك لا يرى الحزب بأسًا من الترشح للانتخابات النيابية، مع الاعتقاد بكفر الديمقراطية، والأنظمة العاملة بها في العالم الاسلامي.[1]

في عام 1958، فصل 9 من أعضاء مجلس النواب، كان من بينهم أحمد الداعور، وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين، عندئذ لم يعد الحزب للمشاركة في الانتخابات اللاحقة، وتعرضت مسيرة الحزب إلى تعرجات وتقلبات، فقد طبع الداعور الحزب بطباعه وشخصيته، وبقيت الآراء التي وضعها في الخمسينيات بخصوص المرأة كما هي، ولم يطرأ على الحزب أي اجتهاد أو تجديد في بنيته الفكرية المؤسسة لخطابه.

صعود أحزاب المعارضة:

كانت أحزاب المعارضة السياسية الأردنية، المؤلفة من الحزب الشيوعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، وحزب التحرير الإسلامي، والجبهة الوطنية، والحزب الوطني الاشتراكي، قد تكونت بدون إذن من السلطة. ومارست نشاطها علنا وبالسر، وكان التضامن الاجتماعي داخل الأسرة الواحدة وبين الأسر في الحمولة أو العشيرة الواحدة يكفل رعاية أسر المعتقلين من ناشطي المعارضة. كما كان المجتمع ينظر إليهم نظرة إعجاب وتقدير بصفتهم أبطالاً وطنيين. وكانت قناعاتهم الفكرية تعزز من صمودهم وتحديهم للسلطة، فيقبلون على السجن والاعتقال بنفس راضية وشموخ وطني.

تشكيل حكومة حزبية برلمانية:

شهدت الأردن، في العام 1956، تحولات سياسية كبيرة، حيث جرى تعريب قيادة الجيش الأردني من خلال إعفاء الجنرال جون كلوب وجميع الضباط الإنجليز في شهر آذار، ثم أجريت في تشرين الأول من العام نفسه انتخابات نيابية، اتسمت بالحرية والنزاهة. خاضت أحزاب المعارضة الانتخابات وعلى رأسها الحزب

(1) محمد زاهد جول، الجماعات الإسلامية في الأردن، إشكالية العلاقة مع الآخر، بحث ضمن كتاب «الحركات الاسلامية في الأردن، ص (102) مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012.

الوطني الاشتراكي، الذي سعى مع الحزب الشيوعي إلى التحالف في قائمة موحدة تشمل أحزاب المعارضة كلها باسم (الجبهة الوطنية)، غير أن قيادة حزب البعث رفضت هذا المسعى وأفشلت المحاولة.[1]

أسفرت الانتخابات النيابية هذه عن فوز 13 نائبًا من الحزب الوطني الاشتراكي، و3 نواب من الجبهة الوطنية، ونائبين من حزب البعث و4 نواب من جماعة الإخوان المسلمين. كلف الملك حسين أمين سرّ الحزب الوطني الاشتراكي سليمان النابلسي بتأليف الحكومة، فشكّل حكومة ائتلافية من حزبه وحزب البعث والجبهة الوطنية والمستقلين في 1956/10/29، وتزامنت مع اليوم الأول من العدوان الثلاثي (الإسرائيلي - البريطاني – الفرنسي) على مصر.[2]

سعت حكومة النابلسي إلى إرساء قواعد الحياة الديمقراطية النيابية الدستورية، وضمان سيادة القانون، وإطلاق حريات المواطنين، حيث سمحت للصحف الحزبيَّة بالصدور وهي: الميثاق (الحزب الوطني الاشتراكي)، واليقظة (حزب البعث العربي الاشتراكي)، والجماهير (الحزب الشيوعي)، والجبهة (الجبهة الوطنية)، والكفاح الإسلامي (جماعة الإخوان المسلمين).[3]

وأقامت حكومة النابلسي علاقات واجتماعات في دمشق مع الاتحاد السوفييتي، للبحث عن دعم بديل للمعونة الأميركية، المرتبطة بمشروع أيزنهاور، وفي 1957/2/2، وجه الملك حسين إلى رئيس وزرائه رسالة دعا فيها إلى وقف الدعاية الشيوعية الهدّامة، وشرعت أجهزة الأمن الأردنية بجمع المنشورات والكتب الشيوعية، ومنعت عرض الأفلام السينمائية السوفياتية، واشتد الخلاف بين الملك وحكومته حول نشاط الشيوعيين، إلى أن أمر الملك الحكومة في 10 نيسان 1957

---

(1) للمزيد، راجع/ي علي محافظة. «المعارضة السياسية الأردنية في مئة عام». ص (83-84). المؤسسة العربية للدراسات والنشر/دار الفارس للنشر والتوزيع. عمّان-الأردن.

(2) المرجع السابق، ص 87.

(3) للمزيد، يمكن الاطلاع على: فيصل الغويين. «سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية الأردنية» (1908 - 1976) المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

رئيس الوزراء بتقديم استقالته ففعل، وأعقب الإقالة (الاستقالة) انقلاب عسكري لصالح الملك حسين في 1957/4/13، أسفر عن اعتقال عدد كبير من الضباط الأحرار في الجيش، واتهام حزب البعث وأعضاء حكومة النابلسي بتدبير محاولة انقلاب على الملك، ما أدى إلى هروب العديد من الوزراء والنواب وقادة الجيش إلى سوريا، فيما أُلقي القبض على العشرات من رفاقهم في السجون. وفرضت الإقامة الجبرية على سليمان النابلسي لمدة تزيد عن 4 سنوات.[1]

نلاحظ كيف ساهمت هوية العمل الحزبي ذات الطابع العربي والقومي، مع مرور الوقت، في هوية الدولة والحكومات ومسار نشوء وتطور الدولة، ونلاحظ من الشكل الآتي تأثير حزب الاستقلال وهويته السياسية على إدارة السلطات التنفيذية (الحكومة/النظار) من نشوء الإمارة حتى الاستقلال:

تشكلت 28 حكومة أردنية بين عامي 1921 - 1953، تناوب على رئاستها 10 رؤساء

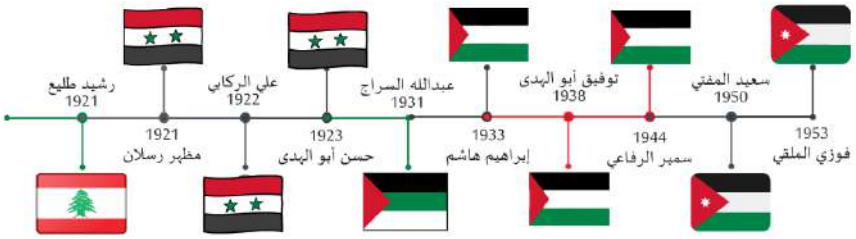

رابعًا- الأحكام العرفية وتداعياتها على العمل الحزبي (الحياة الحزبيَّة: 1957 - 1989):

أدى الوضع الأمني المتوتر، عقب إقالة حكومة النابلسي، إلى دخول البلاد في أزمة سياسية، استمرت إلى 25 نيسان 1957، عندما عهد إلى ابراهيم هاشم بتشكيل حكومة جديدة، التي سرعان ما أعلنت الأحكام العرفية، وحلّت الأحزاب السياسية، وجمَّدت قانون الأحزاب السياسيَّة في البلاد، وبدأت ملاحقة المعارضة التي لجأت إلى النشاط السياسي السرّي، وتلاشت بذلك التّنظيمات السياسية

(1) علي محافظة.«المعارضة السياسية الأردنية في مئة عام»، ص(92).

عن المجال العام، وبدأت الحركات السياسية الطلابيَّة تنتقل للنمو والتشكُّل خارج الأردن باستثناء «جماعة الإخوان المسلمين»، باعتبارها نشأت في إطار قانون الجمعيات الخيرية، وليس كحزب سياسي، بالرغم من نشاطها السياسي، وبقيت الأحزاب السياسية العقائدية طوال تلك الفترة تمارس عملها بشكل سري، ولهذا كان تأثيرها ونشاطها على المستوى السياسي ضعيفًا، فيما اضمحلت الأحزاب البرلمانية المعتدلة منها والمحافظة، والتي كانت تعتمد أساسًا على أشخاص قادتها، ونفوذهم المعنوي والسياسي.

عانى الأردن، بعد 1957، من الفراغ السياسي، حيث افتقرت الأحزاب القائمة واقعيا إلى المظلة القانونية، وظلت نشاطاتها تعتبر غير مشروعة، فيما خضعت أحزاب المعارضة لحملات منظمة من الملاحقة والاعتقال، باستثناء فترات من الانفراج السياسي كانت تسمح لها بممارسة نشاطاتها وبحدود معينة.

وعلى الرغم من قيام الاتحاد العربي بين المملكة الأردنية والمملكة العراقية في 1958/2/14 لم يطرأ أي تغيير يذكر على الحياة السياسية في الأردن، فقد استمرت الأحكام العرفية مفروضة على البلاد حتى نهاية تشرين الثاني 1958، ومارس حزب البعث والحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب وحزب التحرير الإسلامي نشاطاتها بشكل سري، واستمرت في إصدار النشرات وتوزيعها خلسة، وتعرض أعضاؤها للملاحقة والاعتقال والمحاكمة على يد الحكّام العسكريين ومحكمة أمن الدولة.

كانت آثار المواجهة قاسية ومربكة، جعلت الأردن يعيش فترة من التوتر وعدم الاستقرار، شعر خلالها بالحاجة إلى الهدوء اللازم لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.[1] وساهم انهيار الجمهورية العربية المتحدة، وانفصال الوحدة بين مصر وسوريا في أيلول 1961، في إحداث انفراج داخلي في

(1) خليل الحجاج. تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية (1946–1970) ص 295.

الأردن، بعد زوال الخطر الذي كان يهدد نظام الحكم فيه. وشهد مطلع عام 1962 تشكيل حكومة وصفي التل الأولى، وقد أدرك النظام الأردني أن تكريس الاستقرار يكمن في التخفيف من الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة ضد الحركة الوطنية والأحزاب السياسية، واغتنم الملك حسين فرصة ميلاد ابنه الأمير عبدالله ليعلن في 30 كانون الثاني 1962 نيته العفو عن المعتقلين السياسيين، وقد تقدم بالفعل بمشروع قانون عفو عام إلى مجلس الأمة، صادق عليه المجلس في مطلع شباط من العام ذاته، وأصدر الملك حسين عفوًا، شمل العديد من ضباط الجيش الذين صدرت بحقهم أحكام خلال سنتي 1957و1958 بتهمة «التآمر وقلب نظام الحكم».[1]

وعلى إثر ذلك، أعلن رئيس الوزراء وصفي التل رغبة حكومته في عودة المعتقلين السياسيين ليساهموا في بناء الوطن ومؤسساته وإجراء انتخابات نيابية جديدة، غير أن المعارضة لم تثق بهذه الرغبة، وإنما اعتبرتها مجرد تكتيك سياسي هدفت الحكومة من ورائه إلى تحقيق مكتسبات سياسية، ولذلك دعت حركة القوميين العرب الشعب إلى مقاطعة الانتخابات النيابية التي كانت الحكومة بصدد إجرائها، وأقدمت حكومة التل على حل المجلس النيابي الذي انتخب قبل عام واحد تقريبًا. وهو المجلس الذي نجح ثلثاه بالتزكية، واشترط على المرشحين للانتخابات، آنذاك، الحصول على شهادة حسن سلوك من المخابرات العامة، وغدا المجلس موضع نقد وسخرية من قبل الأردنيين، وأجريت الانتخابات النيابية في 1962/11/25، ونجح فيها بعض مرشحي المعارضة من البعثيين والقوميين العرب والناصريين.[2]

في 1965/4/6 صدر عفو عام عن جميع المعتقلين والسجناء السياسيين واللاجئين السياسيين الأردنيين في مصر وسوريا، وجرى تعيين عدد كبير منهم في أجهزة الدولة الرسمية،[3] ولكن الحياة الحزبيَّة بقيت مشلولة بسبب استمرار حظر نشاط الأحزاب السياسية في البلاد، وبدأ الأردن بتنفيذ خطط للتنمية الاقتصادية

---

(1) سليمان موسى : تاريخ الأردن في القرن العشرين، الجزء الثاني، ص 51.

(2) المصدر نفسه، ص 54.

(3) المصدر نفسه، ص 82-83 و 87-88.

والاجتماعية حققت ازدهارًا اقتصاديًا ملموسًا وتقدمًا في ميدان التربية والتعليم شمل الحواضر والأرياف والبادية. أما على الصعيد السياسي فلم يحدث أي تقدم. وأجريت انتخابات نيابية قبل اندلاع حرب حزيران 1967 بـ (51) يومًا فكان المجلس النيابي الأردني التاسع، أطول المجالس النيابية عمرًا.

الصراع العربي الإسرائيلي و هوية العمل الحزبي:

كانت هزيمة حرب حزيران 1967، وما تمخضت عن فقدان الضفة الغربية، ثم معركة الكرامة في آذار 1968، وإعادة تموضع المقاومة الفلسطينية في مدن وبلدات الضفة الشرقية، بعد انحسار انتشارها عن المناطق الحدودية مع «إسرائيل»، وصولاً إلى أحداث أيلول 1970، أحداثاً بارزة ومؤثرة في العمل الحزبي الأردني، وتركت بصماتها وآثارها على تطور الحياة السياسية والحزبية، حيث استقبل الأردن موجة جديدة من النازحين الفلسطينيين، مما أثّر في تكوين الحياة الحزبيَّة الأردنية، وفي برامجها وتوجهاتها. وأدى قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وطلائع العمل الفدائي، إلى إحياء الهوية الفلسطينية للشعب الفلسطيني، إلى دفع العديد من الأحزاب السياسية الأردنية للاندماج في إطار حركة المقاومة الفلسطينية، فتقوضت بنية الحركة السياسية والحزبيَّة الأردنية التي كانت قائمة حتى عام 1967. إضافة إلى ارتباط الحزبيين بالنقابات المهنية التي ارتبطت نشأتها بالنشاط السياسي العام، فبعض الناشطين في النقابات هم من زعماء الأحزاب السياسية الذين ساهموا في تأسيسها ونقلوا أفكارهم إليها، وبالتالي غلب على أدائها النشاط السياسي أكثر من الطابع المهني.[1]

وجدت المنظمات الفدائية بعد هزيمة 1967 الفرصة سانحة لتقدم نفسها كبديل للجيوش العربية التي خسرت الحرب، مستثمرة تعاظم التعاطف الشعبي معها، وبهذا تمكنت من استقطاب المنتسبين من داخل الأردن وخارجه، وبناء المزيد من القواعد العسكرية، بداية في المناطق المحاذية لنهر الأردن، ولاحقًا

(1) إيمان فريحات، التطور التاريخي للقوانين الناظمة للحياة السياسية (1921–2021) مطبوعات الهيئة المستقلة للانتخابات. عمّان–الأردن.

في المدن والقرى، ولا سيما في المخيمات الفلسطينية والتجمعات الشعبية، بحيث هيمنت على المشهد السياسي العام.

بالمقابل، وجدت الحركة الوطنية الأردنية بشكل عام، والأحزاب السياسية الأردنية بشكل خاص، ضالتها في المنظمات الفدائية الفلسطينية، فاندمجت فيها، أو تسترت بغطائها لتحقيق ما تريد، وقد استغلت حركة المقاومة الفلسطينية هذا الوضع، أي حاجة الحركة الوطنية والأحزاب إليها، فطرحت نفسها كقائد لحركة التحرر، ليس الوطني فحسب، وإنما القومي أيضًا، وأخذت تعمل تحت شعار «النضال المزدوج ضد الطبقات».

وفي هذه الأجواء، وجدت الحركة الوطنية الأردنية نفسها ضعيفة في وسائل نضالها بالمقارنة مع حركة المقاومة الفلسطينية، فحاولت الأولى الإفادة من إمكانيات الثانية، غير أن هدف الحركتين كان مختلفًا، وأصبح هذا الاختلاف أكثر وضوحًا عندما طرحت حركة المقاومة الفلسطينية بشكل مفاجئ فكرة «إسقاط النظام الملكي الأردني» بقوة السلاح، وهو أمر لم يكن من أهداف البرنامج النضالي للحركة الوطنية الأردنية، وهكذا اختلفت أهداف البرنامجين وبدا التناقض جليًا، ومع ذلك لجأت الحركة الأردنية والأحزاب السياسية الأردنية للمقاومة هروبًا من أوضاعها، لعلها تستطيع بذلك تجاوز حالة اليأس والعجز التي أصابتها في الفترة السابقة.

ومما يلاحظ على الحركة الوطنية الأردنية خلال الفترة 1967-1970 أن الأحزاب السياسية الأردنية تخلت عن نضالاتها اليومية المستمرة، وحولت نفسها إلى تنظيمات فدائية ذات أطر سياسية، وبهذا العمل «أذابت» هويتها الوطنية، وأصبحت مجرد صدى لما كانت القوى الثورية الفلسطينية ترده.

اتسمت هذه المرحلة باتساع الحوارات بين مكونات الحركة السياسية والحزبية في المملكة حول هوية الحركة الوطنية، بمعنى هل هي أردنية؟، أم أردنية فلسطينية؟، أم أنها تتكون من قسمين واحد أردني وآخر فلسطيني؟، وكان لكل واحد من هذه الاتجاهات أنصار. ومع أن الحوارات بهذه الخصوص لم تحسم الإشكالية المطروحة بشكل نهائي، إلا أن القوى الرئيسة حسمت خياراتها لجهة اعتماد برنامج وطني أردني يتضمن شقًا خاصًا بالنضال من أجل القضية الفلسطينية باعتباره جزءًا لا يتجزأ من مكونات النضال الوطني الديمقراطي.

ارتكزت هذه المرحلة على صعيد العمل الحزبي بالعمل السري، حيث كان انكشاف انتماء العضو الحزبي يكلفه سنوات من الاعتقال، وكانت حملات الاعتقال تشتد وتطال مستويات قيادية متقدمة كلما أحست الأجهزة الأمنية بنشاط وفاعلية هذا الحزب أو ذاك، ومن المعروف أن الأحزاب السياسية القائمة، والتي كانت تعرف نفسها بصفتها منظمات أو أحزاب سياسية هي أساسًا المنظمات والأحزاب اليسارية والقومية. ووجدت هذه المنظمات والأحزاب ضالتها في العمل النقابي من خلال اتحاد طلبة الجامعة الأردنية قبل حله، وفي النقابات العمالية والمهنية إضافة إلى رابطة الكتاب الأردنيين، وبعض الجمعيات الأخرى، وكانت متنفسًا لها لتطبيق برامجها النضالية فيما يخص كل قطاع، وللترويج لأحزابها.[1]

كما شهد الأردن منذ أواخر السبعينات، وبصورة أكثر وضوحًا خلال الثمانينات، انتعاشًا للهوية السياسية الأردنية، ونموًا للمطالبة بقيام أحزاب سياسية أردنية مستقلة عن منظمة التحرير الفلسطينية، والأحزاب الحاكمة في الدول العربية المجاورة، وتحقق ذلك بشكل ملموس بعد صدور قانون الأحزاب الأردني رقم 32 لسنة 1992، حيث بدأت تظهر الأحزاب بشكل رسمي، وتوزعت هذه الأحزاب على أربع تيارات سياسية، هي: التيار القومي، والتيار اليساري، والتيار الإسلامي، والتيار الوسطي المحافظ.

1. **التيار القومي**: مثل حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، وحزب البعث العربي التقدمي، وحزب جبهة العمل القومي، وحزب الحرية، وحزب الوحدة الشعبية، والحزب الديمقراطي الاشتراكي، وحزب التجمع الديمقراطي.
2. **التيار الديني**: مثل حزب جبهة العمل الإسلامي، والحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء)، وجماعة التبليغ، وجماعة السلفية، وحركة الجهاد الإسلامي.
3. **التيار اليساري**: الذي يتخذ من الأفكار الماركسية الاشتراكية منهجًا أساسيًا للعمل، إلا أنه عدل أفكاره بعد انهيار الكتلة الاشتراكية لتتلاءم مع الدستور

(1) تطور الحياة الحزبية في الأردن، دراسة تاريخية تحليلية، صفحة (71) مركز القدس للدراسات السياسية، 2016 –عمان.

الأردني وقانون الأحزاب، مثل الحزب الشيوعي الأردني، وحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي (وحدة)، والحزب الديمقراطي الاشتراكي الأردني، والحزب التقدمي الديمقراطي الأردني، وحزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية.

4. **التيار المحافظ/الليبرالي/الوسطي:** الذي يركز على مبادئ عامة لا تنظمها عقيدة أو فكرة واحدة مثل الإيمان بالديمقراطية، والحريات العامة، والتعددية السياسية، والوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية، ويمثل هذا التيار أحزاب أهمها: الحزب الوطني الدستوري، وحزب المستقبل، وحزب السلام الأردني، وحزب الأرض العربية، وحزب الأنصار العربي، وحزب الأمة، وحزب العمل الأردني، وحزب النهضة الأردني، والجبهة الأردنية الدستورية.[1]

خامسًا- عودة الحياة الديمقراطية والعمل الحزبي (الحياة الحزبيَّة: 1989-2021)

أدى التحرك السياسي في الكرك إلى تنشيط الأحزاب السياسية اليسارية السرية التي تشكل عماد المعارضة السياسية في البلاد، وهي الحزب الشيوعي الأردني وحزب البعث العربي الاشتراكي بفرعيه، وحزب الشعب الديمقراطي (حشد)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فاستغلت هذه الأحداث وحرضت عليها وقادتها، وأصدرت بيانات تحث المواطنين على التظاهر من أجل إسقاط الحكومة، وتحركت النقابات المهنية والكتاب والمثقفون والتجمع الديمقراطي الوحدوي والعديد من الشخصيات الوطنية في عمان والسلط والكرك ومادبا والزرقاء والعقبة، والنقابات العمالية وممثلو بعض العشائر في الاتجاه نفسه، وتقدمت بمطالب سياسية تركّزت حول أهمية الانتقال الأردني نحو الديمقراطية.

بدأ التحول نحو الديمقراطية بحكومة مضر بدران (1989/12/4 - 1989/6/18)، فقد أعلن رئيس الوزراء أمام مجلس النواب أن حكومته قررت إعادة جوازات السفر المحجوزة لأصحابها واستلامها من دائرة الجوازات العامة والسماح بتجديد المنتهي منها، وأكد حرية التنقل للمواطنين كافة، مؤكدًا عزم الحكومة الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وعلى تشكيل لجنة لدراسة أوضاع

(1) إيمان فريحات، التطور التاريخي للقوانين الناظمة للحياة السياسية (1921-2021).

جميع المحكومين، ودراسة قانوني الأحكام العرفية والطوارئ، وفي اليوم التالي لهذه التصريحات أصدرت الحكومة قرارًا بإلغاء قرار لجنة الأمن الاقتصادي، الذي اتخذته في 1988/8/24، والذي تضمن حل مجالس إدارة الشركات المالكة للجرائد اليومية الثلاث: الرأي والدستور وصوت الشعب. وتضمن قرار الحكومة عودة المجالس الإدارية المنتخبة السابقة لهذه الشركات، كما أصدرت الحكومة قرارا يلغي قرار الحاكم العسكري العام بحل رابطة الكتاب الأردنيين.

خاضت أحزاب سياسية أردنية: يسارية وقومية، الانتخابات التي جرت في عام 1989، على الرغم من أنها لم تكن مسجلة (مرخصة)، وهي التي ظلت محظورة لسنوات طويلة، ما ألجأها لاعتماد أساليب «العمل السري»، أو «تحت الأرض» كما يرد في أدبيات هذه الأحزاب، وشاركت في تلك الانتخابات أيضًا، جماعة الإخوان المسلمين، التي لم يشملها الحظر طوال سنوات العمل بقوانين الطوارئ والأحكام العرفية، والتي نجحت في الحصول على 22 مقعدًا نيابيًا من أصل 80 مقعدًا، تشكل كل مقاعد المجلس النواب، فضلاً 13 مقعدًا آخر، شغلتها أحزاب وشخصيات سياسية عن معارضة.[1]

أقبل الأردنيون والأردنيات بكثافة على تشكيل أحزابهم وتسجيلها، حيث شهدت الفترة بين عامي 1992 و2007، نشوء العشرات من الأحزاب السياسية، ليزيد عدد الأحزاب المسجلة بموجب القانون على 45 حزبًا سياسيًا، وحظيت الأحزاب الأيديولوجية سواء يسارية أو قومية بالمظلة القانونية لمزاولة أنشطتها، وأنشأت جماعة الإخوان المسلمين ذراعًا حزبيًا/سياسيًا لها عرف باسم «حزب جبهة العمل الإسلامي»، وتقدمت العشرات من الشخصيات الوطنية، بطلبات لتسجيل أحزاب سياسية جديدة، عرفت بمجملها باسم الأحزاب «الوطنية» أو «الوسطية» أو «البرامجية»، تمييزًا لنفسها عن الأحزاب الأيديولوجية، أو الأحزاب التاريخية.

وشهدت هذه المرحلة من تاريخ الحياة الحزبية الأردنية حراكًا داخليًا نشطًا، لم يقتصر على ظاهرة تكاثر الأحزاب، بل وانحلالها واندماج بعضها، كما شهدت

(1) الأحزاب السياسية ومرحلة ما بعد استئناف الحياة البرلمانية، قاسم عمرو وزيد عمر، مركز القدس للدراسات السياسية.

هذه المرحلة قيام تحالفات وائتلافات حزبية لمواجهة استحقاقات المرحلة، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي، ويفضل كثير من الحزبيين والفاعلين السياسيين الأردنيين، وصف المرحلة الممتدة من 1989-1993، وهي فترة ولاية المجلس النيابي الحادي عشر، بـ «المرحلة الذهبية» في مسار التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي الأردني، كما يستذكر الأردنيون والأردنيات ذاك المجلس، بوصفه المجلس الأكثر فاعلية وتأثيرًا من حيث المشاركة في صنع السياسات العمومية وإقرار التشريعات الخاصة بالعمل السياسي.[1]

تحول كبير في قوانين وتنظيم عمل الأحزاب السياسية:

كان مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة 1991 قد أعدته حكومة مضر بدران، وعدلته حكومة طاهر المصري، ثم رفعته إلى مجلس النواب، ونشر في الصحف في عهد حكومة الشريف زيد الثانية في 23 آذار/مارس 1992، وتم التعليق عليه فيها، وشرع المجلس النيابي بمناقشته وإقراره في 1992/7/5، وصدر باسم «قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لسنة 1992»، وبدأ تسجيل الأحزاب لدى وزارة الداخلية، فبلغ عدد المسجل منها خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني 9 أحزاب هي: حزب التجمع الوطني الأردني، وحزب الوحدة الشعبية (الوحدويون)، وحزب العهد الأردني، وحزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب المستقبل، وحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، والحزب التقدمي الديمقراطي الأردني، وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي الأردني، وبلغ عدد الأحزاب التي حصلت على الترخيص حتى منتصف شباط 1993 نحو 15 حزبًا.[2]

تلا هذا القانون صدور قانون الأحزاب للأعوام 2007، 2012، عندما كان ملف الأحزاب ضمن اختصاص وزارة الداخلية، ثم صدر قانون الأحزاب

(1) المصدر السابق.

(2) علي محافظة، المعارضة السياسية الأردنية في مئة عام (1921-2021)، ص (167).

رقم 39 لسنة 2015، وانتقل ملف تنظيم الأحزاب إلى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وبعد نحو 3 عقود على انطلاق مسار الانتقال نحو الديمقراطية الذي بدأ في العام 1989 وتجسد فعليًا بقانون الأحزاب 1992، اقترحت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية أن يتمتع ملف تنظيم شؤون الأحزاب باستقلالية أكبر وأن يخرج من عباءة الحكومات، ليصار فيما بعد إلى صدور قانون الأحزاب السياسية 2022 الذي اقترحته اللجنة وصادق عليه مجلس الأمة وتضمن نقل ملف تنظيم شؤون الأحزاب إلى الهيئة المستقلة للانتخاب، وتوسيع المشاركة الحزبيَّة، والاستقلالية والحوكمة، والتمكين المالي للأحزاب، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، والعمل الديمقراطيّ داخل الأحزاب وفيما بينها، إضافة إلى إيجاد (مفهوم الحزب) وتعريفه بأنه: «تنظيم سياسي وطني، يتألف من أردنيين، تجمعهم قيم المواطنة وأهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة، ويهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سلمية ديمقراطية لغايات مشروعة، ومن خلال خوض الانتخابات بأنواعها، بما فيها الانتخابات النيابية، وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها وفقا للمادة 35 من الدستور.».

واشترط مشروع القانون ألّا تقل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة عن 20 % من عدد المؤسسين، وألّا تقل نسبة المرأة عن 20 % من عدد المؤسسين، وأن يكون من بين المؤسسين واحد على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى أن لايقل عدد المؤسسين الحاضرين في المؤتمر التأسيسي لا عن أغلبية أعضائه المؤسسين، كما كفل القانون عدم جواز التعرض لأي مواطن أو مساءلته أو محاسبته أو المساس بحقوقه الدستورية أو القانونية بسبب انتمائه الحزبي، كما منح الحق لطلبة مؤسسات التعليم العالي الأعضاء في الحزب في ممارسة جميع الأنشطة الحزبيَّة داخل حرم تلك المؤسسات من دون أي تضييق أو مساس بحقوقهم، على أن يصدر نظام خاص لتنظيم هذه الأنشطة.[1]

(1) راجع/ي الموقع الإلكتروني للجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية: https://tahdeeth.jo/.

سادسًا- قراءة في المشهد السياسي الراهن (حتى 2022):

يجد الدارس للأحزاب السياسيّة الأردنيَّة صعوبة في تصنيف الأحزاب السياسيّة، خصوصًا في ظل عدم وجود تصنيف متفق عليه من جهة، وعدم قدرة الكثير من الأحزاب على تصنيف نفسها، فهناك من يعتمد على تصنيف ثنائي نابع من منطلقات الحزب الفكرية وارتكازها الأيديولوجي، وهنا نجد من يقول أحزاب إسلامية وأحزاب البرامج.

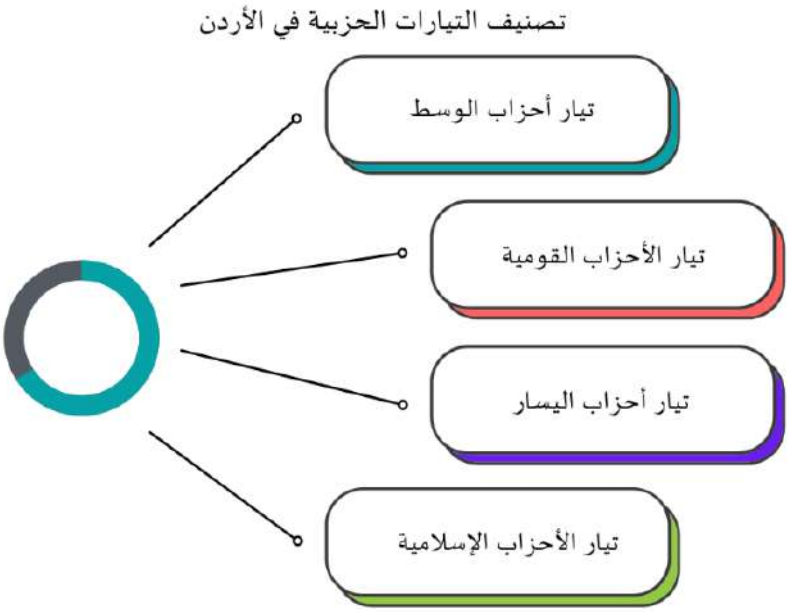

اعتمدت هذه الدراسة وبناء على أهدافها؛ تصنيفًا أوسع وأقرب للحالة الحزبية الراهنة، تقتضيه منهجية الوصفي التحليلي المستخدم، وهو تصنيف الأعداد الكبيرة من الأحزاب إلى تيارات حزبية، يندرج تحت كل تيار أحزاب تتشابه في رؤيتها للواقع الاجتماعي وتستند إلى مرتكزات ومنطلقات فكرية متقاربة، وفي ضوء ذلك يمكن تصنيف التيارات الحزبي كما يأتي:

- **تيار الأحزاب الإسلامية**: حزب جبهة العمل الإسلامي، حزب الائتلاف الوطني (وتشكّل بعد اندماج حزب الوسط الإسلامي مع حزب زمزم).[1]
- **تيار الأحزاب اليسارية**: الحزب الشيوعي الأردني، حزب الشعب الديمقراطي (حشد)، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي (وحدة).
- **تيار الأحزاب القومية**: حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب البعث العربي التقدمي، حزب الحركة القومية.
- **تيار أحزاب الوسط**: الحزب الوطني الدستوري، حزب الرسالة، الحزب الوطني الأردني، حزب الحياة الأردني، حزب التيار الوطني، حزب العدالة والتنمية، حزب الحرية والمساواة، حزب الاتحاد الوطني الأردني، حزب الشباب الوطني الأردني، حزب العدالة والإصلاح، حزب الإصلاح، حزب الاصلاح والتجديد (حصاد)، حزب التجمع الوطني الأردني الديمقراطي (تواد)، حزب الفرسان، حزب المساواة الأردني، حزب الشهامة الأردني، حزب أردن أقوى، حزب العدالة الاجتماعية، حزب البلد الأمين، حزب الانصار الأردني، حزب الوفاء الوطني، حزب الوحدة الوطنية، حزب العون الوطني الأردني، الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني، حزب الشورى، حزب الطبيعة الديمقراطي الأردني، حزب المستقبل الأردني، حزب أحرار الأردن، حزب الاتجاه الوطني الأردني، حزب جبهة النهضة الوطنية، حزب المحافظين، حزب الشعلة الأردني، حزب النداء، حزب الراية الأردنيّة، حزب الحداثة والتغيير، حزب الشراكة والإنقاذ، حزب التحالف المدني (انتهى من الخارطة الحزبية)، حزب الأردن بيتنا.

(1) يمنع قانون الأحزاب الجديد 2022 في المادة 5 «تأسيس الحزب على أسس دينية» وبناء على تصويب الأوضاع ستقوم الأحزاب بتعديل أسمائها، ولكن هويتها ستبقى دينية، خصوصًا حزب جبهة العمل الإسلامي، أما فيما يتعلق بحزب الوسط فهو اندمج مع حزب زمزم طريق إلى الاندماج وقام بتعديل اسمه ليصبح «حزب الائتلاف الوطني». يمكن مراجعة قانون الأحزاب السياسية 2022 من خلال الجريدة الرسمية: bit.ly/3GayjhS

يتضح من تصنيف الأحزاب في 4 تيارات حزبية، أن تيار أحزاب الوسط، يمثل العدد الأكبر من الأحزاب السياسيّة الأردنيّة، وإذا راجعنا تاريخ الأحزاب السياسيّة، نجد أن العقود الثلاثة الماضية، كان التوجه العام لتأسيس الأحزاب يسير باتجاه الهوية الحزبية الوسطية، في ظل تشظي الأحزاب ذات التوجه الإسلامي، وغياب كامل لتأسيس أحزاب يسارية.

على صعيد آخر، يمكن قراءة الخارطة الحزبية زمنيًا، أي منذ عودة الحياة الحزبية عبر إقرار قانون الأحزاب حينها، إلى عام 2022، إلى 3 طبقات رئيسية:

الطبقة الأولى: وتتشكل من أحزاب التسعينيات، وصولاً إلى العام 2002، ونتحدث هنا عن 10 أحزاب رئيسية تتضمن الأحزاب اليسارية والقومية وجبهة العمل الإسلامي والوسط والرسالة والوطني الدستوري.

الطبقة الثانية: وهي الأحزاب التي جاءت بين عامي 2007–2010، وهي 6 أحزاب رئيسية (الجبهة الموحدة، الحياة، التيار الوطني، الوطني الدستوري، العدالة والتنمية والحرية والمساواة).

الطبقة الثالثة: منذ العام 2011 إلى 2022، وتتشكل من غالبية الأحزاب السياسية المتبقية.

ملاحظات ختامية:

- تبرز عوامل عديدة ساهمت، مع مرور الوقت، في تكبيل وإضعاف الحياة الحزبية الأردنية خلال مرحلة الإمارة، وعند العودة إلى يوميات عارف العارف، نلاحظ كيف كان هناك دور خفي لحكومة الانتداب في عرقلة تكوين وتنظيم العمل الحزبي في الأردن بشكل عام، خصوصًا التيارات ذات المرجعية القومية والتحررية.
- ويبدو أن ظاهرة تنقل الأسماء بين الأحزاب في تلك الفترة، كانت موجودة، بين عدد من الأعضاء المؤسسين في أكثر من حزب، وربما يعود ذلك إلى محدودية نشاط هذه الأحزاب ضمن المدن الرئيسية، وعدم انتشارها جغرافيا وارتباط هؤلاء الأعضاء بالجماعات القومية المتركزة في المدن الرئيسية لبلاد الشام،

وللإجمال فإن هذه الحالة أثرت على مسار الأحداث السياسية الرئيسية في شرق الأردن وأدت إلى محدودية تأثير الأحزاب ضمن السياق الاجتماعي والعشائري العام.

- تجدر الإشارة هنا، إلى أن العديد من الأحزاب السياسية في تلك الفترة لم تدم طويلاً، ولم تكن ذات انتشار واسع، فقد تركزت ضمن دوائر النخب السياسية في كل من دمشق وعمان، وهذا يدل على ضعف تأثيرها ومنافستها أو على أقل تقدير التشويش على بعض الأحزاب البرامجية الأخرى كحزب الاستقلال الذي كان له صدىً قويًا وحراكًا مكثفًا على المستويين السياسي الرسمي والشعبي.

- ولما أعلنت الحرب العالمية الثانية، أقدمت الحكومة الأردنية على اتخاذ تدابير أمنية مشددة، وأعلنت عن العمل بقانون الدفاع عن شرقي الأردن اعتبارًا من 29 آب 1939، وظلت البلاد تحكم بموجبه طوال مدة الحرب، واشتدت الرقابة الحكومية على الحريات العامة، وقد حدد نظام الدفاع الصادر في 1941/5/4، المحطات الإذاعية المسموح للأردنيين الاستماع إليها وهي: محطة لندن، ومحطة القدس، ومحطة القاهرة، والواقع أن المعارضة السياسية الأردنية قد ضعفت ضعفًا شديدًا ولم تستأنف نشاطها إلا بعد نهاية الحرب.[1]

- لعبت الأحزاب والمؤتمرات الوطنية ذات الطابع المعارض في عهد الإمارة دورًا مهمًا في تمثيل تطلعات جماهير شرق الأردن نحو التحرر من الانتداب البريطاني ونحو الاستقلال والحرية والبناء الديمقراطي، وقد أسهم ذلك في وضع ركائز لعملية التحول الديمقراطي من خلال التمسك بالدستور وانتظام الحياة البرلمانية والتعددية الحزبية.

- اتسمت الفترة الممتدة ما بين عامي 1946 و 1957 بولادة أحزاب سياسية حديثة اشتملت على أحزاب عقائدية تمثل العائلات الثلاث الرئيسة؛ الإسلامية واليسارية والقومية، إضافة إلى أحزاب أخرى تركز اهتمامها على المشاركة في الحكم، وجرت محاولة لتقليد النموذج البريطاني في تداول السلطة بين

(1) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة، ص (89).

حزبيين رئيسين، إلا أنها افتقدت إلى مقومات النجاح؛ لأن تلك الأحزاب لم تكن قد رسخت جذورها في المجتمع.

- تأثر تطور الحياة الحزبية في الأردن بالأوضاع الإقليمية بقوة، بحيث كانت الأحداث على مستوى الإقليم تجد انعكاساتها المباشرة في البلاد بأشكال مختلفة ليس فقط على مستوى المواقف السياسية، وإنما كذلك على مستوى التكوين.
- ساهمت القيود الأمنية الشديدة المفروضة على العمل الحزبي في ظل الأحكام العرفية من تقارب الأحزاب السياسية، حيث دأبت الأحزاب وخاصة اليسارية والقومية منها على إصدار مواقف بصورة مشتركة، كأن توقع على بيان بأسمائها جميعها، أو تستخدم صيغة مشتركة ترمز لهذه الأحزاب دون تسميتها، مثل «الأحزاب والقوى الوطنية الأردنية».
- تعرض العمل الحزبي خلال الفترة الممتدة ما بين 1957–1970 إلى تقلبات كثيرة، أثرت في النمو الطبيعي للأحزاب وفعلها السياسي، وكان حل الأحزاب السياسية في نيسان 1957 ضربة موجعة وشبحًا مرعبًا انتقل إلى المجتمع الأردني وبقي يلاحقها فترة طويلة، كما كانت هزيمة 1967 نقطة تحول عندما دخل العمل السياسي المدعوم بالقومة المسلحة إلى العمل السياسي الديمقراطي.
- لعبت الأسرة دورًا كبيرًا في التعبئة السياسية الحزبية بالنسبة لجيل الشباب على مر العقود السابقة، بالمقابل لا تزال الذاكرة الجمعية للعمل الحزبي في الأردن خلال فترة الأحكام العرفية تشكل حاجزًا نفسيًا أما فاعلية الجيل الجديد في المشاركة والانتظام السياسي.
- أدى إغلاق المجال السياسي في فترة الأحكام العرفية، ليس فقط إلى الحد من النشاط الحزبي، بل امتد ذلك إلى السياسيات الحكومية المتعاقبة التي أهملت برامج التنمية السياسية والتمكين الديمقراطي، مما أضعف الثقافة السياسية العامة وجعلها عاجزة عن تكوين مرحلة حزبية جديدة تكون فيها الأحزاب أكثر فاعلية وبرامجية في مختلف نواحي الحياة، وتقوم بدورها وموقعها الطبيعي في الوساطة السياسية بين الشعب والحكومات.

الفصل الأول
البنى المؤسسيَّة والهياكـــل القياديَّة

ساهمت البنية الاجتماعية الأردنيّة بنشوء ظاهرة التعددية الحزبية بعيدًا عن وجود هوية سياسية واتجاه وبرنامج واضح الملامح لمجموعة كبيرة من الأحزاب، وبرزت هذه الظاهرة بشكل أكبر خلال أحداث ما يسمى «الربيع العربي»، والذي أفضى إلى تشكل مجموعة كبيرة من الأحزاب مقارنة بمرحلة عودة الحياة السياسيّة عام 1989، وانتقلت الشخصية الاجتماعية الأردنيّة إلى الأحزاب الجديدة التي غلب عليها طابع الهويات الفرعية، بالإضافة إلى الرأس السياسي (الشخصنة والفردية– personal rule)

المؤلفون

يناقش هذا الفصل البنى المؤسسية للأحزاب السياسية، ليشمل الهياكل المؤسسية والحزبية الأردنية، وطبيعة التمايز فيما بينها، ودرجة تمكّنها من تطوير هيكلها ومؤسساتها، ثم موضوع الوحدة الداخلية في الحزب وفيما إذا كان هنالك تداول للقيادة والمسؤولية أم احتكار لها، وأخيرًا الموارد المالية للأحزاب الأردنية: من أين تأتي؟، وكيف تقوم هذه الأحزاب بتأمين المصروفات العديدة لها؟، وما هي أوجه الإنفاق؟، وإلى أي درجة هنالك شفافية في المجال المالي؟.

من المعروف أنّ البنية المؤسسية والهيكلية للحزب تعكس أكثر من مؤشر: مدى القدرة على التطوير والتجديد، والمرونة والتكيف مع المتغيرات والتطورات، ومستوى الديمقراطية والمشاركة الداخلية، وفيما إذا كانت هنالك مؤسسات تسمح بالتمثيل الواسع للأعضاء وتعطيهم صلاحيات والعكس صحيح، أما تداول القيادة في داخل الحزب، فهو مؤشر مهم على ديمقراطية الحزب وقدرته على ضبط الأفراد ضمن العمل المؤسسي، ويميز ما بين الأحزاب المؤسسية والأحزاب ذات النمط الشخصي والأحزاب الشمولية التي تعطي قيمة عليا لشخصية الزعيم.

الفكرة الثاوية وراء استنطاق المتغيرات السابقة تكمن في أنّ الحزب السياسي هو مؤسسة سياسية ويقاس مستوى قوته وضعفه بقوة البنية المؤسسية، وقد حدّد صموئيل هنتنجتون 4 مؤشرات لقياس قوة المؤسسات وضعفها (التكيف، التعقيد، الاستقلال والتماسك)، وهي معايير تدخل ضمن نطاق هذا الفصل، لكن بصورة ضمنية، نظرًا لعدم وجود معلومات وبيانات واضحة ومحددة تحولها إلى قراءة رقمية تساعد على المقارنة بين الأحزاب السياسية وتقييم قوتها المؤسسية.

أولاً- البنية الهيكلية والمؤسسات الحزبية:

تتخذ معظم الأحزاب في الأردن نماذج تقليديّة ومتشابهة فيما يتعلَّق بالبنية الهيكليَّة، ومن الواضح أن البنية المؤسسيّة الحزبيّة لم تأخذ بعين الاعتبار التطورات والتغيرات التي طرأت على حقل الحركات الاجتماعية السياسيَّة، أو ما يطلق عليه صموئيل هنتنجتون «العصرنة السياسية» للحزب ومراعاة معادلة التكيّف والتصلّب، حيث إنه «كلما كان مستوى التكيّف عاليًا في التنظيم، كان هذا التنظيم على مستوى عالٍ من المؤسساتية، ومع تناقص تكيّفه وازدياد تصلّبه، ينخفض مستواه المؤسسي».[1] وبالعودة إلى البناء المؤسسي الحزبي نجد نموذجًا تقليديًا يأخذ شكل المؤتمر العام والمكتب السياسي في تيار الأحزاب الوسطية.

ومنذ صدور القوانين الناظمة للعمل الحزبي في الأردن[2]، لم تقدّم هذه القوانين وتعديلاتها نموذجًا موحدًا لهيكلة الحزب السياسي، واكتفت بالإشارة إلى أهمية وجود نظام داخلي ولجان في مأسسة الحزب، مهمتها تنظيم العلاقة

(1) للمزيد حول القوى الاجتماعية والمؤسسات السياسية، يمكن العودة إلى كتاب صموئيل هنتنجتون: «النظام السياسي لمجتمعاتٍ متغيرة» ص (17)، ترجمة سمية عبود، دار الساقي، الطبعة الثانية 2015. بيروت – لبنان.

(2) للاطلاع على التشريعات الناظمة للحياة السياسية والحزبية في الأردن، يمكن العودة إلى كتاب إيمان فريحات، «التطور التاريخي للقوانين الناظمة للحياة السياسية 1921–2021»، من إصدارات الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن.

بين الحزب وأعضائه وإدارة الموارد الماليّة، وذكرت أن «الأمين العام» هو التسمية القانونيّة لمنصب قائد الحزب، على أن يجري ذلك من خلال انتخابات عامّة، ربما كان ذلك شكلاً من أشكال عدم التدخل في الشؤون الداخليّة للأحزاب، ولذلك نجد اليوم تنوعًا واختلافًا في شكل وبنية الأحزاب السياسيَّة الأردنيَّة القائمة.

1- البنية الهيكلية للأحزاب ذات الهوية الإسلامية:

عند العودة إلى الهيكلي التنظيمي للأحزاب، نجد أن الأحزاب الإسلامية مثل الوسط الإسلامي وجبهة العمل الإسلامي؛ تتمسك بمجلس الشورى في أعلى سلطة للحزب، والذي يتم تشكيله من خلال انتخابات الهيئة التأسيسية، ويتكون مجلس الشورى في جبهة العمل الإسلامي من 100 عضو، 80 منهم ينتخبون من الفروع، و18 ينتخبهم المؤتمر العام وثلثهم على الأقل من النساء، بينما تتكون الهيئة العامة من أعضاء مجلس الشورى الحالي والمنتهي ولايته، وأعضاء المكتب التنفيذي المنتهي ولايته، وأعضاء الهيئة الإدارية الممثلة لفروع الحزب، وأعضاء الحزب في مجلس الأمة، بالمقابل يحصى مجلس الشورى في حزب الوسط الإسلامي بدور تنفيذي في هيئات التقاضي كالقضاء وحل النزاعات داخل الحزب والفروع، والأهم من ذلك أن مكتب الشورى ينتخب أعضاء المكتب السياسي في الحزب.[1]

أما فيما يتعلّق بالهيكل التنظيمي لحزب الوسط الإسلامي، فهي تتكون من الأقسام التنظيمية التالية بالترتيب الهرمي من الأعلى إلى الأسفل: (رئاسة الحزب، مجلس الشورى، مكتب مجلس الشورى، الهيئة العامة، المؤتمر العام، اللجان المركزية، مجلس الخبراء، المحكمة المركزية، محكمة الاستئناف، وعدد من الهيئات الإدارية للفروع).[2] بينما يتكون الهيكل التنظيمي لحزب جبهة العمل

---

(1) مقابلة فريق البحث مع أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي، المهندس مراد العضايلة، بتاريخ 2022/2/14، وسكرتيرة حزب الوسط الإسلامي بتاريخ 2022/3/4.

(2) راجع/ي صفحة حزب الوسط الإسلامي على صفحة «دليل الحياة السياسية» في الموقع الإلكتروني: bit.ly/3GStyK5

الإسلامي من الأقسام التنظيمية الآتية: الهيئة التأسيسية، الهيئة العامة، المؤتمر العام، مجلس الشورى، المكتب التنفيذي، الهيئات الادارية للفروع، الهيئات العامة للفروع، المجالس الاستشارية للفروع.[1]

2- البنية الهيكلية للأحزاب ذات الهوية القومية:

فيما يتعلَّق بالأحزاب القومية، فهي تتخذ الهيكل التنظيمي الكلاسيكي المتبع قديمًا في الأحزاب الشمولية العربية، التي ظهرت بشكل لافت خلال فترة المد القومي العربي، على سبيل المثال، نجد أن حزب البعث العربي التقدمي، لا يزال محافظًا في هيكله التنظيمي على «المؤتمر القطري» الذي ينتخب القيادة المركزية، التي تنطوي تحتها قيادات الفروع، وعند الضرورة وفي الحالات الطارئة يتكون «المؤتمر القطري الاستثنائي»، بالمقابل نجد في حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني تشابهًا كبيرًا، حيث يتكون الهيكل التنظيمي من قيادة عليا، وتأتي بعدها قيادات الفروع والشُعَبْ، ومن ثم «قيادة فرقة لشؤون التنظيم ولمناقشة المستجدات، وتحتها يصبح هناك أعضاء الحزب الفاعلين.[2] أما فيما يتعلَّق بحزب الحركة القومية، فيمثل المؤتمر العام بالنسبة له أعلى هيئة، وتقوم بانتخاب اللجنة المركزية، التي بدورها تنتخب المكتب السياسي، وهذا الأخير يقوم بانتخاب الأمين العام. كذلك يوجد دوائر للحزب: دائرة الشباب ودائرة المرأة، بالإضافة إلى دائرة تسمى «العمل الجماهيري» ودائرة المالية والدائرة القانونية.[3]

3- البنية الهيكلية للأحزاب ذات الهوية اليسارية:

فيما يتعلَّق بالأحزاب اليسارية، نجد على سبيل المثال أن الهيكل التنظيمي للحزب الشيوعي الأردني يتكون من «المنظمة الحزبية»، وهي جهاز إداري تقع على

---

(1) للمزيد: يمكن العودة إلى الموقع الإلكتروني لحزب جبهة العمل الإسلامي: https://jabha-jo.com/

(2) مقابلة فريق البحث مع عضو قيادة ومدير مكتب أمانة السر في حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني بتاريخ 2022/2/19، بالإضافة إلى الأمين العام لحزب البعث العربي التقدمي وسكرتيرة الحزب بتاريخ 2022/2/17.

(3) مقابلة فريق البحث مع مسؤولة الدائرة الشبابية في عمان ومقررة اللجنة الاعلامية في حزب الحركة القومية، بتاريخ 2022/5/14.

عاتقه مهمة تنفذ سياسات الحزب في نطاقات محدودة، بالإضافة إلى صلات الحزب الجماهيرية، من ثم تأتي اللجنة المحلية التي تقوم بقيادة جميع أنشطة الحزب وتوسيع عضويته، وتقديم تقارير دورية للقيادة، ثم تأتي لجنة المنطقة، وهي التي تقود اللجان المحلية، ويتم انتخابها من قبل «مؤتمر المنطقة»، ثم يأتي مؤتمر الحزب، الذي يمثل أعلى مستوى في قيادة، والمجلس الحزبي الذي يضم أعضاء اللجنة المركزية واللجان الأخرى، ثم تأتي اللجنة المركزية، وهي أقرب إلى السلطة التنفيذية للحزب، حيث تقوم بقيادة الحزب وتنظيم شؤونه، ثم المكتب السياسي الذي تقع في صلب مهامه تنفيذ قرارات اللجنة المركزية، ثم يأتي منصب الأمين العام ونائب الأمين العام وأمين شؤون المالية.[1]

فيما يتعلَّق بحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني (وحدة)، فإن الهيكل التنظيمي يتكون من المؤتمر الوطني العام، والذي يقع على عاتقه تعديل وإقرار برنامج الحزب، بالإضافة إلى اللجنة المركزية، وهي أعلى هيئة تنفيذية في هرم الحزب، تقوم بتنفيذ قرارات المؤتمر وبرنامج الحزب وتراقب عمل المكتب السياسي، الذي يمارس القيادة اليومية داخل الحزب، ويقود تنفيذه الأمين العام، بينما تنقسم أشكال الاجتماع بين مسميات (المنطقة، الرابطة، الخلايا، الحلقات).[2]

4- البنية الهيكلية للأحزاب ذات الهوية الوسطية:

عند تفحص البنية الهيكلية للأحزاب التي تتسم بالوسطية، وهي المجموعة الأكثر عددًا بين الأحزاب السياسية المرخصة في الأردن، حيث يصل عدد الأحزاب السياسية ذات الهوية الوسطية في الأردن إلى 40 حزبًا، ويمكن على سبيل المثال ملاحظة أن حزب المؤتمر الوطني (زمزم)، المنشق عن حزب جبهة العمل الإسلامي، وقبل اندماجه لاحقًا مع حزب الوسط الإسلامي، تبنى هيكلة تنظيمية جيدة تختلف عن تلك الموجودة في الأحزاب الإسلامية (مجلس شورى ومرجعية عليا مدفوعة بأيدولوجية دينية)، واعتمد في هيكلته البنية المؤسساتية، حيث تتكون الهيئة العامة

(1) مقابلة فريق البحث مع نائب الأمين العام ومسؤول التنظيم في الحزب الشيوعي الأردني بتاريخ 2022/3/4.

(2) مقابلة فريق البحث مع أمين عام حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، بتاريخ 2022/3/6.

للحزب من المؤتمر العام، والذي يتكون من الهيئات الإدارية من جميع الفروع، وهي هيئات منتخبة انتخابًا مباشرًا من أعضاء الفروع، أعضاء مجلس المستشارين من الفروع، أعضاء محاكم الحزب، من كان صاحب منصب تمثيلي (عددهم الآن 175)، ومن ثم مجلس المستشارين والذي يبلغ عدد أعضائه 48، بالإضافة للأمين العام الحالي، وكذلك نائب الأمين، والأمين السابق والرئيس السابق لمجلس المستشارين، وينتخب مجلس المستشارين أعضاء المحكمة المركزية (5 أعضاء) وأعضاء المحكمة العليا (7 أعضاء) وهيئة النزاهة والشفافية، وينتخب مجمل اللجان التي تمثله، ويتم انتخاب الأمين العام ونائبه مباشرة من المؤتمر العام، يرشح الأمين العام أكثر من 16 شخصًا للمكتب التنفيذي (جرت العادة أن يرشح 20) وينتخب مجلس المستشارين 11 منهم للمكتب السياسي.[1]

وبالمقارنة ما بين الأحزاب ذات الهوية الوسطية، نجد أن السمة العامة للهيكل التنظيمي تتخذ لنفسها نموذجًا تقليديًا متقاربًا من بعضه، حيث تتشابه في حضور المكتب السياسي واللجان المركزية، والمكتب السياسي والأمين العام، بالإضافة إلى المجلس الاستشاري، ولاحظنا هنا اختلافًا بسيطًا في تكوين بنية أقرب إلى مؤسسات الدولة وتقسيم السلطات، على سبيل المثال في حزب الجبهة الأردنية الموحدة؛ جاء النظام الأساسي كمؤسسات الدولة الدستورية، الأمين العام وهو أشبه بمنصب رئيس الوزراء، واللجنة التنفيذية أشبه بالسلطة التنفيذية، وتنتخب جميعها من قبل المجلس الوطني، وهو أشبه بمجلس النواب الذي ينتخبه أعضاء الحزب، كما لدى الحزب 24 لجنة اختصاص، تتمثل في المرأة والشباب والتعليم العالي واللغة واللجنة الاجتماعية واللجنة السياسية واللجنة الاقتصادية واللجنة المالية ولجنة الحكم الذاتي.[2]

نلاحظ أن الأحزاب الوسطية التي تأسست بعد عام 2016 تتبع نموذجًا هيكليًا بسيطًا وبعيدًا عن البراغماتية مثل حزب الأردن بيتنا، الذي تتكون هيكلته من الأمين العام ونائبه، ومكتب تنفيذي يضم 7 أعضاء مهمتهم الإشراف على أعمال

(1) مقابلة فريق البحث مع عضو المكتب السياسي لحزب المؤتمر الوطني «زمزم»، وهو أيضًا مسؤول الفروع، وأمين سر المكتب التنسيقي لمشروع الاندماج مع حزب الوسط الاسلامي، كانت المقابلة يوم 2022/2/17.

(2) مقابلة فريق البحث مع الأمين العام لحزب الجبهة الأردنية الموحدة، بتاريخ 2022/22.

الحزب وأنشطته، ومشروع الموازنة التقديرية، بالإضافة إلى مجلس تنفيذي يضم 25 عضوًا، وهيئة رقابة الانضباط، وبالمقارنة مع حزب المستقبل مثلاً، نجد نموذج أكثر تبسيطًا، حيث يمثل المجلس التنفيذي أعلى هيئة، ثم المركزي، يليه المؤتمر العام ولجنة للرقابة تقوم بدور القضاء والحكم.

يبدو أن هناك إشكالية في مفهوم (المؤتمر العام للحزب)، حيث هناك أحزاب تعتبره من حيث الوظيفة «برلمان الحزب»، وأخرى تعتبره اجتماعًا عاديًا موسّعًا لمتابعة الأنشطة والفعاليات، وهناك أحزاب تعتبره مرجعًا أعلى في الجهاز الإداري للحزب، بالمقابل هناك أحزاب تعتبره انطلاقة الحزب ومرحلة تأسيسه، ومن حيث الإطار الزمني لانعقاد المؤتمر، هناك أحزاب تعقده كل عدة شهر وأخرى بشكل سنوي.

ثانيًا- الديمقراطية الداخلية وتداول القيادة في الأحزاب:

يقول هنتنجتون «إن أبسط نظام سياسي هو ذلك الذي يعتمد على شخص واحد، وهو في الوقت نفسه الأقل استقرارًا»، وهذا ينطبق على الأحزاب وتداول السلطة بداخلها، حيث تقاس ديمقراطية الأحزاب الداخلية من خلال عدة زوايا، من أهمها: معدلات التداول على سلطة الحزب، ومعدلات التمثيل السياسي لمكونات المجتمع المختلفة داخل المواقع القيادية للحزب، ونسبة تواجد المرأة والشباب كفاعلين سياسيين داخل هذه الأحزاب،

وعند دراسة الأحزاب السياسية الأردنية القائمة حتى نهاية شهر تشرين الثاني من العام 2021، نجد عدد النساء داخل الأحزاب السياسية الأردنيّة يصل إلى 12710 بنسبة تصل 34.86 % من إجمالي عدد الحزبيين الذي يصل إلى 36461 شخصًا، ويعتبر حزب «العدالة والإصلاح» أكثر الأحزاب السياسية التي تتواجد بها المرأة، يليه حزب «الحرية والمساواة»، أما فيما يتعلّق بالشباب الحزبي للفئة العمرية ما بين 18–40 عامًا، فيبلغ عددهم 12826 شابًا وشابة، بنسبة مئوية تصل إلى 35.18%، ويعتبر حزب «الجبهة الأردنية الموحدة» أكثر الأحزاب السياسية الحاضنة لفئة الشباب، يليه «حزب العدالة والإصلاح».[1]

(1) تقرير حالة البلاد 2021، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى وثائق وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.

ساهمت البنية الاجتماعية الأردنيّة في نشوء ظاهرة التعددية الحزبية بعيدًا عن وجود هوية سياسية واتجاه وبرنامج واضح الملامح لمجموعة كبيرة من الأحزاب، وبرزت هذه الظاهرة بشكل أكبر خلال أحداث ما يسمى «الربيع العربي»، والذي أفضى إلى تشكل مجموعة كبيرة من الأحزاب مقارنة بمرحلة عودة الحياة السياسيّة عام 1989، وانتقلت الشخصية الاجتماعية الأردنيّة إلى الأحزاب الجديدة التي غلب عليها طابع الهويات الفرعية، بالإضافة إلى الرأس السياسي (الشخصنة والفردية- personal rule).

ولم تعرف الحياة الحزبية الأردنية، ظاهرة استقالة القيادة أو الأمين، إثر فشله في قيادة حزبه في الانتخابات، أو عجزه عن تنفيذ برنامج الحزب وتطلعاته، كما يحصل في الديمقراطيات الناشئة أو الناجزة، وهذا أمر يعكس تدني مستوى الحياة الديمقراطية في الحزب، مثلما يعكس «الاعتمادية» للحزب على شخص «الزعيم»، أمينًا عامًا كان أم رئيسًا، خصوصًا لجهة التمويل المالي للحزب الذي يعتمد في الغالب على شخص «الرجل الأول» في الحزب.[1]

الانشقاقات والاستقالات والتماسك في الأحزاب الأردنيَّة:

تعد ظاهرة الانشقاقات الحزبية الكبيرة والصغيرة، من أمراض السياسة، فهي تكشف على المستوى التنظيمي عن ضعف التماسك الحزبي، وعلى مستوى الأعضاء تكشف في جانب منها عن الصراع على النفوذ وعدم الاستقلالية في اتخاذ القرار[2]، وفي جانب آخر عن الرغبة في تحقيق المصالح الخاصّة. وإذا كانت قوة الأحزاب وفعاليتها ترتبط بمدى تماسكها الداخلي وقدرتها على إدارة خلافاتها بما يحول دون حدوث الانشقاقات الحزبية، فإن ظاهرة الانشقاق تعد أحد أهم مظاهر عدم الاستقرار الحزبي وضعف التماسك التنظيمي.

---

(1) راجع/ي تطور الحياة الحزبية في الأردن، دراسة تحليلية 2016-1921، مركز القدس للدراسات السياسية.

(2) حازم عمر، الانشقاقات في الأحزاب السياسية: دراسة نظرية، دراسة منشورة بالموقع الإلكتروني «أكاديميا عربيـة» شـوهد بتـاريخ 2022/6/22، يمـكن مطالعـة الـدراسة من خـلال الرابط التالي:
https://academia-arabia.com/ar/reader/2/136169

بالعودة إلى المقابلات الشخصية مع قيادات الأحزاب في هذه الدراسة، نجد أن هناك أسبابًا ودوافع عديدة للانشقاقات والاستقالات والإقالات داخل الأحزاب الأردنية، منها لأسباب سياسية ومصالحية، ومنها لدوافع اقتصادية كالامتناع عن دفع الاشتراكات والرغبة في حصول الشباب الحزبي على عمل في المؤسسات الأمنية كالجيش، وكانت هذه الحالة واضحة بشكل أكبر في صفوف حزب الجبهة الأردنية الموحدة، وحزب العدالة والتنمية الأردني، وحزب الاتجاه الوطني الأردني، وحزب المساواة الأردني.

وفيما يتعلَّق بالانشقاقات والاستقالات الجماعيَّة في الأردن، فقد شهدت معظم الأحزاب حوادث إقالة واستقالة وانشقاق، على سبيل المثال، وبحسب إجابات قيادات الأحزاب نفسها في مقابلات الدراسة؛ شهد حزب جبهة العمل الإسلامي عام 1997 استقالات وإقالات بسبب موقف الحزب من الانتخابات، وللأسباب ذاتها في العام 2010 الذي شهدت موجة إقالات داخل الحزب، الانشقاق الأكبر -أو «الخروج»، كما يصطلح عليه أمين الحزب - الذي تعرض له الحزب كان عندما خرجت مجموعة لتأسيس حزب المؤتمر الوطني «زمزم»، وتلاها خروج مجموعة «الشراكة والإنقاذ»، وكان الخروج بالنسبة للحزب عميق الأثر في الجبهة؛ بسبب رمزية ونوعية الأعضاء المنشقَّة.

كما شهدت بعض الأحزاب استقالات جماعية مثل حزب الحركة القومية؛ نتيجة ما أُطلق عليه «عملية تصحيح»، نتج عنها استقالات وإقالات وصلت إلى ما نسبته 20 % من الجسم الحزبي، والأمر مشابه في حزب البعث العربي التقدمي الأردني، والذي شهد مؤتمره القطري الرابع عمليات «خروج» من الحزب وصلت إلى ما نسبته 10 % من عدد الأعضاء، في المقابل عمدت أحزاب مثل المؤتمر الوطني «زمزم» والحزب الديمقراطي الاجتماعي إلى تنفيذ ما أطلقت عليه «حيوية الأعضاء» من خلال تطبيق سياسة دورية لإقالة الأعضاء غير الفاعلين، بهدف تصدير القيادات الجديدة والمحافظة على تماسك الأحزاب من الداخل.

وكانت هناك حالات استقالة فردية بسبب عدم الالتزام بالنظام الداخلي ودفع الاشتراكات الشهرية كما حدث مع «الحزب الوطني الأردني» الذي استقال نحو

80 عضوًا؛ بسبب عدم دفع الاشتراكات مثل حزب الشورى الأردني وحزب الإصلاح، وهناك حالات استقالة عزتها بعض الأحزاب إلى أسباب تتعلق بالضغوطات الأمنية، ومنها حزب الشراكة والإنقاذ، وحزب الحياة الأردني، بالمقابل، شهدت مجموعة من الأحزاب حالة من التماسك الداخلي، ولم تشهد انشقاقات أو استقالات جماعية، على سبيل المثال الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وحزب المؤتمر الوطني «زمزم»، وحزب الطبيعة الأردني وحزب الحرية والمساواة.[1]

عند سؤال الأحزاب السياسية: هل هنالك نص على تداول السلطة داخل الحزب ومدد محددة للأمين العام أو الرئيس أو أعضاء المكتب التنفيذي أو السياسي؟ فإن الإجابة كانت كما يأتي:

هل يوجد نص يتعلق بمدة تداول السلطة؟	عدد الأحزاب
نعم	29
لا	6
مجموع الأحزاب	35

قبل إصدار قانون الأحزاب لسنة 2022، الذي حدد مدة قيادة الحزب بـ 4 سنوات، كانت بعض الأحزاب تحافظ أكبر قدر ممكن على إبقاء شخص «القائد»، ويتضح ذلك جليًا في الأحزاب الشمولية واليسارية التي تعتبر ذلك انعكاسًا لاستقرار الحزب ومراكمة للخبرة والتجربة، في المقابل هناك أحزاب حددت في نظامها وقانونها الأساسي مدة قائد الحزب ورسخت مبدأ تداول السلطة، ويلاحظ ذلك في حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي نص قانونه الأساسي على أنه «لا يجوز انتخاب الأمين العام لأكثر من دورتين متتاليتين، وتعتبر الدورة التكميلية دورة كاملة إذا زادت مدتها عن سنتين».[2]

(1) مقابلات أجراها فريق البحث مع قيادات الأحزاب وأعضاء المكاتب السياسية والمواقع القيادية في الأحزاب، في مقارّ الأحزاب خلال فترة إعداد الدراسة.

(2) القانون الأساسي لحزب جبهة العمل الإسلامي، تتوفر نسخة على الموقع الإلكتروني للحزب: https://jabha-jo.com

وعند النظر في تصنيف الأحزاب السياسية من زاوية تداول السلطة، نجد أننا أمام أكثر من طبقة حزبية؛ أحزاب التسعينيات (أغلبها أيديولوجي) حتى 2001، ثم الطبقة الثانية بين عامي 2007 و 2010، ثم الطبقة الثالثة بين عامي 2011 و 2022، وهي الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية القائمة حاليًا.

الطبقة الأولى، وهي الأحزاب الأيديولوجية وحتى الوسطية التي تأسست في الفترة 1992–2002، فإذا استثنينا حزبي جبهة العمل الإسلامي (9 أمناء عامين للأحزاب السياسية، وتكرّست لدى الحزب الانتخابات الدورية وتغيير القيادة)، وحزب الوسط الإسلامي (11 أمين عام، وتأسس 2001، بمعدل قرابة عامين للأمين العام[1])، أما الأحزاب الأخرى (البعث الاشتراكي، التقدمي، الشيوعي، حشد، الوحدة الشعبية) فلم يتجاوز 3 أشخاص لكل منها خلال ما يقارب 3 عقود)، مما ينسجم مع طبيعة هذه الأحزاب القومية واليسارية التي لم تبنِ تقاليد لتداول السلطة، كما هي حال الأنظمة الشمولية عمومًا، بينما حزب الحركة القومية (1997) شهد 5 أمناء عامين.

والمفارقة، أنّ الأحزاب الوسطية الأخرى مثل الرسالة (2002) لم يتغير أمينه العام (أي قرابة 20 عامًا)، والحزب الوطني الدستوري(1997) شهد فقط 3 أمناء عامين للأحزاب.

فيما يخص **الطبقة الثانية** من الأحزاب السياسية (2007–2010) ثمة 6 أحزاب، وشهد حزب الجبهة الموحدة (2007) تداول السلطة بين 6 أشخاص، وكل من التيار الوطني والحياة والوطني الأردني تولاها أمينان عامّان، أما أحزاب العدالة والتنمية والحرية والمساواة (2009) فأمين عام واحد.

(1) في سجلات وزارة الشؤون السياسية 13 أمينًا عامًا، وهو أمر يعود لإعادة انتخاب الأمين العام نفسه أكثر من مرة، إذ تكرر انتخاب كل من هايل داوود ومحمد القضاة، كما تشير المقابلة الميدانية لفريق البحث.

أما **الطبقة الثالثة** من الأحزاب، وهي مرحلة الطفرة الحزبية منذ 2011 حتى اليوم، وتمثل غالبية الأحزاب السياسية، فإنّ الملاحظة أنّ المنصب تولاه شخص واحد أو شخصّان باستثناءات قليلة، من بينها حزب الاتحاد الوطني 5 أشخاص، وحزب الشعلة (2016) وتولاه 3 أشخاص، لذلك يصعب الوصول إلى نتائج متعلقة بأنماط معينة لتداول السلطة في أغلب هذه الأحزاب لحداثة نشأتها، ولأنّها غالبًا ستدخل في عملية تصحيح الأوضاع مع قانون الأحزاب الحالي، الذي تم إقراره عام 2022، وعلى الأغلب فإنّ أغلبها إما سيذهب نحو الاندماج أو التلاشي من الحياة السياسية.

ومن الواضح من خلال التجربة أنّنا أمام أنماط واضحة؛ الأحزاب الأيديولوجية: اليسارية والقومية لا تميل إلى تداول السلطة، ويرتبط التداول غالبًا إما بانشقاق أو مشكلة داخلية أو وفاة الأمين العام، باستثناء الأحزاب الإسلامية، بخاصة جبهة العمل الإسلامي والوسط الإسلامي فإنّ تداول السلطة كان واضحًا في الأنظمة الداخلية والتزم الحزبان به.

أما الأحزاب الوسطية فهنالك غالبية عظمى منها لم تشهد تداولاً للسلطة، بعضها منذ عقود، أما الأخرى فجديدة العهد، ويصعب الحكم عليها.

ثالثًا- الموارد المالية للأحزاب:

تمثل الموارد المالية والأموال المنقولة وغير المنقولة محورًا مهمًا في تحليل قوة الأحزاب وقابليتها للتطور والنمو، وعمد الفريق البحثي على تخصيص مساحة من الدراسة لمعرفة القدرة المالية للأحزاب والمصادر التي تعتمد عليها في تنفيذ برامجها وأنشطها، وخصصت مجموعة أسئلة لهذه الغاية داخل الاستمارة التي قام الباحثون والباحثات بتعبئتها وجاهيًا مع قيادات الأحزاب داخل مقراتهم، ووجدنا أن كثيرًا من الأحزاب رفضت وتحفظت عن البوح بمواردها المالية، وكان هذا أمرًا لافتًا بالنسبة لفريق البحث الذي اعتمد بموازاة ذلك على أسئلة ضمنية – جانبية حول أملاك الحزب المنقولة وغير المنقولة، بالإضافة إلى التقارير المالية التي تقدمها

الأحزاب السياسية من قبل مكتب المحاسب القانوني إلى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية التي كانت تدير ملف تنظيم الأحزاب وتنشر هذه التقارير إلى العامّة على موقعها الإلكتروني، ونلاحظ في خلاصة قراءة وتحليل هذه التقارير ومقارنتها بإجابات الأحزاب على الاستمارة أن معظم الأحزاب السياسية تعتمد على الدعم المالي المقدم من الحكومة، وأن اشتراكات الأعضاء المالية للحزب تمثل جزءً بسيطا من الموارنة العامة للأحزاب، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن معظم الأحزاب السياسية القائمة تفتقر إلى فعالية الصناديق الاستثمارية التي عادة ما تعتمد عليها الأحزاب في أي بلد في تنفيذ وتطوير برامجها، ومن النتائج الموازية لذلك ضعف الثقافة الاقتصادية وضعف القدرة في الاعتماد على الذات. (أنظر/ي الجدول في الملحقات).

ويمكن القول، أن نظام تمويل الأحزاب ساهم في تعزيز ظاهرة ريعية الأحزاب وضعف قدرتها على الاعتماد على الذات، كما ساهم في الحد من ائتلاف الأحزاب واندماجها، كما تأثرت الأحزاب في تغير التشريعات فيما يتعلَّق بالتمويل الحكومي، بموازاة ذلك ساهم غياب الاستقرار التشريعي لقوانين الانتخاب في عرقلة تفعيل ديناميكيات تطور الأحزاب من الداخل وتطوير برامجها السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت الأحزاب السياسيّة تنشأ بطريقة عكسية، من الأعلى إلى الأسفل، ولا تنشأ بفضل قاعدة اجتماعية تمنحها عوامل الشرعنة (legitimation)، وترتب على ذلك أن عددًا كبيرًا من الأحزاب لا يمتلك هوية سياسية واضحة، مع وجود هويات سياسية فرعية داخل الحزب الواحد، الأمر الذي يصعّب على الحزب إيجاد برامج متكاملة ومتبلورة، يوضح فيها منهجيته وموقفه ورؤيته للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ويطرح تصوره للمشكلات والأزمات التي يعاني منها المجتمع، وهو أمر نلاحظ تميز الأحزاب الأيديولوجية فيه، بخاصة حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب حشد وحزب الوحدة الشعبية، فهذه الأحزاب لها تصورات سياسية واقتصادية ومواقف تجاه السياسات الحكومية في مجالات مختلفة.

بالعودة إلى التقارير المالية التي تقدمها الأحزاب السياسية من قبل محاسب قانوني معتمد والمنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية،

نجد أن موازنات الأحزاب تقتطع جزءًا كبيرًا لمصلحة المصاريف الإدارية، كما تأخذ الإيجارات الشهرية للمقرات مساحة كبيرة من الموازنة، ونلاحظ أن الأحزاب التي تمتلك مقارّ أحزابها توفر هذه المبالغ وتستفيد منها في بنود أخرى، مثل المصاريف الجارية والتسويق الإعلامي وتنفيذ الأنشطة، وهذا الحال ينطبق على أحزاب عديدة مثل حزب الإصلاح الأردني، وحزب الرسالة الأردني، والحزب الشيوعي.

في المقابل، لا نجد أي حزب يقوم بعرض تقاريره المالية بصورة واضحة وشفافة على موقعه الإلكتروني، باستثناءات محدودة، مثل حزبي جبهة العمل الإسلامي والمؤتمر الوطني (زمزم)، بما يتيح المعلومات المتعلقة بذلك للجمهور.

الخلاصة:

من الواضح أنّ هنالك تباينا كبيرًا في البنى المؤسسية والهياكل القيادية والشفافية والموارد المالية والحوكمة داخل الأحزاب الأردنية، فعلى صعيد البنية المؤسسية، ثمة أنماط ثابتة لكل الأحزاب السياسية الأيديولوجية لم تتغير تحاكي فيها البنى المؤسسية الشبيهة لها خارج الحدود، أو بما يتوافق مع أدبياتها الأيديولوجية، بينما تمتاز أغلب الأحزاب الوسطية الجديدة التي تأسست بعد الربيع العربي بالبساطة التنظيمية الهيكلية.

لكن تبدو المفارقة أنّه بالرغم من تعقيد البنية المؤسسية في أغلب الأحزاب الأيديولوجية (بخاصة اليسارية والقومية) إلاّ أنّ ذلك لم ينعكس على عملية تداول السلطة والقيادة داخل هذه الأحزاب، بل على العكس فإنّها اتسمت بنمطية استمرار الزعامة لفترات طويلة، بخلاف الأحزاب الإسلامية: جبهة العمل الإسلامي والوسط، اللذان اتسما بمعدل كبير في تداول السلطة والتزام بالأنظمة المتعلقة بذلك.

إحدى الملاحظات الرئيسية تتمثل في أنّ أغلب الأحزاب الوسطية أخذت طابعًا فوقيًا، أي أنّها لم تستند إلى البناء من الأسفل إلى الأعلى، فلم تبدأ بالكوادر والقواعد الاجتماعية، بل من الأشخاص والنخب السياسية المحدودة، التي حاولت لاحقًا البحث عن القواعد أو الأرضية التنظيمية وبناء الكوادر الحزبية، وهي طريقة ضعيفة هشة في البناء لم تساعد على تطوير البنى المؤسسية ولا على إيجاد هويات واضحة لهذه

الأحزاب لدى الجمهور، فالأصل في الأحزاب السياسية أن تستند إلى كادر حزبي قوي، ومتعطافين وأتباع، وتخاطب قاعدة اجتماعية، ثم تأتي القيادة في أعلى الهرم.

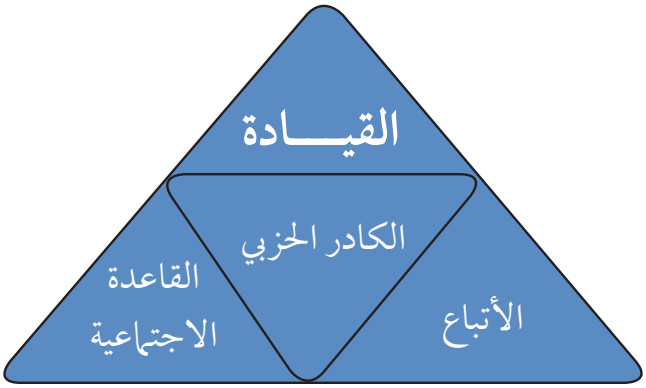

أما الأحزاب الوسطية، فأغلبها بدأ من القيادة، ثم تكوّن الكادر الحزبي، وهو ضعيف، ولاحقًا القاعدة الاجتماعية، وهي الأكثر ضعفًا، وقد تكون في أغلب الأحيان غير موجودة.

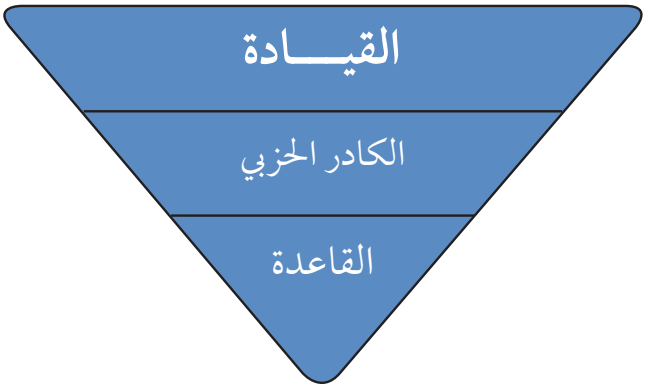

أما على صعيد أنماط القيادة وتداول السلطة في الأحزاب السياسية الأردنية، فنجد أننا أمام أنماط محددة:

الفصل الثاني

بين الانتشار الجغرافي والسياسي والنشاط الحركي

مقرات الأحزاب السياسية لا تمثّل مؤشرًا على حضور الحزب أو مدى قوته وانتشاره، فكثير من الأحزاب كانت ترفض أن تستقبل الباحثين الميدانيين (في هذه الدراسة) بحجج مختلفة ومتعددة، إنّ قياس انتشار الأحزاب الجغرافي وحضورها السياسي يرتبط بمدى قدرة أعضائها على تجاوز جدران المكاتب والمقرات والانتقال إلى الشارع أو تحويل هذه المقرات إلى معامل لبناء شعبية الحزب واكتساب المؤيدين وتطوير قدرته على نشر أفكاره وتقديم برامجه وبمدى مساهمة جيل الشباب والنساء في بناء الحملات السياسية والانتخابية لهذه الأحزاب.

المؤلفون

يناقش هذا الفصل مدى استجابة الأحزاب للانتشار داخل المحافظات، ومدى تبنيها لخطط ميدانية تعمل على تسريع هذه الانتشار من خلال مقياس مدى مشاركتها في الانتخابات المحلية والبرلمانية والنقابية، سيما الأخيرة منها، أضف إلى ذلك مدى وجود مقرات للأحزاب وانتساب أعضاء يمثلون خلفيات جغرافية وعشائرية متعددة ومتنوعة، وهذا بحد ذاته مؤشر على مدى انتشار الحزب وفعاليته الميدانية؛ إذ لا يكفي أن يكون هنالك مكتب أو فرع للحزب في المحافظة دون أن يكون فاعلاً ونشطًا وقادرًا على الاشتباك مع هموم الناس وقضاياهم ومشكلاتهم اليومية والخدماتية والاقتصادية في المناطق والمساحات المختلفة.

فالانتشار الجغرافي كي يكون معتبرًا وله معنى من الضروري أن يتزاوج مع وجود نخب في تلك المحافظات فاعلة ومؤمنة بخطاب الحزب وتوجهاته وأفكاره في الدعاية السياسية والإعلامية.

ويعتبر النشاط الجامعي «مؤشر» على درجة عالية من الأهمية، إذ يكشف إلى أي درجة يمتلك الحزب جناحًا أو مجموعات شبابية فاعلة وقادرة على التأثير على جيل الشباب، بخاصة في الجامعات التي تمثّل خزّانات لهذا الجيل، الذي يمثل

تاريخيًا رأس الحربة في الحركات الاجتماعية والاحتجاجية، كما حدث في عقد الستينيات في العديد من الدول الأوروبية.

أمّا على صعيد الانتشار والحضور السياسي، فقوة الأحزاب في العالم بأسره تقاس بقدرتها على كسب المعارك الانتخابية، والوصول إلى المواقع التمثيلية، سواء كان ذلك في مجالس النواب، أو تشكيل الحكومات، وكذلك الأمر في النقابات المهنية والعمالية أو في الانتخابات البلدية، فمثل هذه المشاركات تكشف أولا عن مدى انتشار الحزب، وثانيًا عن قدرته على المنافسة وحجم قاعدته الانتخابية، ومن الضروري هنا التمييز أردنيًا بين تلك الأحزاب التي تشارك في الانتخابات -أي انتخابات- تحت اسم الحزب وعناوينه السياسية والبرامجية، وتلك التي يدخل مرشحوها الانتخابات بصورة فردية أو بناء على قاعدة عشائرية أو اجتماعية، ثم يتم الإعلان بعد ذلك عن انضمامه لكتلة الحزب، ومن المعروف أنّه انتماء رخو وهشّ ولأسباب مصلحية، ولا يعكس قوة الحزب ولا انتشاره ولا حجم قاعدته الشعبية.

كان من الواضح، خلال الدراسة، أن الأغلبية العظمى من الأحزاب السياسية تتمركز في عمان، وأنّها لا تملك فروعًا فاعلة أو مكاتب نشطة في المحافظات المختلفة، ومن الواضح كذلك أنّ هنالك محافظات -كما سنشير خلال الفصل- تكاد تخلو من أي نشاط أو عمل حزبي، وهي نتيجة من الضروري أن نقرنها بالسياسات الرسمية والثقافة السائدة في مختلف هذه المحافظات التي كانت تنظر إلى الأحزاب السياسية بمنظور سلبي، سواء في إرث العلاقة بينها وبين الحكومات، والخشية من العواقب الأمنية، ولم تستطع غالبية الأحزاب السياسية كسر هذا الحاجز الثقافي/ المجتمعي حتى الآن.

أمّا على صعيد الانتخابات، فإنّ حزب جبهة العمل الإسلامي يكاد يكون الحزب الوحيد، الذي يدخل الانتخابات بشعاراته ومرشحيه وكوادره وخطابه ويحقق نتائج، أما الأحزاب الأخرى فهي -على الأغلب الأعم- إما أن تفشل في الوصول إلى قبة البرلمان، كما حصل مع تحالفات الأحزاب القومية واليسارية في الانتخابات الأخيرة، أو أنّها تقوم باصطياد وترتيب أمورها بعد الانتخابات باستقطاب ناجحين في البلديات والانتخابات اللامركزية أو غيرها.

تبقى ساحة النقابات المهنية من أكثر الساحات السياسية سخونة في التنافس بين مرشحي الأحزاب الأيديولوجية، بخاصة الإسلاميين من جهة والقوميين واليساريين من جهةٍ أخرى، حتى برزت قائمة «نمو» في نقابة المهندسين التي استطاعت تحقيق اختراقات في بناء تحالفات وقاعدة انتخابية قوية داخل النقابة، بالرغم من الاتهامات التي وجهت للحكومة بالتدخل لصالح القائمة، لكنّها -أي قائمة «نمو»- أصبحت ظاهرة قوية ذات حضور تمثل أطيافًا متنوعة ومتعددة في التنافس مع الإسلاميين.

الانتشار الجغرافي:

تختلف وسائل الأحزاب الأردنية في انتشارها داخل المجتمع، ولكن الكثير منهم، وبحسب المسح الميداني المنفذ من خلال الباحثين في هذه الدراسة، أبدوا توافقهم مع فاعلية إنشاء مقرات إقليمية للأحزاب وتوزيعها في المدن، بحسب توافق المجتمع المحلي مع أيديولوجية الحزب، فمثلاً وبحسب إحصائيات مديرية شؤون الأحزاب، يمتلك حزب جبهة العمل الإسلامي 22 مقرًا موزعًا في معظم محافظات المملكة، واللافت لفريق البحث أن 50% من هذه المقار متمركزة في العاصمة عمان وضواحيها، تليها إربد، بواقع 5 مقرات، ويليها كل من الكرك ومعان والزرقاء ومادبا وجرش والعقبة وفي كل منها مقر واحد، ومن هنا يمكننا أن نحدد بأن هذا الحزب يغطي جميع أقاليم المملكة الثلاث من ناحية وجود مقار له وأعضاء ومناصرين، بالإضافة إلى توجه الحزب لأن يضم مكونات المجتمع كافة، لكن من الواضح أنّ الحزب يتمركز بصورة فاعلة في كل من عمان وإربد، ووفقًا للنتائج الانتخابية في الزرقاء أيضًا.

بالإضافة للفروع الأساسية في المحافظات، يدير الحزب فروعًا أخرى تتمركز في الأحياء والمناطق المختلفة، وقدم الحزب رؤية لتفعيل الفروع في المحافظات ضمن خطة الحزب 2019-2022، كما أشار أمين عام الحزب، المهندس مراد العضايلة، في وثائقي جرى إعداده عن إنجازات الحزب[1]، وتم تقسيم هذه الفروع

(1) shorturl.at/pIJOS

لـ 3 فئات: فرع مبتدئ، فرع خبير، ثم فرع متميز، وقدم الحزب حزمة حوافز للفرع الأكثر نشاطًا، وذلك لتحفيز هذه الفروع على العمل الميداني وكسب أعضاء جدد.

من الملاحظ أن الحزب لا يعتمد أسسًا لاستقطاب خلفيات اجتماعية بحد ذاتها، لأن قياداته دائما تتبنى خطابا يتواصل مع الناس كافة، بيد أنه يركز على ترديد استهدافه لأبناء الطبقة الوسطى التي شكلت القاعدة التاريخية لأعضاء وقيادات الحزب[1]. ولا تنحصر فعالية فروع الحزب في المحافظات فقط ضمن المجال السياسي، بل تتعدى ذلك لمجالات خدمية واجتماعية، فعلى سبيل المثال تبنى الحزب حملة وطنية توعوية إعلامية لمكافحة المخدرات عام 2016، تحت مسمى «لأجل أردن بلا مخدرات»، حيث شاركت في هذه الحملة فروع الحزب في المحافظات من خلال جلسات توعوية للأهالي واستضافة أخصائيين يتحدثون عن مخاطر المخدرات[2]، ولكن مدى النشاط والفعالية تختلف بين الفروع، فهناك فروع تعمل بشكل أوسع وأكبر، وذلك تبعًا لعدة عوامل أهمها: مدى نشاط وقوة الشخص المسؤول عن إدارة الفعل، وأشار إلى هذه النقطة أمين سر الحزب، ثابت عساف، أثناء مقابلة فريق البحث معه، حيث قال: «**يختلف الأمر من فرع إلى فرع، فنشاط الفروع يعتمد على قوة المسؤولين في هذه الفروع، فهناك فروع لديها أعمال ونشاط أكثر من الفروع الأخرى**»[3].

وللمكتب التنفيذي للحزب دور في حشد الفروع وعقد ندوات ونشاطات وحلقات نقاش سياسية، إذ يقوم بمناقشة رؤية الحزب وعرض أهدافه على المديين القصير والمتوسط، وذلك لتواصل أكبر ولشفافية العمل القيادي في حوكمة القرارات ضمن هرم السلم القيادي مع القواعد الشعبية للحزب.[4]

---

(1) زيد عيادات ومهند مبيضين، الإخوان المسلمون في الأردن: التأسيس والتطور والمصائر – فصل في كتاب الحركات الإسلامية في الوطن العربي الفصل الثالث– مركز دراسات الوحدة العربية 2013.

(2) shorturl.at/gkmsN

(3) مقابلة ميدانية مع ثابت عساف أمين سر حزب جبهة العمل الإسلامي: مقر الحزب الرئيسي عمان العبلي بتاريخ: 14/2/ 2022.

(4) https://bit.ly/3zrvnf9

ويتمركز حزب الوسط الإسلامي الأردني في المستوى الثاني من حيث الانتشار الجغرافي، إذ يمتلك 12 مقرا موزعة، ففي إربد 3 مقار، ومقر واحد في كل من محافظات العاصمة والبلقاء والكرك والزرقاء والمفرق والطفيلة وجرش وعجلون والعقبة، وبحسب أمين سر الحزب في مقر الكرك وسكرتيرة الحزب في مقر العاصمة، فإن الحزب يضم جميع مكونات المجتمع الذين يعيشون في المدن، وتحديدًا أبناء العشائر وحملة الشهادات الأكاديمية، ويركز الحزب على الأفراد الذين يتسمون بحسن السيرة والسلوك ويتمتعون بالسمعة الحسنة والأخلاق الطيبة، وتلعب صلة القرابة دورًا محوريًا داخل الحزب، بالإضافة إلى اشتراك بعض الأعضاء في الخلفيات الأكاديمية والاجتماعية والخلفية الدينية، إذ تعتبر شرطًا أساسيًا.

يشير أحد أعضاء الحزب إلى أن الاجتماعات الإدارية داخل كل فرع تتم مرة واحدة كل شهر، أما باقي الفروع، فلا يوجد فيها أنشطة دورية وإنما بحسب كل حاجة ومتطلبات الحال، ولا يتبنى الحزب استراتيجية محددة في الانتشار الجغرافي أو الوصول إلى قواعد واستقطاب أعضاء جدد، فكل ذلك يتم وفقًا لاعتبارات العلاقات الشخصية والقرابية [1].

لاحظ فريق البحث أن صفحات الحزب التي تحمل اسم الحزب مضافة له اسم المنطقة التي يقع فيها الفرع غير نشطة وغير محدثة، فمثلاً هناك صفحة لمقر الرمثا ولواء الكورة، وكل هذه الصفحات غير فاعلة، مما يعطي مؤشرًا على ضعف النشاطات الحزبية المرتبطة في المحافظات[2].

(1) مقابلة في مقر الحزب مع أحد الأعضاء بتاريخ 4 أذار 2022.

(2) https://www.facebook.com/profile.php?id=100069225069565

مقارّ الأحزاب المركزيَّة في العاصمة عمَّان:

يتخذ كل من حزب الاتجاه الوطني الأردني، وحزب الجبهة الأردنية الموحدة منطقة «صويلح»، غربي الجامعة الأردنية مقرًا ومركزًا للحزب، بينما اختارت 4 أحزاب منطقة جبل الحسين، وهي منطقة قريبة من دوار الداخلية ويطلق عليه رسميًا ميدان جمال عبد الناصر، والأحزاب الأربعة هي: حزب الحركة القومية، حزب الشعب الديمقراطي (حشد)، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، حزب المحافظين، بينما تتمركز 3 أحزاب في شارع وصفي التل وبالقرب منه، وحي أحزاب المؤتمر الوطني «زمزم»، الحياة الأردني، مساواة الأردني، الوطني الأردني، وبقية الأحزاب تتوزع في مناطق متنوعة بين شمال عمّان وجنوبها وغربها وشرقها، مثل حزب المستقبل في منطقة أبو نصير، وحزب الأردن بيتنا في طبربور، بالإضافة إلى مناطق جنوب عمان مثل حزب الحرية والمساواة وحزب العدالة والتنمية الأردني، وفي وسط عمّان مثل حزب جبهة العمل الإسلامي في العبدلي والحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني.

كما نجد ظاهرة التجاور الحزبي في عمّان، حيث يتواجد في نفس المبنى أو العمارة أكثر من حزب، مثل حزب الإصلاح والتجديد الأردني «حصاد» الذي يجاور حزب التيار الوطني الأردني وحزب الحياة الأردني، في منطقة تلاع العلي قرب الجامعة الأردنية.[1]

يتوقع أن يعطي اندماج حزب الوسط الإسلامي مع حزب زمزم زخمًا للأنشطة العامة في المحافظات، حيث أنه من المفترض أن يقوم الحزب بإعادة بناء قنواته الاتصالية على وسائل التواصل الإلكتروني والعمل على توسعة الأنشطة ضمن خطة الاندماج التي أعلن عنها الحزبان خلال حفل إشهار الاندماج[2].

(1) مقابلات وزيارات فريق البحث الميداني إلى الأحزاب السياسية ومقابلة القائمين عليها.

(2) https://bit.ly/3ty2GJP

أما بالنسبة لحزب زمزم، فقد أشار عضو المكتب السياسي السيد عبد المهدي العكايلة -في مقابلة أجراها معه فريق البحث-[1] أن الحزب يتخذ من اندماجه مع حزب الوسط الإسلامي استراتيجية توسعية للانتشار في مناطق ومحافظات المملكة كافة، وذلك للوصول إلى أكبر قدر من القواعد الاجتماعية واستقطاب فئات اجتماعية مختلفة، وخصوصًا فئات الشباب ضمن المعايير التي يشترطها الحزب فيمن يرغبون بالانضمام لصفوفه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المعايير المتعلقة باستقطاب الطبقة الوسطى، وخاصة من المهندسين والمعلمين وأساتذة الجامعات، تتماشى مع المعايير التي وضعها ممثلو حزبي الوسط الإسلامي وجبهة العمل، حيث لاحظ فريق البحث أن الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية تستهدف بشكل مباشر الطبقة المتوسطة في المدن الرئيسية كعمان وإربد، بالإضافة إلى ما سبق، فإن نشاطات الحزب العامة نخبوية أي أنها تتبنى نشاطات وحواريات وورشا نقاشية ثقافية ذات طابع سياسي، يمثل المتحدثون فيها غالبًا نخبًا سياسية وثقافية ومجتمعة تتحدث بموضوعات التنمية السياسية والتحديات العامة التي تواجه الدولة والمجتمع.[2]

يلي الأحزاب سابقة الذكر 3 أحزاب يمتلك كل منها 7 مقرات؛ فحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، يتوزع في إربد والزرقاء في مقرين لكل محافظة، ومقر واحد في كل من العاصمة والبلقاء ومادبا؛ إذ يمثل الحزب، وبحسب الأمين العام للحزب، الطبقة الكادحة فهو حزب الطبقة العاملة والفقراء والفلاحين[3]. ويضم الحزب بعضًا من زوجات الأعضاء، ولكن أغلبية الأعضاء الإناث هم من خلفيات عمالية وفكرية مستقلة.

---

(1) مقابلة مع عضو المكتب السياسي عبدالمهدي العكايلة في مقر الحزب بتاريخ 17 شباط 2022.

(2) http://zamzamparty.com/Political5.html

(3) مقابلة مع أحد أعضاء المكتب السياسي في مقر الحزب- عمان بتاريخ 17 شباط 2022.

ولاحظ فريق البحث أن للحزب استراتيجية ميدانية للانتشار، لا تعتمد على الوجود المكاني للحزب، بل تعتمد بشكل أكثر على قيام قيادات الحزب بزيارات ميدانية لعقد جلسات توعوية بأهمية العمل السياسي والحزبي وجلسات نقاشية تستضيفها غالبًا جمعيات أهلية ومؤسسات مجتمع مدني[1]، إضافة لنشر الحزب تقارير عن الحالة السياسية والاجتماعية العامة في الأردن، وما إلى ذلك من بيانات ومواقف تتماهى مع سياسات وأدبيات الحزب العامة[2].

ويمتلك حزب البعث العربي التقدمي الأردني 7 مقرات، بواقع مقر واحد في كل من العاصمة وإربد والبلقاء والكرك والزرقاء ومادبا وعجلون، ويصف الحزب هويته بأنه حزب الكادحين، ويضم أعضاء من خلفيات مختلفة من الأطباء والمهندسين والمحامين ومعلمات وصحافيات من أعضاء من الحزب، ولا يشترط الحزب حصول الفرد على شهادة أكاديمية كشرط للانضمام، إذ «يرحب بالجميع»، بحسب تعبير الأمين العام للحزب، فؤاد دبور[3].

(1) https://www.alqudscenter.org/print.php?pg=PROGRAMS&id=120

(2) https://www.hashd-ahali.org/main/weekly/?p=26592

(3) مقابلة ميدانية في مقر الحزب بعمان بتاريخ 18 شباط 2022.

كما أن حزب العدالة والإصلاح الأردني لديه 7 مقرات، بواقع مقر واحد في كل من العاصمة والكرك والزرقاء والطفيلة ومادبا وجرش وعجلون، وتقل نسب الأقارب داخل الحزب، إذ ما يجمع الأعضاء هو اتفاقهم على أفكار وتوجهات الحزب فقط.

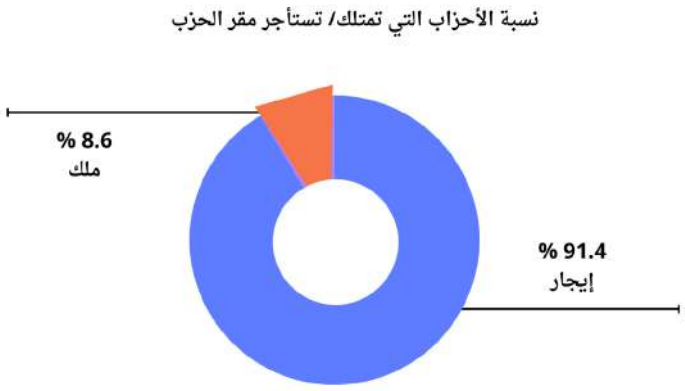

وتعتمد بقية الأحزاب على وسائل الاستقطاب، إما من خلال مواقع التواصل الاجتماعي أو العلاقات الاجتماعية أو الدعوات لحضور أنشطة يقوم الحزب بها أو استقطابات جهوية عشائرية أو من خلال الامتدادات العائلية، لذلك نجد أن غالبية الأحزاب لها مقر واحد أو مقرين أو ثلاث، وغالبًا ما يكون في العاصمة والمدن القريبة منها كإربد والزرقاء؛ بسبب قربها من المؤسسات الفاعلة وبقية مقار الأحزاب الرئيسية.

وتستحوذ الأحزاب ذات التمثيل الجغرافي الواسع على الحصة الأكبر من الحضور العام في المحافظات، وذلك لوجود مقار لها في تلك المحافظات ومنسقين وإداريين وأعضاء ومتطوعين قادرين على تطوير وتنفيذ الخطط والبرامج الحزبية واستقطاب المهتمين من خلال أطر زمنية محددة إما أسبوعية أو شهرية أو ربع أو نصف سنوية.

أما بالنسبة للأحزاب ذات التمثيل الجغرافي الضيق فتواجه، كحزب الإصلاح الأردني الذي لا يملك أية فروع وحزب المساواة الأردني الذي يملك فرعًا واحدًا

بمحافظة الكرك يضاف له الفرع الرئيسي في عمان، الكثير من التحديات فيما يتعلق بإقامة الفعاليات والأنشطة في المحافظات التي لا يمتلكون مقارًا فيها، إذ يعيق هذا التحدي إمكانية وصولهم للفئات المستهدفة.

أكثر الأحزاب السياسية انتشارًا في المحافظات الأردنية

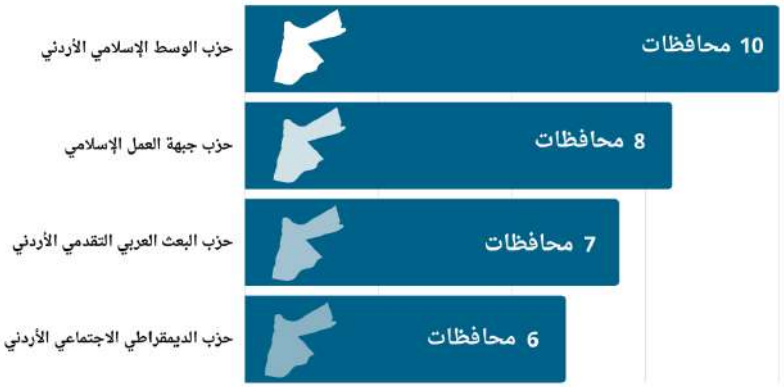

لاحظ فريق البحث أن هناك عاملاً ساهم بشكل رئيس في التوسع الجغرافي للأحزاب، وهو تاريخ التأسيس، إذ تأسست الأحزاب؛ جبهة العمل الإسلامي والوسط الإسلامي والشعب الديمقراطي الأردني والبعث العربي التقدمي الأردني والعدالة والإصلاح الأردني، جميعها خلال التسعينيات، باستثناء العدالة والإصلاح (تأسس عام 2012)؛ لذا فإن عامل وجود الحزب منذ عقود من الزمن أتاح له التعامل بشكل تنظيمي يشمل التوسع الجغرافي، وضم العديد من الفئات المستهدفة للحزب، بالإضافة إلى عمل التحالفات مع مراكز تجمع العشائر واستغلال المساحات العشائرية، مثل المضافات ومجالس شيوخ العشائر والمناسبات على المستوى العشائري والاحتفالات بالمناسبات الدينية والأعياد الوطنية.

إضافة لوجود أحزاب تمتلك موارد مالية كافية للتوسع الجغرافي بشكل شمولي مع وجود أيديولوجية تتناسب مع توجهات المجتمع ومرجعياته الدينية والعشائرية، إذ يصنف المدّ الديني من أكثر وسائل الاتصال الجماهيري والتأثير فعالية، فيتفاعل المجتمع مع الخطاب الديني بشكل سريع ويصبح أفراد الفئة المستهدفة

عرضة للتغيير والتبدل بناء على الخطاب الموجه لهم، ومن الأمثلة على الأحزاب ذات التأثير الجماهيري والتي تمتلك موارد مالية قوية؛ حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يمتلك تأثيرًا قويًا على المجتمعات المحلية، بالإضافة لاتصاله المباشر مع الحركات الإسلامية، حيث يعتبر الحزب نفسه، وبحسب الأمين العام، المهندس مراد العضايلة، امتدادا للحركات الإسلامية الإصلاحية، وبذلك فإن الحزب يتمتع بفرص عديدة للحصول على تمويلات مالية من أكثر من جهة تتوافق معه بنفس التوجهات والأيديولوجيا، أما في المحافظات المتأثرة بالتوجهات الفكرية القومية العربية، فإن الأحزاب الفاعلة فيها تعتبر الامتداد العشائري هو الوسيلة الرئيسة في عملية التوسع الجغرافي، من ثم تعتمد على قوة أفكار الحزب وتوجهاته الأيديولوجية وماهية الفئات التي يركز عليها الحزب من خلال أنشطته وتفاعلاته مع المجتمع.

داخل الجامعات الأردنية الرسمية:

يؤشر حضور الأحزاب السياسية داخل أسوار الجامعات على اهتمام الحزب بالتعبئة السياسية، لاسيما وأن الجامعة تمثل -رغم القيود المفروضة- بيئة سياسية مواتية للنشاط الحزبي وممارسة الانتخابات من خلال مجالس اتحادات الطلبة ومختلف الأنشطة والفعاليات التي من شأنها صقل الثقافة السياسية الحزبية والممارسة السياسية المنظّمة لدى جيل الشباب في الأردن، لذلك حرص فريق البحث على تخصيص «مؤشر» في الدراسة والمقابلات حول حضور وتفاعل الأحزاب داخل الجامعات الرسمية، وبناء على ذلك سنناقش تاليًا عينة من نشاطات الأحزاب الفاعلة، وأخرى من الأحزاب غير الفاعلة:

أولاً- الأحزاب الفاعلة:

1. حزب جبهة العمل الإسلامي:

يعتبر حزب جبهة العمل الإسلامي من أكثر الأحزاب الأردنية تنظيمًا وعملاً وانتشارًا، وذلك لأسباب تاريخية واجتماعية وظروف سياسية متعددة جرى ذكرها بهذه الدراسة، بيد أن الحزب لا يعمل بشكل مباشر بالجامعات والنقابات، بل يقوم بذلك من خلال لجان وأعضاء وقوائم تحت مظلات مستقلة ويدير هذه القوائم

أعضاء الحزب الشباب في الجامعات، وأشار أمين عام الحزب، مراد العضايلة، إلى ذلك في مقابلة أجراها معه فريق البحث، إذ قال: « **نحن كحزب جبهة العمل الاسلامي نعتبر امتدادا للحركة الاسلامية الممتدة في كل المملكة، بما فيها القطاع الشبابي في الجامعات، ولكن في الحقيقة نحن في العمل الشبابي النقابي أو الجامعي، نتجنب العمل باسم الحزب، وإنما نقوم بالعمل بشكل أوسع مثل الاتجاه الاسلامي في الجامعات أو القوائم البيضاء في النقابات مع المستقلين، ولا نتدخل في تفاصيل العمل النقابي، فلا يعرضون علينا ما يفعلون في الاتحادات ونحن لا ندخل عليها.**»[1]

وبالتالي؛ فإن استراتيجية حزب جبهة العمل بالنسبة للنشاط السياسي الجامعي تقوم على مفهوم التدريب العملي للطلاب المنتسبين للحزب، أي أن النشاطات المتعلقة بالانتخابات الجامعية والمهرجانات ذات الطابع الوطني ومناصرة القضايا العربية والإسلامية كقضية القدس مثلاً[2] تمثل مساحة كبيرة يمارس من خلالها أعضاء الحزب الطلاب نشاطات كبيرة، ولكنها لا تشير بشكل صريح وواضح للحزب، فمثلاً لا يتم رفع أعلام وشعارات الحزب في مثل هذه المناسبات[3]. وتاريخيًا هنالك تواجد ملحوظ وكبير لشباب الحزب، أو جماعة الإخوان المسلمين عمومًا، في مختلف الجامعات الأردنية، بخاصة الحكومية: الأردنية واليرموك والتكنولوجيا ومؤتة والهاشمية والطفيلة والبوليتيكنيك (تابعة لجامعة البلقاء التطبيقية).

2. حزب الوحدة الشعبية:

إن الميزة الأساسية لحزب الوحدة الشعبية فيما يتعلق بالعمل الطلابي والجامعي هي الإرث السياسي لنشاط الحزب في الجامعات الأردنية منذ التسعينات وما قبلها،[4] فتلك الأرضية مهدت لقوة الحزب الحالية في مختلف الجامعات

(1) مقابلة مع أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي مراد العضايلة في مقر الحزب في عمان بتاريخ 13 شباط 2022.

(2) shorturl.at/gvARW

(3) https://www.facebook.com/watch/?v=680860379828995

(4) shorturl.at/vxJ67

الأردنية، عدا عن أن أحد قيادات الحزب فاخر دعاس هو مؤسس الحملة الوطنية للدفاع عن حقوق الطلبة (ذبحتونا)، والتي تعنى بالدفاع عن حقوق طلبة الجامعات الأردنية وممارسة دور مظلة لهم وهذه من النوافذ التي زادت من زخم النشاط السياسي والحقوقي العام للحزب في الجامعات الأردنية، بيد أن الحملة لا تتحدث باسم الحزب ولا تتبع له تنظيميًا[1]، بل إن الحزب كما ذكر أمينه العام، الدكتور سعيد ذياب، في مقابلة أجريت معه[2] يعتمد على أصدقاء الحزب الدارسين في الجامعات وكتلة التجديد العربية التي تعتبر جناحًا شبه رسمي للحزب، بالإضافة إلى جناح شبيبة الحزب[3]، والذي يمارس نشاطات شبابية في الجامعات الأردنية[4].

أغلب هذه النشاطات ذات طابع عروبي قومي وخدمي يناصر حقوق الطلبة والحريات العامة والعمل السياسي العام «دون مضايقات رسمية»، كما يسميها أعضاء الحزب، وبالجمع بين أنشطة كتلة التجديد القومية وحركة ذبحتونا فإنّ الحزب يمتلك «أنوية» قوية وفاعلة ومؤثرة في أغلب الجامعات الأردنية، وله حضور ملحوظ في هذا الجانب. [5]

3. الحزب الشيوعي الأردني:

إن تأسيس الحزب الشيوعي الأردني منذ خمسينيات القرن الفائت أسس لسردية اجتماعية حول العمل الجامعي للحزب، مما خلق مساحة لاسم الحزب في كثير من الجامعات الأردنية منذ ذلك الوقت وحتى الآن، وإن اختلفت هذه المساحة حسب الظروف السياسية والاجتماعية في الأردن[6]، ويتبع المكتب الشبابي والطلابي ضمن الحزب للأمانة العامة ويقوم بنشاطات طلابية ليست كبيرة في الجامعات

---

(1) https://ar-ar.facebook.com/thab7toona/

(2) مقابلة مع أمين عام حزب الوحدة الشعبية في مقر الحزب، عمان 6، آذار 2022.

(3) https://www.facebook.com/wihda.youth

(4) https://www.gerasanews.com/print/27135

(5) shorturl.at/fkuKLs

(6) صابرين الشوبلي: الحزب الشيوعي الأردني: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة ذي قار- العراق 2016.

الأردنية، وذلك بسبب المضايقات الأمنية، التي يتعرض لها أعضاء الحزب، كما يقول أحد القيادات الشبابية في الحزب خلال مقابلة أجريت معه[1]، وللإجمال فإن خطاب الحزب الجامعي يتناول القضايا العربية المحورية كالقضية الفلسطينية والتطبيع، وداخليا يركز على الحريات وإطلاق العمل السياسي دون قيود وينادي بالمبادئ الشيوعية التقليدية التي يتبناها الحزب في أدبياته العالمية كحقوق العمال والعدالة ودعم الطبقة العاملة.

ويلاحظ أن خطاب الحزب غير متجدد في طروحاته لاستقطاب الشباب، وفي نظرته الاجتماعية يرى الحزب نفسه إحدى الأدوات التي تختلف مع التوجه الديني، فيما تحدّ نظرة الحزب الشيوعي الأمنية المرتبطة بسيرته ومسيرته التاريخية من انتشاره في الجامعات الأردنية، بالرغم من كل ذلك فإنّ نشاطات الجناح الطلابي وشبيبة الحزب تحمل عادةً قدرة على الترويج وتنويع الأدوات والوسائل في الحشد والتعبئة، وقد يكون الحزب من أكثر الأحزاب التي تستخدم الفن في أنشطتها، مثلما حدث عندما أقام شبيبته حفلة للفنانة لارا عليان (قدمت أغاني وطنية وثورية) في مسرح الشمس في حيّ العبدلي.

4. حزب الشباب الوطني الأردني:

أشار أمين عام الحزب في مقابلة ميدانية أجريت معه أنه ليس من السهل العمل في الجامعات، وذلك بسبب الملاحقات الأمنية والخوف من العمل السياسي، ورغم أن أحد أعضاء الحزب هو رئيس مجلس اتحاد طلبة جامعة جدارا في إربد[2]، فإن هذه «الحالة فريدة»، ولا تعكس نشاطًا جامعيًا، حيث لا توجد كتلة مرتبطة بالحزب ولا أنشطته داخل الجامعات الأردنية.

إن الإرث والنظرة السلبية للعمل الحزبي في الجامعات وأماكن العمل، أدتا إلى تراجع كبير في العمل الحزبي الجامعي الذي حلت محله البنى الاجتماعية التقليدية

(1) مقابلة مع ممثل شبابي في الحزب الشيوعي، في مقر الحزب عمان، بتاريخ 17 آذار 2022.
(2) مقابلة ميدانية مع أمين عام الحزب في مقره- عمان بتاريخ 2 آذار 2022.

والولاءات المناطقية التي عملت من خلال روح قوانين الصوت الواحد التي حكمت حتى المعادلات الانتخابية داخل الجامعات الأردنية[1]، وعملت دوائر صنع القرار على تذليل هذه التحديات عبر مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية وإعلان التوجه التدريجي نحو إعادة الزخم للعمل الحزبي الجامعي وتقديم ضمانات قانونية وإجرائية تسمح لطلبة الجامعات بممارسة حقوقهم الدستورية في العمل والتنظيم الحزبي داخل الجامعات.

الأحزاب غير الفاعلة:

1. **حزب الوسط الإسلامي:**

تشير بيانات الدراسة إلى أن حزب الوسط الإسلامي لا يعمل بشكل مباشر في الجامعات الأردنية، وذلك بسبب صعوبة العمل الحزبي في الجامعات من وجهة نظر الحزب، إذ أشار إلى ذلك صراحة أمين سر الحزب عزام الشمايلة، الذي قال: «**لا يوجد حاليًا قوائم يتم دعمها من قبل الحزب، صيغة حضور الطلاب الحزبيين ليست موجودة؛ بسبب وجود مخاوف من انخراط الشباب و التقييدات عليهم، بالتالي لا يوجد حضور لهم**»،[2] لكن للحزب بعض النشاطات التي تتعلق بالعمل الجامعي كرأي الطلاب في ارتفاع أسعار الدراسة الجامعية،[3] أو من خلال دعم مرشحي الحزب في انتخابات اتحادات الطلبة في الجامعات الذين يخوضون الانتخابات عادة بشكل مستقل وهذه الأنشطة لا تندرج ضمن الأنشطة الدورية للحزب.

(1) الفواعير، محمد رسول: اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية: دراسة ميدانية –رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة آل البيت الأردنية 2006.

(2) مقابلة مع أمين سر الحزب عزام الشمايلة، في فرع الكرك، بتاريخ 21 آذار 2022.

(3) shorturl.at/bhpCT

2. حزب الإصلاح الأردني:

بحسب البيانات المتوفرة وصفحات الحزب على وسائل التواصل الإلكتروني، فإن الحزب لا يمارس أي نشاط ضمن الجامعات الأردنية، وهذا يتماشى مع ما صرح به أمين سر المجلس المركزي للحزب، مع العلم أن نسبة الشباب المنتمين للحزب تعتبر مرتفعة، ولاحظ فريق البحث أنه بالرغم من ارتفاع نسب التمثيل الشبابي في الأحزاب الوطنية المحافظة، فإنّ ذلك لا يعد مؤشرا على تواجد الحزب في الجامعات.

3.حزب الشراكة والإنقاذ:

على الرغم من وجود دائرة شبابية فاعلة في الحزب ووجود حضور شبابي في أنشطة الحزب إلا أن ذلك لا ينعكس على النشاط الجامعي، وهذه الحالة تنطبق مع حالة حزب الإصلاح، فالمتتبع لمسار الأحداث السياسية في الأردن خلال العقود الثلاثة الماضية يجد أن الأحزاب السياسية حتى وإن رغبت بالعمل ضمن نطاق الجامعات[1] فإن ذلك لا يتم مباشرة، بحسب ما خلُص إليه فريق البحث في هذه الدراسة، وبالنسبة للأحزاب التي لا تنشط في الجامعات فإن ذلك يعود لسببين: إما بسبب قرب هذه الأحزاب من السلطات في الحكومة، وبالتالي تفاديا للحساسية التاريخية تجاه العمل الحزبي الجامعي، أو بسبب أن أعضاء الحزب الشباب ليسوا من الفئة العمرية الخاصة بطلاب الجامعات.

وبالمجمل، فإن التحديثات الأخيرة على مستوى صناعة القرار قد تكون محفزا لبعض الأحزاب غير الفاعلة لتدخل بوابة العمل الجامعي، سيما التي تمتلك أجنحة شبابية (الحزب الديمقراطي الاجتماعي- جناح شدا) وحزب حشد والحزب الشيوعي وحزب الشراكة والإنقاذ، وكذلك الأمر بالنسبة للأحزاب التي تمتلك أجنحة وأقسامًا ومجموعات نسوية ناشطة يمكنها أيضًا استثمار الانفتاح على العمل الحزبي في الجامعات وبناء أنشطة جديدة.

(1) الفواعير، محمد رسول، اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية: دراسة ميدانية -رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة آل البيت الأردنية 2006.

الأحزاب والنقابات:

يكتسب العمل النقابي الحزبي أهمية كبيرة، لأهمية منتسبي النقابات المهنية وانتشارها في جميع المحافظات، بما تمثله من طبقة وسطى مهنية متعلمة ومؤثرة في المجال العام، لذلك نجد التنافس الحزبي في النقابات، بخاصة بين الأحزاب ذات الطابع الأيديولوجي أكثر وضوحًا وقوة منه في الانتخابات النيابية أو البلدية.

ومنذ عقود طويلة، بقيت الأحزاب الأيديولوجية متمسكة بالعمل النقابي، وتمركز الصراع والتنافس خلال العقدين الأخيرين بين أنصار جبهة العمل الإسلامي من جهة والأحزاب القومية واليسارية من جهة أخرى، أو ما يطلق عليه القائمة البيضاء والخضراء، بينما ظلت الأحزاب الوسطية بعيدة بعض الشيء عن النشاط الحزبي الجامعي والنقابي،[1] لأنها لا تمتلك الأدوات والعلاقات الكافية لمنافسة الأحزاب الإسلامية واليسارية، التي قطعت شوطا تاريخيا طويلا في العمل الحزبي الجامعي والنقابي، ونجد أنّ المعادلة تغيّرت وموازين القوى اختلفت في الانتخابات النقابية لعام 2022 وما قبلها، بخاصة في نقابة المهندسين مع بروز قوائم «نمو»، التي تمثل القوى اليسارية والقومية، وتضم أعضاء من هذه الأحزاب، بالإضافة إلى مستقلين، وحظيت «نمـــو» في الانتخابات النقابية لعام 2022 في نقابـة المهنـدسين بـدعم -غير خافٍ- من مؤسسات الدولة، التي أصبحت ترى أنّ هذه القائمة هي التي تمتلك منافسة الإسلاميين وإضعافهم في النقابات التي شكلت معقلاً رئيسيًا لهم، لكن ذلك لم يحل دون تمكّن الإسلاميين من السيطرة على نقابة المحامين، والعودة إليها بصورة مفاجئة بعد انتخابات المهندسين، التي قام الإسلاميون بالانسحاب منها في الجولات اللاحقة بدعوى التدخل من قبل الدولة لصالح «نمو».

(1) يوسف خطايبة، معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية: دراسة ميدانية في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 2، العدد3، 2009.

إن من بين 57 حزبًا، الذين تناولتهم بيانات وتحليلات هذه الدراسة، أجاب 42 حزبًا بأنهم شاركوا بانتخابات مجالس النقابات، بينما 13 حزبًا أجابوا بأنهم لم يشاركوا، في حين أن حزبين ممن تمت مقابلتهم قالوا بأنهم لا يعرفون إذا كان الحزب قد شارك أم لا، لكن من الواضح أنّ الكتلتين الرئيسيتين اليوم هما: الإسلاميون من جهة، والقوميون واليساريون من جهة أخرى، فيما يقف المستقلون في العديد من النقابات في الوسط؛ بعضهم يدعي بأنه مدعوم من قبل الحكومة، كما حدث في انتخابات المحامين الأخيرة؛ إذ كانت أوساط المنافسة على النقيب ضد الإسلاميين تروج بأنّه «خيار الدولة».

وتختلف النقابات حسب المهن المتعددة في زخم الحراك الانتخابي الحزبي، فمثلاً أشارت بعض الأحزاب ذات التوجه الوطني، كحزب الشورى وحزب المساواة، بأنها تخوض انتخابات نقابات المهندسين والصيادلة والمحامين وهذا يتماشى مع ما أشار له ممثلو الأحزاب الإسلامية كحزب زمزم وجبهة العمل الإسلامي والوسط الإسلامي، أن الأحزاب الإسلامية هيمنت على إدارة نقابة المهندسين لمدة عقدين وهذا يفسر مدى اهتمام الحزب وحضوره في هذه النقابة، أما الأحزاب الوطنية فإن سبب وجودها في هذه النقابات هو الطبيعة التعليمية والاجتماعية لأعضائها كحزب الشورى الذي يضم بين أعضائه فئات اجتماعية من الطبقة المتوسطة.

لم يشر أحد ممن تمت مقابلتهم أثناء إجراء العمل الميداني لهذه الدراسة من قيادات وهياكل الأحزاب بأن عمل الحزب ضمن النقابات سياسيا تمنعه القوانين والتشريعات الأردنية[1]، بيد أن العمل الحزبي والسياسي الأردني انتقل للنقابات كمساحات لهذه النشاط بسبب حظر الأحزاب السياسية في الأردن إبان إعلان الأحكام العرفية سنة 1956[2]، مما أدى إلى تزاحم العمل السياسي النقابي الذي التصق في كل دورة انتخابية في النقابات، سيما النقابات المهنية.

---

(1) https://www.ammonnews.net/article/422878

(2) بشار الطراونة: البيئة الأردنية وإمكانية قيام حكومة برلمانية: دراسة في بنية المجتمع وقانون الانتخابات والأحزاب السياسية- دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد 45، العدد 2، عام 2018 عمان-الأردن.

أشار أحد أعضاء حزب الوسط الإسلامي ممن تمت مقابلتهم إلى أن الحزب يتحالف مع قوائم نقابية كقائمة «نمو»، حيث قال «**نعم، تمت المشاركة مع قائمة نمو عن طريق 3 أعضاء في نقابة المهندسين، ولكن هؤلاء الأعضاء ليسو شبابًا، فهم كبار في العمر، ولم يستطع الحزب إيصال أعضاء شباب إلى المواقع المهمة في النقابات**».

ظلت نقابة المهندسين معقلاً للإسلاميين زهاء ربع قرن حتى جاءت انتخابات 2018، التي فاز بها التيار القومي اليساري[1]، واستحوذ على إدارة مجلس النقابة، ما شكل صدمة قوية للإسلاميين، وقد ربط الكثير من الخبراء هذه النتائج بالانتكاسة التي حصلت للإسلاميين على مستوى الإقليم وانعكاساتها على الأردن.[2]

أما الأحزاب المحافظة، والتي تسمي نفسها أحزابًا وسطية، كالعدالة والإصلاح والاتجاه الوطني والحرية والمساواة، فتتبنى وجهة نظر قريبة من وجهة النظر الرسمية والقانونية فيما يتعلق بالممارسة الحزبية داخل النقابات، ولهذا نجد تجاذبا بينها وبين التيار الإسلامي الذي لعب وما يزال دورًا كبيرًا في عملية الحراك الحزبي في النقابات، فمثلاً خلال العام 2019 دانت أحزاب الوسط نقابة المعلمين، والتيار الإسلامي من خلفها، على حالة التصعيد بين النقابة ووزارة التربية والتعليم، فيما عرف بـ «قضية المعلمين»،[3] واتخذت موقفًا مناصرًا لأجهزة الدولة، ممثلة بوزارة التربية والتعليم؛ إذ أشار المنسق العام لحزب الاتحاد الوطني صراحة أن الحزب لا يتدخل في عمل النقابات بشكل مباشر وحتى غير مباشر[4].

وللإجمال فإننا إذا نظرنا لمجمل عملية الحراك الحزبي في النقابات لوجدنا أن الأحزاب الإسلامية هي الأكثر اندماجًا وعملاً للبقاء ضمن دائرة النقابات كمغذ أساسي لانتشار الأحزاب الإسلامية مجتمعيًا أفقيًا وعاموديًا، بينما اتخذت

---

(1) shorturl.at/owJK3

(2) مقابلة مع أمين عام الحزب، في مقر الحزب، بتاريخ 17 شباط 2022.

(3) https://www.ammonnews.net/article/485976

(4) مقابلة مع منسق العام لحزب الاتحاد الوطني عمان 3 آذار 2022.

الأحزاب المحافظة الوسطية موقفًا محايدًا بعدم الترشح في الانتخابات النقابية، وحتى ضمن قوائم وتيارات مستقلة، في حين أن الأحزاب اليسارية عادت بقوة عام 2018، وهذا مؤشر على أنها ستنافس الأحزاب الإسلامية في أي انتخابات مقبلة، مع العلم أن الحزب الديمقراطي الاجتماعي، الذي يعتبر يساريًا أشار أنه لم يرشح أحدًا باسم الحزب لخوض انتخابات النقابات لعام 2022.

المشاركة في الانتخابات النيابية والمحلية:

خلال الانتخابات النيابية لعام 2016، جرى اعتماد نظام انتخابي جديد بعد توقف نظام الصوت الواحد الذي حكم العلمية الانتخابية منذ العام 1989، وأتت هذه الخطوة بعد حراك اجتماعي سياسي كثيف طالب خلاله ممثلو المجتمع المدني والأحزاب السياسية بتعديل القوانين المتعلقة بالانتخاب، فتم اعتماد النظام النسبي كنظام انتخابي، فكانت إحدى الخطوات التي ساهمت بتعزيز العدالة التمثيلية الخاصة بالدوائر الانتخابية، ومن مميزات ذلك القانون أنه أعطى الحق للناخب بالتصويت لأكثر من مرشح داخل القائمة الانتخابية الذي يختارها، مما يساعد على تقليص الهويات الفرعية التي أنتجها نظام الصوت الواحد، لكن وفي السياق ذاته يؤخذ على ذلك القانون إلغاء القائمة الوطنية التي جاءت في قانون العام 2013، تحت مسمى «الدائرة العامة»، مع ذلك كانت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام 2020 تقارب الـ 30% ، واعتبر هذا مؤشر على ضعف إيمان الناس بمجلس النواب[1]،

ورغم الدعوات الرسمية للمشاركة السياسية الفاعلة للشبان والاستناد إلى الكفاءات في اختيار المرشحين، إلا أن الولاءات التقليدية، كانت حاضرة بقوة، بخاصة في المحافظات، مما أدى إلى تعثر وصول الأحزاب السياسية للبرلمان ودفع ذلك الناخبين لاختيار ممثليهم بناء على الروابط القبلية والمحلية التقليدية،

(1) https://www.ammonnews.net/article/624728

وشهدت الانتخابات مشاركة حزبية واسعة، خاض خلالها 47 حزبًا من إجمالي 48 في البلاد غمار المنافسة، تقدمهم حزب جبهة العمل الإسلامي بأعداد المرشحين؛ إذ بلغ 41 مرشحًا من أصل 80 مرشحًا حزبيًا، أي أكثر من النصف[1].

وساعد نظام تمويل الأحزاب في تشجيع الأحزاب على المشاركة في الانتخابات النيابية لعام 2020، حيث وصل عدد المرشحين الحزبيين إلى 389 استطاع فقط 13 مرشحا الوصول لمجلس النواب أي ما نسبته 10 % من مجموع عدد أعضاء مجلس النواب البالغ 130، مما يعطي مؤشرًا قويًا على ضعف وصول الأحزاب السياسية للبرلمان؛ وذلك بسبب ما جرى ذكره من عقبات وتحديات. [2]

توزعت المقاعد التي فازت بها الأحزاب في الانتخابات البرلمانية 2020 على 5 أحزاب: 10 مقاعد لجبهة العمل الإسلامي، الذي خاض الانتخابات تحت مظلة «التحالف الوطني للإصلاح، (قبل أن ينسحب نائبان مع بداية المجلس من كتلة الحزب)، و5 مقاعد لحزب الوسط الإسلامي، فيما حصل حزبا الجبهة الأردنية الموحدة والوفاء على مقعد واحد لكل منهما، في حين وصل تمثيل الأحزاب الأردنية في برلمان 2016 إلى 11 حزبًا، وبواقع 34 نائبًا[3].

أما على صعيد الانتخابات المحلية، البلديات واللامركزية لعام 2022، فقد بلغ عدد المرشحين الحزبيين 74 مرشحًا ومرشحة من أصل 4646 مرشحًا، ويعدّ هذا مؤشر على ضعف المشاركة الحزبية في الانتخابات، وهي نسبة لا تتجاوز 2 في المائة من العدد الإجمالي للمرشحين[4]. وأشارت الهيئة المستقلة للانتخابات، أنه يبلغ عدد من يحق لهم الاقتراع 4 ملايين و600 ألف و135 ناخبًا وناخبة، فيما بلغ عدد المرشحين 4646 مرشحًا ومرشحة، يتنافسون على رئاسة 100 بلدية و1018 مقعدًا لمجالس البلديات و289 مقعدًا لمجالس المحافظات.

---

(1) الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات.

(2) تقرير حالة البلاد 2021 –المجلس الاقتصادي والاجتماعي– الموقع الرسمي.

(3) shorturl.at/fhwzZ

(4) الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخابات 2022.

ونفذ برنامج «راصد لمراقبة الانتخابات» دراسة حول توجهات الأحزاب الأردنية للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات المقبلة، حيث استهدفت الدراسة الأحزاب السياسية كافة، التي وصل عددها إلى 55 حزبًا وقت عقد الانتخابات البلدية مرخصًا ومسجلاً في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. وبينت نتائج الدراسة أن عدد الأحزاب التي رشحتّ عددا من أعضائها للانتخابات التي جرت في آذار 2022 وصل إلى 24 حزبًا من أصل 55 حزبًا، ما عنى أن 57% من الأحزاب السياسية ليس لديهم أي مترشحين أو مترشحات، حيث وصل عدد المترشحين والمترشحات الحزبيين إلى 74 مترشحًا ومترشحة، كما أشارت الدراسة إلى أن منصب رئيس البلدية ترشح له 19 حزبيًا توزعوا على 8 محافظات، كما بلغ عدد المترشحين والمترشحات لعضوية المجالس البلدية 24 مترشحًا ومترشحة، توزعوا ضمن 17 مجلسًا بلديًا، بينما كان هناك مترشح وحيد لعضوية مجلس أمانة عمان، وترشح ما مجموعة 30 مترشحة ومترشحًا حزبيًا لعضوية مجالس المحافظات ضمن 8 محافظات[1].

وبحسب الهيئة المستقلة للانتخاب، فاز 39 حزبيًا، من بين 128 أفصحوا عن ترشحهم للانتخاب باسم الأحزاب، في طلبات الترشح التي تقدمت للهيئة، وتوزعت مقاعد الفوز على: 10 مقاعد لرئاسة البلدية، و14 لعضوية المجالس البلدية، و11 لمجالس المحافظات، و4 في مجلس الأمانة، ليبلغ عدد الأحزاب التي فازت 25 من أصل 55 حزبًا مرخصًا[2]. أما على مستوى الحزبيين الفائزين بعضوية مجلس أمانة، فبلغوا 4 من مجموع 28 دون التعيين (موزعة بين 22 مقعدًا للتنافس و6 مقاعد للكوتا)، بنسبة 14%، دون حسبة الـ 14 مقعدًا للتعيين ضمن إجمالي 42 مقعدًا.

(1) توجهات الأحزاب الأردنية للأحزاب البلدية- دراسة- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني (راصد) 2022.
(2) الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخابات.

وبشأن الفائزين برئاسة البلديات، بينت الهيئة أن 10 مرشحين حزبيين فازوا برئاسة بلديات بنسبة 10%، وهذه تعتبر نسبة متدنية إذا ما قورنت بعدد البلديات المنتشرة في المملكة.

وتجدر الإشارة، إلى أن حزب الائتلاف الوطني، أعلن عن قوائم مترشحيه الخاصة والفائزين منهم في مختلف المواقع في مؤتمر صحفي، كفائزين عن الائتلاف، وكان من بينهم رئيس بلدية إربد الكبرى الدكتور نبيل الكوفحي، الذي ترشح دون الإفصاح عن انتمائه الحزبي.

وبشأن حصيلة الفائزين الحزبيين لعضوية المجالس البلدية، فأشارت الهيئة المستقلة إلى فوز 14 منهم بنسبة 1.5% من المقاعد المخصصة لعضوية المجالس البلدية، البالغ عددها الإجمالي 918 مقعدًا (718 للتنافس و200 للكوتا)، فائزان فقط بينهم تحت سن الـ 35 عامًا[1].

والأحزاب التي أفصحت عن مرشح واحد لكل منها هي: الوسط الإسلامي، والشورى، والعدالة والاصلاح، والاتجاه الوطني، والمستقبل الأردني، والأنصار، والحركة القومية، والحرية والمساواة، والشعلة، والطبيعة، والمواطنة، والوحدة الوطنية، والمؤتمر الوطني «زمزم»، والمساواة، ونبض الوطن، والميثاق الوطني، والبعث العربي الاشتراكي، والحياة الأردني، والاتجاه الوطني، والديمقراطي الاجتماعي، والأردن بيتنا، والنداء، والنهج الجديد، والوطني الأردني، والبعث العربي التقدمي[2].

وبالنسبة للترشح توزع مجموع المترشحين الـ 128 لكل المقاعد بين حزب الوسط بواقع 84 مترشحًا ومترشحة، يليه حزب الميثاق الوطني بواقع 5 مترشحين، يليهما حزبا الشورى والأنصار بواقع 4 مترشحين لكل منهما، ثم الديمقراطي

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

الاجتماعي بواقع 3 مترشحين، ومن ثم 8 أحزاب قدمت مترشحين فقط هي: العدالة والاصلاح، والاتحاد الوطني، والوحدة الوطنية، و«زمزم»، والبعث العربي الاشتراكي، والحياة الأردني، والاتجاه الوطني، ونبض الوطن.

على صعيد انتخابات اللامركزية، أفصح 17 حزبًا عن ترشح 42 حزبيًا لعضوية مجالس المحافظات، تصدّرها «الوسط الاسلامي»، بواقع 21 مترشحًا معلنًا منهم، ومن ثم «الشورى» بـ 3 مترشحين، وطرحت 3 أحزاب؛ هي: العدالة، والإصلاح، والاتحاد الوطني مترشحين لكل منهما، بينما طرح 12 حزبًا مترشحًا أو مترشحة فقط وهي أحزاب: المستقبل الأردني والأنصار والحركة القومية والحرية والمساواة والشعلة والطبيعة الديمقراطي والمواطنة والوحدة الوطنية والمؤتمر الوطني «زمزم»، والمساواة والميثاق الوطني والبعث العربي الاشتراكي.

النتائج والخلاصات:

من الواضح أنّ الأحزاب الأيديولوجية لديها قدرة أكثر على الانتشار الجغرافي والفعالية الحركية والحضور السياسي في المحافظات والنقابات، بينما يظهر حزب الوسط الإسلامي بصورة لافتة في المنافسة على الحضور الجغرافي، إذ يعد الحزب الأكثر انتشارًا على صعيد عدد المحافظات، بينما حزب جبهة العمل الإسلامي يمثل الحزب الذي يمتلك أكبر عدد من المقرات الحزبية، وإن كان يختلف في تمركزه واهتمامه الجغرافي بحسب قاعدته الاجتماعية التي تتواجد أكثر في عمان وإربد والزرقاء.

لا توجد مؤشرات واضحة على مدى تفاعل الفروع والمكاتب والأجنحة الحزبية في المحافظات مع احتياجات المجتمع المحلي التنموية والخدماتية ومدى قدرتها على أن تكون جسرًا بين العاصمة وصناع القرار من جهة والمحافظات والأطراف من جهةٍ أخرى، لكن من الواضح أنّ هنالك ضعفًا شديدًا وملحوظًا في هذا النشاط والحضور الجغرافي والحركي والسياسي.

على صعيد الجامعات والنقابات، ما تزال الأحزاب الأيديولوجية قوية وفاعلة أكثر من الأحزاب الوسطية والمحافظة، وتبدو المفارقة أنّ الأنظمة والتعليمات المقيدة للعمل الحزبي لم تمنع أحزاب المعارضة من النشاط والحركة، لكنّها كانت سببًا تتخذه الأحزاب الوسطية المقربة من الدولة لعدم الانخراط في العمل الطلابي والجامعي، وهي ذريعة لأنّه من الواضح أن هذه الأحزاب لا تمتلك خطابًا أو برنامجًا مقنعًا سواء في النقابات أو الجامعات لاجتذاب قواعد اجتماعية وناخبين لمرشحيها.

في الانتخابات النيابية، تراجعت الأحزاب القومية واليسارية بصورة لافتة، فلم تستطع في انتخابات 2020 إيصال أي مرشح، بالرغم من محاولاتها تطوير دعايتها السياسية والإعلامية والاتحاد في قوائم على مستوى المحافظات، وكان لافتًا المشاركة من قبل الحزب اليساري الجديد، الحزب الديمقراطي الاجتماعي بقائمة مرشحين تضم شبابًا ما دون الـ 35 عامًا بالرغم من عدم نجاحهم في الانتخابات النيابية، إلاّ أنّ الحزب تمكن في الانتخابات المحلية لعام 2022 وما قبلها من إيصال مرشحين شباب وإن كان العدد محدودًا، وقد كان واضحًا وجود شابات ضمن الناجحين في الانتخابات المحلية على مستوى الوطن، في عمان والزرقاء وإربد.

حزب الوسط الإسلامي تمكّن من تشكيل كتلة نيابية كبيرة تضم 17 نائبًا يطلق عليها كتلة المسيرة، لكن لا يوجد ناظم فكري وخطاب سياسي وإعلامي واضح لهذه الكتلة، بقدر ما تبدو مشابهة للكتل النيابية الأخرى «الهلامية الرخوة»، التي تم تجميعها بعد الانتخابات دون وجود تماسك سياسي أو تنظيمي بين أعضائها، فيما فشل حزب جبهة العمل الإسلامي في تشكيل كتلة نيابية بعد الانتخابات بعد انسحاب عضوين منه.

أما وجود حزب الوسط في الانتخابات المحلية (البلدية واللامركزية) لعام 2022، فكان أكثر وضوحًا وأعلن عن قائمة الفائزين من الحزب في هذه الانتخابات، ،وشملت 34 ناجحًا في محافظات متعددة (إربد، مادبا، البلقاء، عمان، معان، الكرك، عجلون، جرش)، لكن لا يوجد خطاب ولا برنامج انتخابي ولا حتى قوائم واضحة شارك فيها الحزب في الانتخابات المحلية، والتقى فريق البحث ببعض الناجحين الذين نفوا التزامهم مع حزب الوسط، مما يثير تساؤلات حول مصداقية ودلالة هذه الأرقام.

الفصل الثالث

البنية الجندرية والعمرية والفعالية الحزبية

الاهتمام بالشباب والمرأة كان محورًا رئيسيًا من مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، انعكست بصورة كبيرة على قانوني الانتخاب والأحزاب، ما سيؤثر في المرحلة المقبلة على حجم تمثيل هاتين الشريحتين الرئيسيتين في المشهد الحزبي والعملية السياسية، نظرًا لما تحملانه من دور كبير في إمكانيات النهوض بالعمل الحزبي مستقبلاً.

المؤلفون

يبحث هذا الفصل في التركيبة العمريَّة للأحزاب السياسية بالأردن، ومعدلات التمثيل السياسي للشباب والمرأة في بنية الأحزاب، وعلى مستوى القيادة ومواقع صناعة القرار فيها، بحيث يمنحنا الفصل قراءة ومؤشرات لقدرة الأحزاب من جهة على الوصول والتفاعل مع مكونات المجتمع المختلفة، ومن جهة أخرى لمدى قدرتها على التكيف والمعاصرة مع مرحلة التحديث السياسي وما نتج عنها من قرارات وتشريعات تلزم الأحزاب على أن لا تقل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة عن 20 % من عدد الأعضاء، وأن لا تقل نسبة المرأة عن 20 % من عدد الأعضاء.

أولاً: تمثيل المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية:

يشار إلى الأحزاب السياسية باستمرار على أنها مسؤولة عن ضعف تمثيل المرأة؛ نظرًا إلى دورها كـ «حراس البوابات» الرئيسيين للمناسبات الانتخابية في السلطة وصنع القرار على المستويات كافة في معظم البلدان، ويعود هذا السبب في ذلك إلى أن للديمقراطية داخل الحزب تأثير كبير على الفرص المتاحة للمرأة وقدرتها على الوصول إلى المناصب في الأحزاب، إلى جانب المناصب الانتخابية كافة على مستوى الحكومة الوطنية أو المحلية.

يستند نموذج الهيمنة الذكورية لممارسة السلطة في الحياة السياسية وداخل الأحزاب إلى المواقف التقليدية التي تهمّش المرأة، ويخلق هذا النوع «عقبات» على مستويات مختلفة، ما يمنع المرأة من الدخول إلى مجال السياسية ومن المشاركة في صناعة القرار العام بأي شكل من الأشكال.[1]

تبوأت المرأة الأردنية منذ مراحل التأسيس الأولى للدولة الأردنيَّة أدوارًا مهمّة في الدولة وفي قطاعات الإنتاج والتعليم والتربيَّة والعمل العام، فضلاً عن التَّنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية طيلة المئة عام الماضية، كما كفلت الدساتير الأردنية حقوق المرأة، وترسَّخ ذلك بالقوانين والتعليمات التي تضمن هذه الحقوق وتصونها، ورغم اصطدامها بالموروثات الثقافية، دأبت الأردنيَّة على النضال من أجل نيل جميع حقوقها، وتحقيق المساواة مع الرجل، وكان ذلك واضحًا بشكل أكبر في دستور 1952 الذي منح المرأة حقوقًا مساوية للرجل، وأعطت القوانين الوطنية ومنها: قانون الانتخاب، وقانون البلديات، وقانون الأحزاب السياسية، المرأة حقها في الانتخاب والترشيح كالرجل، مع ذلك بقيت النسبة الكبرى في العمل السياسي والمناصب السياسية والحكومية وإدارة الدولة في يد الذكور، ولم تحقق المرأة الأردنية اختراقات نوعية في هذا المجال، وتطلب وصولها لمجلس النواب لتخصيص مقاعد لها (كوتا المرأة)، ونادرة هي الحالات التي تمكنت من خلالها النساء من اختراق الكوتا والوصول عبر صندوق الاقتراع بالتنافس مع الآخرين، والأمر نفسه بالنسبة للأحزاب السياسية؛ إذ لم تتولّ امرأة زعامة حزب سياسي سوى 3 نساء إلى الآن، بينما النظر إلى أسماء المكاتب التنفيذية والمراكز القيادية في أغلب الأحزاب الأردنية تعزز الشعور بـ «الهيمنة الذكورية».

---

(1) دور الأحزاب السياسية في مشاركة المرأة وتمثيلها، ورقة بحثية صادرة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)
chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.idea.int/sites/default/files/publications/the-role-of-political-parties-on-women-participation-and-representation-ar.pdf

نلاحظ من خلال الشكل الآتي، تراجع حضور المرأة في الأحزاب السياسية خلال «الربيع العربي» بين عامي 2011–2013، ومن ثم بدأت في تحقيق الصعود خلال العام 2014، وسرعان ما بدأ المسار يشهد تراجعا طفيفا للمرأة في بنية الأحزاب حتى العام2021.[1]

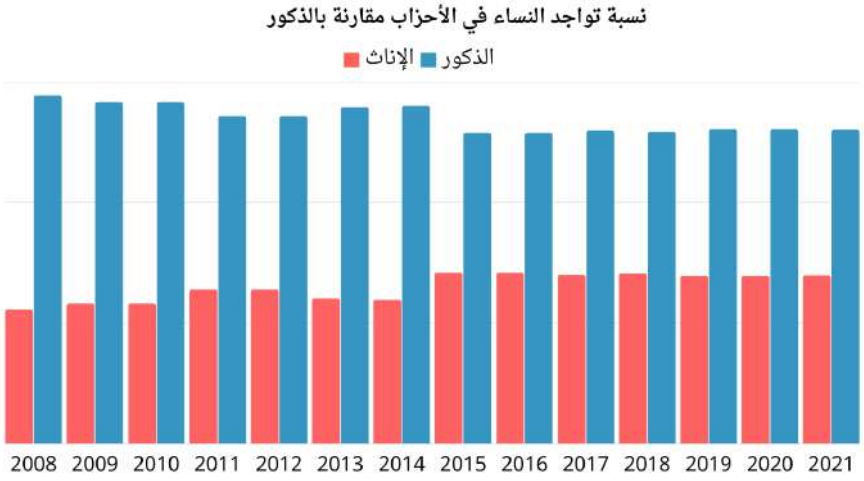

1- الأجنحة النسائية داخل الأحزاب:

تظهر الدراسة ومن خلال المقابلات الميدانية مع قيادات الأحزاب، أن كثيرًا من الأحزاب السياسية أخذت تحرص على توفير جناح خاص بالمرأة داخل بنية الحزب، وذلك للأهمية والدور السياسي الكبير الذي تقوم به المرأة في الوظيفة الحزبية، خصوصًا فيما يتعلق بالدور التربوي وبالانتشار والتمدد المجتمعي، ومن جهة أخرى تماشيًا مع المتطلبات القانونية لمرحلة التحديث السياسي التي يشهدها الأردن.

(1) جمعت الأرقام الواردة في الشكل من خلال أولاً: كمال صدقي صالح، كتاب **أرقام ومؤشرات: الأردن في مئة عام**، ص (239) إصدارات مئوية الدولة الأردنية 2021. ثانيًا: الاعتماد على الأرقام في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.

يمكن ملاحظة أن الأحزاب التي تعرّف نفسها بالوسطية، هي أحزاب في معظمها لا تتوفر في بنيتها الداخلية أجنحة سياسية، خاصة بالمرأة، والمفارقة هنا، أن الأحزاب ذات الهوية الإسلامية واليسارية تحرص بل وتتمسك بجناح سياسي خاص بالمرأة، وتعمل على تطويره وإشراكه في القيادة، ربما لأن التجربة الحزبية والانتخابية للأحزاب القومية والإسلامية واليسارية أثبتت الدور الفاعل للمرأة في الوصول إلى المجتمع، مقارنة بالذكور، من حيث التحصيل العلمي الأكبر والتواجد الأكثر في مؤسسات التعليم، سواء في مرحلة التعليم الجامعي أو من خلال حضورها في مراحل التعليم المدرسية.

عند توجيه سؤال: هل هنالك جناح رسمي ضمن هيكلية الحزب للمرأة؟ كانت النتائج كما يأتي:

هل هنالك جناح رسمي للمرأة ضمن هيكلية الحزب؟	عدد الأحزاب
نعم	25
لا	10
مجموع الأحزاب التي أجابت	35

تعددت أسباب عدم توافر جناح سياسي خاص بالمرأة في الأحزاب السياسية، هناك أحزاب تعزو ذلك إلى مبدأ «المساواة» وأخرى لا تجد الجناح ضروريًا لعملها، واللافت أن من بين الأحزاب التي تقودها امرأة (حزب أردن أقوى)؛ لا يوجد فيها جناح سياسي للمرأة، والمستغرب أيضًا، أن أحزاب تعرف نفسها بـ «المساواة والعدالة»؛ لا يتوفر في هيكلها أجنحة للنساء.

نسبة الذكور والإناث في الأحزاب السياسية الأردنية

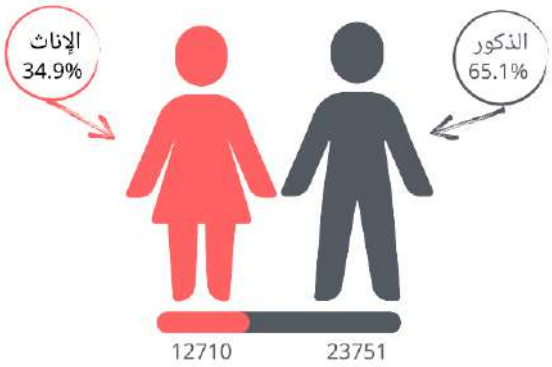

أما بالنسبة لمشاركة المرأة في العمل الحزبي، فقد بدا جليًا من خلال العمل الميداني وجمع البيانات أن نسبة تمثيل النساء في الهيئات العامة (إجمالي عدد الأعضاء) كانت أقل لدى الأحزاب ذات الاتجاه الإسلامي، جبهة العمل والوسط، بنسبة تراوحت بين 20–30%، وحوالي الثلث في الأحزاب اليسارية والشمولية، مثل حزب الشهامة والوطني الأردني – حشد، والحركة القومية، والشيوعي الأردني، بينما تقرّ أحزاب وسطية بأرقام كبيرة مثل حزب المحافظين الذي تصل نسبة النساء في هيئته العامة، بحسب قيادته، إلى 70%، والنسبة نفسها موجودة لدى حزب الاتجاه الوطني الأردني في الهيئة العامّة.

وتعود الأسباب بشكل مباشر إلى طبيعة الدور وصلة القرابة والعشائرية في استقطاب النساء، وإلى تبني بعض هذه الأحزاب خطابًا تنمويًا على المستويين الاقتصادي للمرأة، مما أدى لصدى هذه الشعارات ضمن دوائر النساء الناشطات في المجال العام واللواتي يمثلن امتدادًا عشائريًا واجتماعيًا متوائمًا مع توجهات الأحزاب الوسطية، بالإضافة إلى أن حداثة تأسيس هذه الأحزاب مع الظروف السياسية الراهنة المشجعة على المستوى الرسمي للعمل السياسي والحزبي ساهمت باستقطاب العضوات الجدد لهذه الأحزاب.

هل هنالك جناح رسمي ضمن هيكلية الحزب للمرأة؟

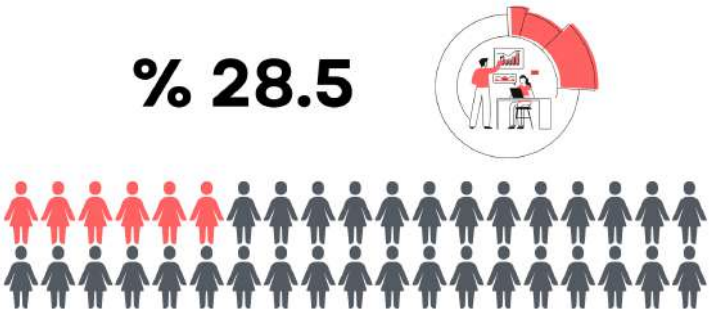

على الضفة الأخرى من التمثيل النسوي، فإن الأحزاب ذات الهوية الإسلامية تتبنى خطابًا إسلاميًا محافظًا فيما يتعلق بقضايا المرأة، وهو خطاب ينادي بتمكين النساء استنادًا إلى الشرع الإسلامي والسنة النبوية، ويتخذ موقفًا حازمًا من

الأدبيات الغربية المتعلقة بقضايا المرأة كالنظريات النسوية و«الجندر» باعتباره مصطلح غربي لا يتواءم مع سياقات المجتمعات الإسلامية، من وجهة نظر هذه الأحزاب، وأيضًا موقفها من «اتفاقية سيداو»، التي ترى فيها هذه الأحزاب اتفاقية موجهة ضد الشعوب والمجتمعات الإسلامية. وبالرغم من ذلك، فإن القطاع النسوي السياسي فاعل في هذه الأحزاب، مثل حزب جبهة العمل الإسلامي، فهو نشط بل ممثل في البرلمان، وهذا نابع من دور الحزب فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية للفئات الفقيرة، خصوصًا في المناطق الحضرية، حيث يحل الحزب كبديل للجانب العشائري، ويقوم بتقديم خدمات إعاشة لكثير من العوائل من خلال النساء، مما يعطي الحزب امتدادًا جغرافيًا ضمن حيز المدينة، أضف إلى ذلك نشاط الحزب الدعوي والديني بين تجمعات النساء، حيث تقوم الواعظات بدور استقطابي ضمن هذه التجمعات في المناسبات الاجتماعية المختلفة.

2- نماذج عن الأجنحة السياسية للمرأة في لأحزاب:

أ- رند - رابطة النساء الديمقراطيات الأردنيات:

تعتبر من بين أقدم الروابط النسائية التي تتبع لحزب سياسي، حيث تشكلت خلال فترة الأحكام العرفية، تحديدًا في العام 1982، وتعرّف نفسها كمنظمة نسائية وطنية ديمقراطية واجتماعية وهي الدائرة النسائية لحزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد»، وتتخذ من العاصمة عمان مقر لها، وتنشط في المحافظات الأردنية، وتنمي الرابطة لدى أعضائها روح التضامن والعمل المشترك مع قضايا المرأة العربية والعالمية على أساس تحقيق أهداف المساواة والعدالة الاجتماعية والتقدم الاجتماعي والتحرر السياسي.

ب- ندا - الملتقى النسائي للحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني:

تأسس الملتقى النسائي «نساء ديمقراطيات اجتماعيات» عام 2018، أي بعد مرور ما يقارب عامين على تأسيس الحزب، وتزامن ذلك مع تأسيس الجناح الشبابي للحزب «شدا – شباب ديمقراطي اجتماعي»، ويعمل الملتقى على ترجمة الحزب وموقفه وبرنامجه تجاه قضايا المرأة.

ويتخذ الجناح لنفسه شعار «الشراكة الكاملة والعادلة للمرأة وإنهاء كل أشكال التمييز والظلم»، ويتبنى نهج الأعضاء والأنصار في التجنيد السياسي من خلال دمج أعضاء الحزب الذين يمثلون الأغلبية مع أعضاء الملتقى من غير الأعضاء «صديقات الحزب» ويعمل الملتقى من خلال التنسيقيات واللجان في المحافظات والتي تنشط من خلال مساحات منظمات المجتمع المدني، وتقوم بتنفيذ ورشات تدريب وبناء القدرات وتطوير المهارات مثل التثقيف السياسي الديمقراطي والانتخابي، وتأهيل النساء لأدوار قيادية لخوض الانتخابات على كل المستويات، وقيادة حملات المناصرة وكسب التأييد.

ثانيًا: تمثيل الشباب الأردني في الأحزاب السياسية

اقترن التجديد الديمقراطي الذي يرمي إليه التحديث السياسي بدراسة الجيل السياسي بوصفه عنصر التغيير ومراده، وأهمية المقاربة الجيلية في تحليل البنى المؤسسية للفعل السياسي، خاصة فيما يتعلق بالأحزاب بما هي مؤسسة سياسية، إضافة إلى قياس الوعي السياسي للقيادات الجديدة وقدرتها في القيادة والجدارة السياسية المستقبلية للأحزاب، ويرتبط التجديد الديمقراطي بطبيعة القيم والاتجاهات والأفكار التي تكتسبها الأجيال الجديدة، والتي تساهم في انطلاق عملية التحول الديمقراطي وتواصلها حتى تصل إلى مرحلة الترسيخ والاستقرار.

وعلى العكس من ذلك؛ قد يكون أبرز أسباب فشل عملية التحول الديمقراطي هو عدم قدرة الأجيال السياسية المختلفة على استيعاب المعاني والقيم والتوجهات المرتبطة بهذه العملية وترسيخها، أو التعامل مع الجيل بوصفه أداة للتغيير وليس شريكًا أساسيًا فيه.

ويكشف ذلك عن صعوبة عملية الانتقال الديمقراطي، فقد تبدأ العملية نتيجة فرص أو تحولات معينة في البيئة السياسية، ولكن منظومة القيم والأفكار والتوجهات المضادة للتحول الديمقراطي التي تتوارثها الأجيال السياسية تكون من القوة والرسوخ على نحو تهيمن فيه على سلوك الأجيال الجديدة وأدائها في السياق

الانتقالي، بما يؤدي في النهاية إلى التعثر والنكوص والتراجع عن حالة التحول الديمقراطي إلى الحالة السابقة عليها من الاستبداد، سواء على مستوى النظام السياسي، أو على مستوى الحركات والأحزاب السياسية.

ويستعد الأردن، في مرحلة ما بعد اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، إلى المضي قدمًا في تعميق مسار التحول الديمقراطي، وتوضح مقترحات لجنة تحديث المنظومة السياسية والتشريعات النافذة عنها، بأنّ المسار الجديد يرتكز على التحول الحزبي للمشاركة السياسية البرامجيّة، وأن صناعة القرار والسلطة التنفيذية، ستكون من خلال برنامج حزبي، وسيشكّل جيل الشباب ركن البناء الديمقراطي وعموده الفقري والعنصر الأكثر أهمية في نجاح أو إخفاق جهود التحديث والمستقبل السياسي الأردني.

1- الأجنحة الشبابية داخل الأحزاب:

تظهر الدراسة ومن خلال المقابلات الميدانية مع قيادات الأحزاب ومجموعات شبابية حزبية، أن الأجنحة الشبابية لا تتواجد داخل جميع الأحزاب السياسية في الأردن، على سبيل المثال، نجد أن حزب المساواة الأردني لا يمنح أهمية ولا يجد مسوغًا لوجود جناح خاص بفئة الشباب داخل الحزب، حيث أفاد أحد قادة الحزب أثناء مقابلته وسؤاله عن وجود جناح شبابي دائم داخل الحزب: «**لا داعي لوجوده، التمييز الإيجابي للشباب أو المرأة أمر خاطئ، يجب أن يكون كأي عضو في الحزب**»، كذلك الأمر ينطبق على حزب الحياة الأردني الذي لا يمتلك في هيكليته التنظيمية جناحًا خاصًا بالشباب، والأمر ينطبق على الحزب الوطني الأردني، وعلى حزب العدالة الاجتماعية الأردني، وحزب العدالة والتنمية الأردني، وحزب أردن أقوى، وحزب المستقبل الأردني، ويعتبر هذا مؤشر على وجود «إشكالية فهم» لأدوار الشباب التنظيمية في العمل الحزبي، ومن جهة أخرى مؤشر على وجود «هوية حزبية أبويّة/ بطركية» تحيل إلى سياسات تقليدية في العمل الحزبي الشمولي تقاوم عمليات التجديد داخل بنية الأحزاب، وقد تحيل أيضًا إلى الإشكالية التقليدية المتمثلة في «أحزاب الأشخاص والرموز» البعيدة عن العمل السياسي البرامجي.

عند توجيه سؤال: هل هنالك جناح شبابي دائم ومستقر داخل الحزب يُعنى بأنشطة الشباب وعملهم؟ كانت النتائج كما يأتي:

هل هنالك جناح رسمي للشباب ضمن هيكلية الحزب؟	عدد الأحزاب
نعم	26
لا	9
مجموع الأحزاب التي أجابت	35

بالمقابل، تحرص بقية الأحزاب، وبنسب متفاوتة، على تخصيص أجنحة خاصة بالشباب، وأيضًا بالنساء، ويبدو ذلك جليًّا في مقابلات الدراسة، حيث نجد على سبيل المثال أن حزب الاتجاه الوطني الأردني يخصص جناحًا للشباب وتقع على عاتق الجناح مهمة عقد الأنشطة، بينما يخصص كل من جبهة العمل الإسلامي وحزب الوسط الإسلامي جناحًا أو «قطاعًا شبابيًا» شبه مستقل، يشارك هذا القطاع في الاجتماعات السياسية وفي عملية صناعة القرار، خصوصًا في القضايا والمسائل المرتبطة بالشباب والمجتمع والاتصال السياسي، كذلك الأمر ينسحب على حزب البعث العربي التقدمي الأردني الذي يخصص جناحًا للشباب يطلق عليه «مكتب الشباب والطلاب» وهذا ينطبق تمامًا على حزب البعث العربي الاشتراكي، ومن المعروف أن أحزاب البعث تهتم تاريخيًا بالشباب من خلال ما تسميه «الطلائع» والتي ينظر إليها دائمًا باهتمام من منطلق فكرة تجديد البعث واستمراريته، والحال نفسه بالنسبة للحزب الشيوعي الذي يتوفر لديه ما يسمى بـ «شبيبة الحزب الشيوعي»، وهم أشبه بالجناح الشبابي الذي يقوم بأنشطة عديدة، ونجد نشاطًا ملحوظًا لهم (كما سنذكر في فصول لاحقة) على مواقع التواصل الاجتماعي.

2- نماذج عن الأجنحة السياسية الشابة في لأحزاب:

أ- شدا - الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني:

عند البحث عن الأحزاب التي تحرص على تخصيص جناح سياسي للشباب والنساء بمنهجية سياسية وتنظيمية أكثر وضوحًا، نجد أن حزب الديمقراطي الاجتماعي، يتخذ نموذجًا مميزًا في ذلك، حيث يخصص جناحًا خاصًا بالشباب،

وهو أقرب إلى نموذج المؤسسة السياسية، يطلق عليه «شدا» اختصار لـ «شباب ديمقراطي اجتماعي»، من خلاله يقوم الحزب بتنفيذ برامج التثقيف السياسي للشباب في المجتمع، ويمكّن للشباب أن يكونوا أعضاء في هذا الجناح دون الحاجة إلى أن يكونوا أعضاء في الحزب، وهذه ميزة إضافية لكسر حواجز الخوف من العمل الحزبي والإدماج السياسي، خصوصًا بين شريحة الشباب والطلبة في الجامعات.[1]

ويلتقي أعضاء «شدا» في مؤتمر دوري خاص بهم، وينتخبون لجنة تنسيق، ويشكلون مجموعات تنسيقية لكل محور عمل، ويلعب الجناح دورًا محوريًا، منذ تأسيسه عام 2018، في التجنيد السياسي بين فئة الشباب ونشر أفكار الحزب وبرامجه، بالإضافة إلى خلق مساحة مشتركة للعمل بين فئة الشباب وقيادات الحزب الأكبر سنًا، ونلاحظ بأن تأسيس الجناح جاء بعد مرور عامين على تأسيس الحزب، ويظهر دور الجناح «شدا» في ارتفاع نسبة العضوية داخل الحزب.

ب- القطاع الشبابي - حزب جبهة العمل الإسلامي:

ينظر إلى الجناح الشبابي داخل الأحزاب، في كثير من الأحيان، من وجهة نظر «الكوتا» التمثيلية، وكثير من الأحزاب وتتعامل العديد من الأحزاب مع كيان الشباب داخل الحزب كجهة تنفيذية لأنشطة الحزب ومعبرة عن مواقفه، في المقابل هناك أحزاب تنظر إلى الشباب كمكون أساسي في استمرارية الحزب وضمان حيويته ومرونته، ويتضح ذلك في الأحزاب التي تحرص على تصدير القيادات السياسية من فئة الشباب وإشراكهم في أعلى مستويات الحكم داخلها، ومن بين هذه الأحزاب؛ حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي قام مؤخرًا بإشراك مجموعة من الشباب في أعلى أجهزة الحكم كالمكتب السياسي والشورى، ويجري انتخاب رئيس قطاع الشباب داخليًا، ويحظى حكمًا بمقعد في المكتب السياسي، كما أن أمين سر الحزب والناطق الإعلامي باسم الحزب هو من فئة الشباب، ويذكر أن هذه التغييرات بدأت

(1) للمزيد حول تجربة حزب الديمقراطي الاجتماعي في الأجنحة الشبابية، يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني للحزب: https://www.josdp.com/ ، شوهد بتاريخ 2022/6/27.

قبل تشكيل اللجنة الملكية ومخرجاتها بسنوات.[1] وبعد صدور التشريعات الجديدة الناظمة للعمل الحزبي ورغم تحفظ الحزب على جزء كبير منها، إلا أن أروقة الحزب تنشغل الآن بورشة عمل كبيرة لتحديد مستقبل الحزب، وكانت أولى نتائج ورشة العمل إطلاق برنامج اقتصادي في يوم الاستقلال (25 أيار)، والذي يتضمن رسائل مفادها أن الحزب قادر أولاً على «المرونة السياسية»، وبالتالي التكيف مع التحديث السياسي، ثانيًا قدرة الحزب على تكوين برنامج عمل سياسي اقتصادي والانتقال باتجاه «البرامجية السياسية»، كما قام الحزب بتنفيذ انتخابات جديدة للقيادة، أعيد فيها إشراك الشباب والمرأة في مواقع قيادية.

ويختلف قطاع الشباب في حزب جبهة العمل الإسلامي عن غيره من الأحزاب من حيث تمسكه بالعمل السياسي البراغماتي، فهو يحرص على توظيف «النخبة السياسية» من خلال التدرج في القيادة، كما أن قطاع الشباب نشط مؤخرًا في أكثر من برنامج للتثقيف السياسي، وأدار برامج تعكس تطلعاته المستقبلية لجيل الشباب، ومن بين البرامج اللافتة برنامج الزمالة البرلمانية، حيث يقوم الحزب من خلال نهج تعلّم الأقران باستثمار وجود نوابه في البرلمان ليعمد إلى دخول شبابه إلى مجلس النواب ومساعدة النواب في أعمالهم ليكونوا قريبين من عمل مجلس النواب وليكونوا في المقابل كمستشارين لنواب الحزب في المجلس، عمد حزب جبهة العمل الإسلامي مؤخرًا إلى التكيف مع مرحلة التحديث وإدخال مجموعات من الشباب إلى المواقع القيادية المركزية واللامركزية في الحزب، مع التركيز على تصعيد القيادات الشابة والنسوية في المحافظات.

(1) مقابلة أجراها فريق البحث عبر الهاتف يوم 6/27/ 2022 مع رئيس قطاع الشباب في حزب جبهة العمل الإسلامي.

ج- لجنة الشباب والطلبة - حزب الجبهة الأردنية الموحدة:

بحسب الإحصائيات الرسمية وإجابات قادته، يعتبر حزب الجبهة الأردنية الموحدة من بين أكثر الأحزاب السياسية التي تمتلك في عضويتها عنصر الشباب، حيث ترصد إحصائيات وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية عدد أعضاء الحزب من فئة الشباب بداية العام 2022 بنحو 749 شابًا وشابة، وتجدر الإشارة إلى أن الحزب حلّ في المركز الرابع من حيث أكثر الأحزاب حصداً للأصوات في الانتخابات النيابية، حيث حصل مرشحوه على 22116 صوتاً على مستوى المملكة، كما يحتضن الحزب بين صفوفه قيادات عشائرية من مختلف المناطق في الأردن، بالإضافة إلى أسماء سياسية وعسكرية سابقة كانت شغلت مناصب رفيعة في الدولة.

وبالعودة إلى الجناح الشبابي في حزب الجبهة الأردنية الموحدة، فهو ينقسم إلى لجنة للشباب بشكل عام، ولجنة متخصصة بالطلبة داخل الجامعات الحكومية والخاصة، تقع على عاتق اللجان بشكل رئيس مهمة التجنيد السياسي ونشر أفكار الحزب وقيادة الأنشطة المتعلقة بالحزب وتنظيمها، وبالرغم من الحضور الكمي الكبير لفئة الشباب في الحزب إلا أنه حضوره النوعي ضعيف.

ثالثًا: تمثيل الشباب والمرأة في الأحزاب والمواقع القيادية:

1. حزب جبهة العمل الإسلامي:

بحسب الأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية،[1] يبلغ عدد أعضاء الحزب 1207أشخاص، ويبلغ عدد الإناث منهم 92، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و 40 عامًا نحو 139 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، وجود اختلاف بين أرقام الوزارة والنسب التي يتحدث عنها الحزب، ويوجد فرع خاص للشباب في الأمانة العامّة، وله نسبة تمثيليَّة فيها، ونسبة

(1) حصل فريق البحث على إحصائيات وبيانات الأحزاب من خلال وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وهي إحصائيات محدثة بداية العام 2022 خلال تنفيذ هذه الدراسة.

الشباب تتفاوت من فرع الى آخر في المحافظات، وتتواجد فئة الشباب في جميع الفروع، لكن مع تفاوت نسبي، فهناك فروع تصل نسبة الشباب إلى 40% وأخرى تصل إلى 10%، ولكن بشكل عام فهي تقترب من 20% أو تزيد.

وتجدر الإشارة إلى أن تعريف الشباب في حزب جبهة العمل الإسلامي يختلف عنه في الوزارة، حيث تعرفه الوزارة بحسب إحصاءاتها للفئة العمرية دون سن 40 عام، بينما يحددها الحزب بالفئة العمرية دون سن 35 عامًا، ومن اللافت أن حزب جبهة العمل الإسلامي لا يفرّق بين الشباب والشابات، أي أنه لا يفصل بين الشباب الذكور والإناث في أجنحة منفصلة، كما هو الحال في الأحزاب الوسطية واليسارية، بل يتعامل معهم كفئة أو كتلة شبابية واحدة، وحول أعداد الشباب في مجمل أعضاء الحزب وفي المواقع القيادية، لا تتوفر لديه أعداد بحجة أن الحزب يعمل على تنفيذ إحصاء جديد تماشيًا مع مرحلة التحديث السياسي الراهنة، وعند سؤال الحزب عن عدد الشباب في الإحصاءات القديمة، كانت النتيجة التحفظ عن الإجابة والاكتفاء بتقديم نسب تقريبية، وهذا يشير إلى حرص الحزب على إخفاء أرقامه، خصوصًا فيما يتعلَّق بفئة الشباب، وربما لايمتلك الحزب فعليًا إجابة حقيقية على الأعداد!!.

2. حزب الوسط الإسلامي:

تأتي إحصائية حزب الوسط قبيل إعلانه نيته الاندماج مع حزب المؤتمر الوطني «زمزم»، وتسجّل الأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية عدد أعضاء حزب الوسط بـ 1816 شخصًا، يبلغ عدد الإناث منهم 418، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18و 40 عامًا نحو 382 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، أن عدد أعضاء الهيئة العامة للحزب أكثر من ذلك، ويصل إلى 2175 عضوًا، نسبة النساء منهم 30%، وفيما يتعلق بتمثيل النساء في المواقع القيادية، فإن الحزب لا يمتلك إجابة على ذلك، بينما يقرّ بأن نسبة الشباب ممن هم دون سن 35 عامًا لا تتجاوز 11%، كما أن تمثيل الشباب في الهيئات القيادية لا تتجاوز نسبته 5%.

3. حزب زمزم:

تؤكد السجلات والأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، عدد أعضاء الحزب بـ 915 شخصًا، ويبلغ عدد الإناث منهم 92، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و40 عامًا نحو 139 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، أن نسبة النساء تصل إلى 18% في الهيئة العامة، ونسبة شغل النساء في المواقع القيادية في الحزب تبلغ 30%، بالمقابل يمثل الشباب ممن هم دون سن 35 عامًا في الهيئة العامة نحو 35%، أما في المواقع القيادية العليا فيمثل الشباب فيها ما نسبته 15%.

4. الحزب الديمقراطي الاجتماعي:

توثّق الأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، عدد أعضاء الحزب بـ 269 شخصًا، ويبلغ عدد الإناث منهم 117، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و 40 عامًا نحو 180 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، أن عدد أعضاء الهيئة العامة للحزب يبلغ 342 عضوًا، نسبة النساء منهم 42%، وفيما يتعلق بتمثيل النساء في المواقع القيادية فإنها تصل إلى 15%، بينما تمثل نسبة الشباب ممن هم دون سن 35 عامًا نحو 47%.

5. الحزب الشيوعي الأردني:

تسجّل الأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، عدد أعضاء الحزب بـ 723 شخصًا، يبلغ عدد الإناث منهم 190، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و40 عامًا نحو 159 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، أن عدد أعضاء الهيئة العامة للحزب يبلغ 542 عضوًا، نسبة النساء منهم 25%، وفيما يتعلق بتمثيل النساء في المواقع القيادية، فإنها تصل إلى 20% في اللجنة المركزية، بينما لا تتوفر لدى الحزب معلومة حول نسبة الشباب ممن هم دون سن 35 عامًا، بالمقابل تصل نسبة تمثيل الشباب في الهيئات القيادية نحو 30%.

6. حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد):

تسجّل الأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، عدد أعضاء الحزب بـ 856 شخصًا، ويبلغ عدد الإناث منهم 359، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و 40 عامًا نحو 194 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، أن هناك أعضاء غير منسبّين لوزارة الشؤون السياسية لأسباب شخصية، ويقدر إجمالي عدد الأعضاء بحسب تقديرات الحزب ما بين 3 و 4 آلاف، ونسبة تمثيل النساء منهم لا تتجاوز 20%، كما تعاقب على قيادة الحزب في منصب «الأمين» أكثر من سيدة، وفيما يتعلق بالشباب، فإن نسبتهم لا تتجاوز 20%، وفي إشغال المواقع القيادية لا تتجاوز 10%.

7. حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني (الوحدة):

بحسب الأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، يبلغ عدد أعضاء الحزب 578 شخصًا، يبلغ عدد الإناث منهم 159، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و 40 عامًا نحو 173 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، أن عدد أعضاء الهيئة العامة للحزب 500 عضو، ولا تتوفر إحصائية لنسبة النساء في الهيئة العامة، وفيما يتعلق بتمثيل النساء في المواقع القيادية، هناك 4 سيدات في اللجنة المركزية، وفيما يتعلّق بنسبة الشباب ممن هم دون سن 35 عامًا، فإنها تصل إلى 50% بحسب تقديرات الحزب، وهناك 2 من أصل 10 في المكتب السياسي.

8. حزب الشراكة والإنقاذ:

تؤكد السجلات والأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، أن عدد أعضاء الحزب يبلغ 304 أشخاص، فيما يبلغ عدد الإناث منهم 42، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و40 عامًا نحو 65 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، أن بيانات الحزب تسجل 455 عضوًا في الهيئة العامّة، وأن نسبة النساء تصل إلى 7.96% في الهيئة العامة، وفي المواقع القيادية للحزب

لا تتجاوز نسبتهن الـ 11%، بالمقابل يمثل الشباب ممن هم دون سن 35 عامًا في الهيئة العامة 17.5% بعدد يصل إلى 80 شخصًا، أما المواقع القيادية العليا فيمثل الشباب فيها ما نسبته 22%.

9. حزب البعث الاشتراكي الأردني:

تثبّت السجلات والأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، بأن عدد أعضاء الحزب يبلغ 769 شخصًا، فيما يبلغ عدد الإناث منهم 87، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و40 عامًا نحو 132 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، أن بيانات الحزب تسجل 609 أعضاء في الهيئة العامّة، وأن نسبة النساء تبلغ 10% في الهيئة العامة، وتغيب النساء عن المواقع القيادية، وفيما يتعلّق بنسبة الشباب من المجموع العام للأعضاء ونسبة تمثيلهم في المواقع القيادية، فقد رفض الحزب الإدلاء بأي معلومات.

10. حزب البعث العربي التقدمي الأردني:

تؤكد السجلات والأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية أن عدد أعضاء الحزب يبلغ 840 شخصًا، فينا يبلغ عدد الإناث منهم 242، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و 40 عامًا نحو 368 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، الهيئة العامة تضم 650 شخصًا، نسبة النساء منهم تصل إلى 28%، بينما لا تتجاوز نسبتهن في المواقع القيادية للحزب الـ 5%، بالمقابل يمثل الشباب ممن هم دون سن 35 عامًا في الهيئة العامة نحو 33%، أما المواقع القيادية العليا، فلا توجد إحصائية رسمية، ولكن الحزب يقدرها بنحو 25%.

11. حزب الإصلاح والتجديد (حصاد):

بحسب إحصائيات السجلات والأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، فإن عدد أعضاء الحزب يبلغ 544 شخصًا، فيما يبلغ عدد الإناث منهم 226، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و 40 عامًا نحو 273 شخصًا، بالمقابل

تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، أن عدد أعضاء الهيئة العامة يبلغ 561 شخصًا، وأن مجموع النساء يبلغ 206 من أصل 608 أشخاص، أي 33.88%، وفيما يتعلق بتمثيل النساء في المواقع القيادية في الحزب؛ فهي كالآتي: 23% في المكتب التنفيذي، وفي المجلس المركزي 36.8%، على الجانب الآخر، يمثل الشباب ممن هم دون سن 35 عام في الهيئة العام 35%، وهي كالآتي: 99 شابًا من أصل 608 أعضاء، أي ما نسبته 16.28%، وفيما يتعلق بإشغال الشباب للمواقع القيادية المتقدمة في الحزب، فقد رفض الحزب التصريح بأية معلومة.

12. **حزب الأردن أقوى:**

تظهر السجلات والأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية أن عدد أعضاء الحزب يبلغ 496 شخصًا، فيما يبلغ عدد الإناث منهم 156، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و40 عامًا نحو 220 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، أن بيانات الحزب تسجل 750 شخص في الهيئة العامة، نسبة النساء منهم تصل إلى 46%، وتشغل النساء 3 مواقع قيادية في المكتب السياسي للحزب، علمًا أن هذا الحزب تقوده سيدة، بالمقابل لا يوجد نسب وإحصاءات تتعلق بالشباب داخل الحزب، كما أنه لا توجد مناصب قيادية للشباب.

13. **حزب الشورى:**

تسجّل البيانات والأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، أن عدد أعضاء الحزب يبلغ 836 شخصًا، فيما يبلغ عدد الإناث منهم 261، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و40 عامًا نحو 332 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، أن بيانات الحزب تسجل 1370 شخصًا في الهيئة العامة، وتبلغ نسبة النساء منهم نحو 40%، ولا توجد نسبة واضحة لشغل النساء في المواقع القيادية بالحزب، بالمقابل يمثل الشباب ممن هم دون سن 35 عام في الهيئة العامة 40%، أما المواقع القيادية العليا، فتصل نسبتهم إلى 22%.

14. **حزب الاتحاد الوطني:**

ترصد السجلات والأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، عدد أعضاء الحزب بنحو 1142شخصًا، يبلغ عدد الإناث منهم 436، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و40 عامًا 355 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، وجود 5646 شخصًا في الهيئة العامة، نسبة النساء منهم تصل إلى 20 %، ونسبة شغل النساء في المواقع القيادية تبلغ 30%، بالمقابل يمثل الشباب ممن هم دون سن 35 عامًا في الهيئة العامة نسبة تتراوح بين 20 و 30%، أما نسبتهم في المواقع القيادية العليا فهي أقل من 20%.

15. **حزب الجبهة الأردنية الموحدة:**

بالعودة إلى السجلات والأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، يبلغ عدد أعضاء الحزب2631 شخصًا، نسبة الإناث منهم تتراوح بين 18 و 22%، وفي المواقع القيادية في الحزب تمثل المرأة ما نسبته 20%، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و 40 عامًا نحو 749 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، وجود 4860 شخصًا في الهيئة العامة، نسبة النساء منهم تصل إلى 20%، ونسبة شغل النساء في المواقع القيادية تبلغ 30%، أما فيما يتعلق بالتمثيل الشبابي داخل الحزب، فلا توجد إحصاءات واضحة أو جاهزة رغم الزخم الكبير الذي يمثله الشباب في هذا الحزب مقارنة مع بقية الأحزاب، وفي رد أحد قادة الحزب في مقابلة معه، قال: «الحزب قام من المجتمع، فمن الطبيعي أن تكون هناك نسبة كبيرة من الشباب في الحزب، بما أنهم جزء من المجتمع، وهذا القانون سيء ويسيء للأحزاب؛ لأنه يهدف إلى صناعة أحزاب وليس صناعة عمل حزبي».

16. **حزب الاتجاه الوطني الأردني:**

بحسب السجلات والأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، يبلغ عدد أعضاء هذا الحزب نحو 566 شخصًا، فيما يبلغ عدد الإناث منهم 329، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و 40 عامًا نحو 364 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، وجود 1200 شخص في الهيئة العامة، نسبة

النساء منهم تصل إلى 70%، ونسبة شغل النساء في المواقع القيادية تبلغ 50%، بالمقابل، يمثل الشباب ممن هم دون سن 35 عامًا في الهيئة العامة نحو 50%، رغم أن حضور الشباب في المواقع القيادية العليا محدود، ولاتوجد إحصائية محددة حول ذلك.

17. **حزب الرسالة:**

تظهر السجلات الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية أن عدد أعضاء هذا الحزب 1172، يبلغ عدد الإناث منهم 299، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و40 عامًا نحو 460 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، أن الهيئة العامّة للحزب تضم 1840 شخصًا، وتبلغ نسبة النساء في الهيئة العامة 45%، بينما تشكل نسبة السيدات في إشغال المواقع القيادية للحزب ما نسبته 33%، وتبلغ نسبة الشباب ممن هم دون سن الـ 35 عامًا في الهيئة العامة للحزب 35%، أما فيما يتعلّق بالتمثيل السياسي للشباب في المواقع القيادية للحزب، فلا توجد نسبة لذلك، وقد علّق أحد قيادات الحزب على ذلك بقوله: «**لا يوجد نسبة بسبب أن الشباب لا يستطيعون تولي مناصب قيادية، فهي مسؤولية، وتحتاج لخبرة طويلة، لكننا نشجعهم وندعمهم في الانتخابات البلدية وغيرها**».

18. **حزب التيار الوطني:**

بالعودة إلى السجلات والأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، يبلغ عدد أعضاء هذا الحزب 1631 شخصًا، فيما يبلغ عدد الإناث منهم 223، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و40 عامًا نحو 226 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، وجود نحو 1500 شخص في الهيئة العامة، ولا توجد أرقام وإحصاءات واضحة تتعلق بتمثيل المرأة، وعند مقابلة شخصين من قيادة الحزب وجدنا أرقاما مختلفة تماما، كذلك الأمر فيما يتعلق بتمثيل الشباب.

19. **حزب العدالة والإصلاح:**

تظهر السجلات الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، أن عدد أعضاء الحزب يبلغ 1768، فيما يبلغ عدد الإناث منهم 701، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و 40 عامًا نحو 697 شخصًا، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، أن الهيئة العامّة للحزب تضم 2500 شخص، وتبلغ نسبة النساء في الهيئة العامة 33%، بينما تشكل نسبة السيدات في إشغال المواقع القيادية للحزب ما نسبته 22%، ونسبة الشباب ممن هم دون سن الـ 35 عامًا في الهيئة العامة للحزب تبلغ 25%، ويتواجد 8 من أصل 40 في الهيئة المركزية للحزب.

20. **حزب الشباب الوطني الأردني:**

يكاد يكون الحزب الوحيد الذي يتبنى هوية عمل تنتمي إلى فئة الشباب، وتثبّت السجلات والأرقام الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية أن عدد أعضاء هذا الحزب يبلغ 599 شخصًا، فيما يبلغ عدد الإناث منهم 144، بينما يبلغ عدد الشباب ما بين سن 18 و 40 عامًا نحو 306 أشخاص، بالمقابل تظهر بيانات الحزب، من خلال المقابلات، تسجيل 750 عضوًا في الهيئة العامّة، وتبلغ نسبة النساء في الهيئة العامة تبلغ 30%، ولا تتواجد النساء في المواقع القيادية، وفيما يتعلّق بنسبة الشباب من المجموع العام للأعضاء، يمثل الشباب ما نسبته 50%، وفيما يتعلق بشغل المواقع المتقدمة في صناعة القرار فتبلغ 20% في «المجلس التنفيذي»، و40% فيما يطلق عليه الحزب «المجلس الوطني». ويمكن ملاحظة ضعف الأداء السياسي للحزب من خلال نتائج مشاركاته في الانتخابات العامة، سواء كانت نيابية أو بلدية ومجالس محافظات، حتى في الجامعات والنقابات.

ملاحظة ختامية:

تظهر الدراسة الميدانية والمقابلات مع قيادات وكوادر الأحزاب، وجود تفاوت واختلاف بين عدد الأعضاء المصرح بهم من قبل الأحزاب خلال المقابلات، مقارنة بالأعداد الرسمية المسجلة لدى وزارة الشؤون السياسيّة والبرلمانية، ويعود ذلك بحسب تقديرنا إلى ضعف تحديث البيانات ومزامنتها في الوزارة، ومن جانب آخر تباطؤ الأحزاب في تحديث بياناتها وإرسالها بشكل دوري إلى الوزارة، وهناك سبب ثالث تم ذكره من قبل بعض الأحزاب أكثر من مرة خلال الدراسة، وهو إخفاء بياناتها المتعلقة بالشباب؛ خوفا من ملاحقتهم أمنيًا واضطرارهم إلى تقديم الاستقالات من الحزب، الأمر الذي يؤثر على الحضور الشبابي داخل تلك الأحزاب.

وتجاوز حزب جبهة العمل الإسلامي – مقارنة مع غيره من أحزاب التسعينات – الأطر التقليديَّة للعمل الحزبي، عبر الاستناد إلى قاعدة «كل عضو في الحزب ينتمي له، وليس كل من ينتمي للحزب عضو فيه»، أي أنه يوازي بين أعضاء وأنصار الحزب، وهذا ما يجعله من جهة «قوة كامنة» يصعب قياسها إلا من خلال السياق والأحداث السياسية، ومن جهة أخرى يمنحه مساحة أكبر في التحرك داخل المجتمع في ظل سياسات التضييق والملاحقات الأمنية التقليدية على أعضاء الأحزاب، كما أن هذا التقسيم يمنحه قدرة في المحافظة على هرمية السلطة الحزبية والتأثير في صناعة القرار من أعلى إلى أسفل، أي من القيادة إلى القاعدة.

وانعكست رؤية الحزب في تكوينه الداخلي، تحديدًا في الجناح الشبابي والنسائي، حيث يحتفظ الحزب بين أجنحته الشبابية والنسائية بمجموعات تعد قيادات في المجتمع، كما أن الدخول إلى الحزب والحصول على عضويته ليس بالأمر السهل مقارنة مع مجموعة كبيرة من الأحزاب، حيث يتبع الحزب «منهجية براغماتية» تبدأ من طلب الانضمام مرورًا بمقابلات شخصية وفترات اختبار عملية، أي أن هناك عملية تدرّجية في الدخول إلى الحزب، ويمكن للعضو الجديد أن يختار بين الانتماء العضوي والانتماء غير العضوي، خصوصًا بين صفوف الفئات الشابة؛ خوفًا من الملاحقات الأمنية والحصول على وظائف القطاع العام.

واحتفاظ الحزب بين صفوفه بعدد كبير من الشباب، لايُعد مقياسا أو انعكاسا لقوة الحزب وحيويته في المجتمع وقدرته على الوصول إلى مجتمع الناخبين، فهناك الحضور الكمي (الشكلي)، ويقابله الحضور (النوعي) المؤثر في جيل الشباب والأقران السياسية، وهذا الأمر بطبيعة الحال ينطبق على فئة النساء داخل الأحزاب، حيث أن قوة الحزب الحقيقية ليست بالتسابق نحو أعداد الأرقام الوطنية داخل الحزب، بل بالوصول والقدرة على التغيير الذي يريده الحزب ضمن أجنداته السياسية وبرامجه الانتخابية.

على الطرف الآخر، نجد أنّ هنالك مجموعة من الأحزاب السياسية الجديدة، أي التي تأسست بعد الربيع العربي، تهتم بشكل ملحوظ بفئة االشباب، بل يتولى قيادة بعضها شخصيات شبابية، مثلما هو الحال – مثلاً– في حزب النهج الجديد، الذي يقوده الدكتور فوزان البقور، وهنالك أحزاب تحمل اسم الشباب مثل حزب الشباب الوطني الأردني، لكن ذلك لا يعكس بالضرورة وجود مضمون عميق مدروس يتعلق بالشباب أو قيادات شبابية تمسك بمقاليد الأمور في هذه الأحزاب.

الفصل الرابع

الأحزاب وفجوة الاتصال السياسي

«من الطرافة بمكان – في العالم العربي– أنّ الحكومات ما تزال تضع حراسات أمنية وعسكرية على أبواب المؤسسات الإعلامية الرسمية، مثل الإذاعة والتلفزيون، إذ كانت الانقلابات العسكرية ترتبط بسيطرة المعارضين على المبنى الرسمي وإذاعة البيان الأول للانقلاب العسكري أو الثورة، لكن اليوم لم تعد تلك المؤسسات ذات قيمة لدى الجماهير، ولا تعني شيئًا، فأصبح البيان الأول هو الهاشتاق المتصدر للسوشال ميديا أو احتلال الميادين العامة من المتظاهرين السلميين، إلاّ أنّ وجود القوات الأمنية والعسكرية على أبواب تلك المؤسسات الرسمية يمثّل نموذجًا رئيسًا ومهمًا للفجوة العميقة التي تفصل بين الحكومات والمؤسسات السياسية التقليدية عمومًا والتطورات الهائلة الكبيرة، فالمجتمعات والشعوب اليوم لم تعد تنتظر تلك الأخبار الرسمية وليست معنية بها، ولا حتى مقالة كاتب مشهور في اليوم التالي لتعرف ما بين السطور، لقد تغيّرت المعادلة تمامًا، فأصبحت المعلومات متدفقة والأسرار على قارعة مواقع التواصل الاجتماعي والاحتجاجات مرهونة بهاشتاقات وأخبار وصور قد يرسلها على الأغلب أشخاص مغمورون أو ناشطون بأسماء مستعارة يختبئون وراء مصطلحات مثل الجوكر أو مراسل حرّ أو جنرال انسبكتر»!

المؤلفون

يمثّل الإعلام أحد أهم مصادر القوة في عالم السياسة اليوم، فهو القناة الرئيسية للاتصال السياسي، ومن خلاله يجري نقل الرسائل وتبادلها بين المرسل والمستقبل، وازدادت أهميته وتضاعفت بصورة كبيرة خلال العقود الماضية، مع الثورة الإعلامية الهائلة والمراحل التي مرّت بها منذ المذياع إلى التلفاز ثم عصر الفضائيات، ولاحقًا في عصر العالم الافتراضي والفضاء السيبراني، وهو الذي قلب معادلات الإعلام والاتصال السياسي رأسًا على عقب، وأدى إلى ولادة نظريات جديدة، وكان له الأثر الكبير في الظواهر السياسية المؤثرة في عالم اليوم، مما يسمى بـ «الحروب الافتراضية» (Virtual wars) إلى الأمن السيبراني، والانتفاضات الشعبية العربية عام 2011، التي شهدت انفجارًا في استخدام الشعوب، وجيل الشباب تحديدًا، لهذه الوسائط، الأمر الذي قلب معادلات الأمن والسياسة والدعاية والإعلان، وأزال التحكم التقليدي للحكومات بتدفق المعلومات، وما نجم عنه من

تغيّر جذري في معادلات الحكم والاتصال والعلاقة بين الدولة والمجتمع والقوى السياسية المختلفة.

تلك التطورات نجم عنها مفاهيم جديدة وحركات مختلفة، وتحولات في بنية العمل السياسي في العالم بأسره، فظهر ما يطلق عليه «الحركات الاجتماعية الجديدة»، وتحولت أنماط الاحتجاج والعمل السياسي والشعبي، فأصبحت ذات طبيعة شبكية لا هرمية، وبرز دور أكثر وضوحًا لجيل الشباب في العمل السياسي والشعبي، وتطورت وسائل الحشد والدعاية والتجنيد لتصبح أكثر حضورًا ونفوذًا وتأثيرًا عبر العالم الافتراضي، وتغيّرت معالم التأثير السياسي، فظهرت الصورة والهاشتاق (الوسم) ليحلان محل الخطابات التقليدية، ومحل الأخبار الرسمية، وتراجعت نظريات الأولويات الإعلامية (السيطرة والتحكم التقليدي في مصادر المعلومات وأهميتها)، ليصبح «المؤثرون» (influencers) أهم من القيادات السياسية التقليدية، ولعل إحدى تلك الظواهر الجديدة تتمثل بـ«حركات بلا رؤوس»، التي برزت مع الربيع العربي، فلم تعد الحركات الاجتماعية التقليدية وحيدة أو ذات تأثير حاسم، فحلّت محلها فكرة التيارات الشبابية والحركات الشبكية الجديدة.

وفي الأردن، لم تتشابه الأحزاب السياسية في طبيعة التعامل مع هذه التطورات الهائلة في مجال الإعلام، وفي إدراك أهمية «الإعلام الجديد»؛ فتمايزت واختلفت على أكثر من صعيد:

أولاً: على صعيد الإعلام التقليدي، هنالك أحزاب امتلكت صحفا وفضائيات، وأخرى لم تمتلك أي وسيلة إعلامية تقليدية.

ثانيًا: على صعيد اقتحام مواقع التواصل الاجتماعي، نسبة كبيرة من الأحزاب الأردنية دخلت إلى هذا العالم، وأنشأت صفحات على موقع الفيسبوك، ونسبة أقل بكثير أنشأت حسابات على التويتر، وأقل على التيلغرام، لكن، كما يظهر في هذا الفصل، فإن قلة من الأحزاب أنشأت حسابات وصفحات فاعلة، على صعيد المتابعين والمهتمين والمتفاعلين مع ما تطرح.

ثالثًا: الإعلام الافتراضي الجديد ليس فقط وسيلة اتصال أو تقنية صمّاء، فهو مرتبط بلغة معينة أكثر قدرة وكفاءة ومهارة في التعامل مع الشارع، فهنالك أحزاب دخلت إلى هذا الميدان، لكنها لم تمتلك اللغة القادرة على العبور لشرائح اجتماعية واسعة، وهنالك أحزاب دخلت إلى هذا المجال لكن ضمن خطابها الأيديولوجي التقليدي، وأحزاب استخدمت هذه الحسابات للترويج لقياداتها الفردية، وهكذا.

رابعًا: تباينت الأحزاب السياسية في استخدام وسائط التواصل الاجتماعي في الحملات الانتخابية، بخاصة الانتخابات النيابية واللامركزيةلعام 2022، فهنالك من استطاع أن يطور خطابه ودعايته الإعلامية والسياسية عبر هذا العالم، بينما استخدم الآخرون الوسائط التقليدية بدرجة أكبر.

الأحزاب والإعلام التقليدي:

لا يمتلك أي حزب سياسي، بصورة مباشرة، قنوات فضائية، لكن يتميز حزب جبهة العمل الإسلامي بأنّ» قناة اليرموك» تمثّل اتجاهه السياسي والحزبي، فيما كانت قناة جوسات تمثل اتجاه حزب الأردن أقوى، وكان برنامج الأمين العام للحزب، الدكتورة رلى الحروب من البرامج الحوارية المشهورة والقوية في القناة، قبل أن يجري إغلاقها، أما حزب الاتحاد الوطني فكانت قناة A1 Tv قريبة منه، وما تزال الفضائية موجودة، لكن مساهمتها في نشر أفكار الحزب وخطابه والاهتمام بهذا المجال باتت محدودة.

على صعيد الصحافة، فإنّ حزب جبهة العمل الإسلامي يمتلك صحيفة السبيل، وكانت صحيفة يومية، وتحولت إلى إلكترونية، ويمتاز موقعها الإلكتروني بالتحديث المستمر، خلال اليوم، وفي تنوع الموضوعات وتوفره على تقارير إخبارية ومقالات ومتابعات مستمرة، وخاصية الفيديو.[1] وتحوز صفحة الصحيفة على مواقع التواصل الاجتماعي بالعديد من المتابعات، فعلى الفيسبوك يوجد 2843، وهناك 2741 إعجاب، أما على التويتر فعلى حساب الصحيفة 17.8 ألف متابع.[2]

---

(1) https://cutt.us/NTwvT

(2) جرت مراجعة هذه الصحفات والحسابات بتاريخ 2022/6/19.

أمّا الحزب الشيوعي الأردني، فكان يصدر صحيفة الجماهير الأسبوعية، لكنها أُغلقت، ولها موقع إلكتروني منذ العام 2020.[1] أما حزب الشعب الديمقراطي (حشد) فله صحيفة الأهالي الأسبوعية، التي أصبحت تطبع لاحقًا كل أسبوعين بحدود 3000 نسخة، أغلبها يوزع كاشتراكات، ولها موقع إلكتروني فاعل ويحدّث باستمرار، ويتوافر على تقنية مريحة وسهل الاستخدام، ولديها صفحة على الفيسبوك عليها ما يقارب 1800 معجب، وتجمع تغطيات الصحيفة ما بين الأخبار الدولية والعالمية والمحلية المتعلقة بشؤون العمال ومطالبهم ومصالحهم، بالإضافة إلى ما يتعلق بتطورات القضية الفلسطينية.[2]

وتصدر صحيفة «نداء الوطن»، عن حزب الوحدة الشعبية، وهي صحيفة شهرية، كانت تطبع بضع آلاف من النسخ يتم توزيعها، لكن مع كورونا أصبحت تكتفي بالنسخة الإلكترونية، ويمتاز الموقع الإلكتروني للصحيفة بالفعالية والاستخدام السهل والتنوع في الموضوعات ما بين العالمية والإقليمية والمحلية، بينما يتركز الشأن المحلي في العديد من القضايا السياسية والاقتصادية التي تعكس توجهات الحزب ومواقفه وخطابه السياسي وتنشر أخباره.[3]

وتعود ملكية صحيفة الأنباط لعائلة الدكتورة رلى الحروب، الأمين العام لحزب الأردن أقوى، إلاّ أنّ الصحيفة لا تعكس مواقف حزب الأردن أقوى ولا تقترب من خطابه، ولا يوجد أي علاقة مباشرة بين الخط التحريري السياسي لها وبين الحزب.

مما سبق، يمكن ملاحظة تميّز جبهة العمل الإسلامي بصورة لافتة على صعيد الإعلام التقليدي، سواء على صعيد الفضائيات أو الصحافة اليومية الإلكترونية، بينما نجد أنّ حزب الأردن أقوى كان يمتلك قوة إعلامية غير مفعّلة حاليًا، فيما

---

(1) انظر موقع الصحيفة الإلكتروني على الرابط الآتي: https://cutt.us/4wztW

(2) انظر موقع صحيفة الأهالي الإلكتروني، على الرابط الآتي: https://cutt.us/3GGFM، ومقابلة هاتفية مع الأمين العام للحزب، عبلة أبو علبة، بتاريخ 2022/6/20.

(3) أنظر الموقع الإلكتروني للصحيفة، على الرابط الآتي: https://cutt.us/Msy6H، ومقابلة هاتفية مع فاخر دعاس، من قيادات حزب الوحدة الشعبية بتاريخ 2022/6/20.

يمتاز الإعلام التقليدي لدى كل من حزب الوحدة الشعبية وحزب حشد والشيوعي بأنّه إعلام حزبي أكثر منه إعلامًا عامًا.

الإعلام الافتراضي: الانتشار، الدعاية والفعالية

تظهر البيانات أن الوسائل الأكثر استخدامًا لدى الأحزاب السياسية الأردنية من بين مواقع الإعلام الافتراضي، هو الفيسبوك، يليه التويتر، ثم الانستغرام، وينقسم استخدام الفيسبوك لدى الأحزاب السياسية ما بين الصفحات والمجموعات المفتوحة والمغلقة، وهنالك بالطبع تطبيق الواتس آب، لكن لا توجد عنه بيانات ولا معلومات يمكن الاعتماد عليها والاكتفاء بها.

وفيما يتعلّق بموقع الفيسبوك نجد أنّ هنالك تباينًا واضحًا بين الأحزاب السياسية من حيث الانتشار والفعالية والمضامين الموجودة، وكذلك عدد الصفحات المتعلقة بالحزب وفروعه أو المؤسسات التابعة له. في هذا السياق، نجد أنّ الأحزاب الأكثر فعالية هي جبهة العمل الإسلامي، وحزب الوحدة الشعبية، وحزب الشراكة والإنقاذ، والجناح الشبابي والطلابي للحزب الشيوعي، لكن الصفحة التي تحظى بمتابعة كبيرة تصل إلى 87 ألف متابع هي صفحة حزب البعث الاشتراكي الأردني.

أولاً- حزب جبهة العمل الإسلامي: تمتلك الصفحة الرئيسية للحزب على موقع الفيسبوك 45 ألف متابع، ويمكن قياس معدل التفاعل بالعشرات، وتبث الصفحة أخبار الحزب بصورة عامّة ومواقفه وبياناته، وتحتوي على خاصية اللايف، ومعدل النشر يومي ومستمر. وهنالك ما يزيد على 20 صفحة تحمل أسماء فروع الحزب: مثلاً الزرقاء، وشمال الزرقاء، والكرك، والبلقاء، والياسمين، ونزال، والنزهة، والعقبة. وهنالك صفحات أخرى مثل لجنة الحريات، لجنة مقاومة التطبيع، إلاّ أنّ هذه الصفحات تتفاوت في حجم المتابعين والانتشار والنشاط اليومي، ويتوافر أغلبها على معدل نشر مستمر (باستثناءات قليلة مثل الكرك وقسم النساء والزرقاء فإن النشر والمتابعة محدودان)، فيما تبرز بعض الصفحات بحجم متابعين كبير، كصفحة حي نزال، التي تقترب من 10 آلاف متابع، والنزهة قرابة 1300 متابع، فرع الهاشمي أكثر من 7 آلاف متابع، وفرع جنوب الزرقاء أكثر من 5 آلاف متابع، المفرق

يقترب من ألف متابع، وإربد يتجاوز الـ 4 آلاف متابع، الرصيفة أكثر من 3 آلاف إعجاب، كما أنّ هنالك صفحات على الفيسبوك ترتبط مسجلة تحت بند «أشخاص» وليس منظمة، وفيها صفحات للفروع المختلفة، وتحظى بمتابعات مختلفة كذلك.

تتمثّل الظاهرة المهمة واللافتة للانتباه بالمجموعات الموجودة على الفيسبوك للحزب وأعضائه، إذ نجد إقبالاً كبيرًا على العضوية، فمثلاً الرصيفة عدد أعضاء مجموعة الصفحة أكثر من 7200 عضو، والقطاع الشبابي قرابة 2300 عضو، ومجموعة الحركة الإسلامية (جبهة العمل الإسلامي- قلعة شامخة أمام الهيمنة الصهيونية) يتجاوز الـ 4200 عضو، واللجنة المركزية لشباب الجبهة قرابة 150 عضوًا.

أما على موقع التويتر؛ فلا يبدو نشاط الحزب موازيًا أو شبيها بالفيسبوك، فهنالك حساب للحزب يتابعه 465 شخصًا، بينما حساب شباب الحزب عليه 470 متابعًا، بالإضافة إلى النشر والتفاعل المستمر والكبير، وفيما يتعلق بالانستغرام فهنالك 340 متابعًا لصفحة جبهة العمل جنوب عمان، ومن الواضح أنها دشنت بمناسبة معينة مرتبطة بأسبوع القدس، في العام 2021، لكنها توقفت بعد ذلك.

ثانيًا- حزب الوسط الإسلامي: صفحته الرئيسية على الفيسبوك يتابعها 3000 شخص، بمعدل نشر متقطع وتفاعل موسمي، وهنالك صفحات أخرى مثل فرع إربد 211 معجبا و212 متابعًا، وبمعدل نشر ضعيف كل عدة أشهر، أما صفحة الرصيفة فعليها 876 معجبا و900 متابع، وبمعدل شهري دوري، ويغلب على الصفحة المناسبات الدينية والاجتماعية (تشير إلى أن الفرع تأسس في العام 2013، أما صفحة حزب الوسط الإسلامي في الرمثا ففيها 316 متابعًا لكن معدل النشر محدود والتفاعل شبه معدوم، والكورة 154 متابعًا، كما يتواجد الحزب على مجموعات الفيسبوك، وهنالك 5250 عضوًا في مجموعة حزب الوسط الرصيفة، و70 عضوًا في مجموعة حزب الوسط من جرش إلى عمان والسلط. ويلاحظ مما سبق أنّ الأكثر نشاطًا في اتصال الحزب الافتراضي هي صفحة الرصيفة. وأنشئت مجموعة لحزب الائتلاف الوطني تضم قرابة 2500 عضو، وعلى التويتر فإن صفحة الحزب ضعيفة ومحدودة ولا يوجد عليها تفاعل وتضم 28 متابعًا، ولا توجد له قناة على موقع الانستغرام.

ثالثًا- حزب زمزم: لديه صفحة على الفيسبوك يتابعها 10 آلاف شخص، وآخر منشور فيها كان في شهر آذار 2022، ولا يوجد تفاعل كبير على هذه الصفحة، أما على موقع التويتر فهنالك 61 متابعًا وكان آخر منشور في شهر آذار من العام 2019 .

رابعًا- الحزب الديمقراطي الاجتماعي: لديه صفحة على الفيسبوك عليها 2000 متابع تقريبًا، أما معدل النشر، فمستمر وعليه تفاعل من قبل العشرات، لكن لا توجد مجموعات ولا صفحات أخرى، ولم نجد حسابًا على موقع تويتر ولا على قناة الانستغرام.

خامسًا- الحزب الشيوعي الأردني؛ هنالك صفحة على الفيس بوك للجناح الشبابي والطلابي للحزب يتابع أكثر من 1000 شخص، وهي صفحة نشطة في النشر، وعليها تفاعل بالعشرات من المشاركين، وصفحة للحزب الشيوعي - مكتب مادبا عليها قرابة 1300 متابع، وهنالك صفحة جروب أصدقاء الحزب الشيوعي الأردني 1600 عضو، ومجموعة الحزب الشيوعي وأصدقاؤه وفيها قرابة 1500 عضو ومجموعة أصدقاء الحزب الشيوعي الأردني وفيها 1100 عضو، وصفحة اتحاد الشيوعيين الأردنيين وعليها 4453 متابعًا، أما على موقع التويتر فهنالك صفحة للحزب عدد متابعيها يصل إلى 1867، وعليها تفاعل محدود، وفيها نشر مستمر ومتواصل، وعلى قناة الانستغرام 488 متابعًا وعليها 150 «بوست».

سادسًا- حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد): لدى الحزب صفحة على الفيسبوك عليها 2700 متابع، ويمكن ملاحظة أن معدل النشر فيها أسبوعي، وفيها متابعة وتفاعل متفاوت ما بين العشرات والمئات، وهنالك مجموعة على الفيسبوك لحزب حشد فرع البلقاء، يبلغ عدد الأعضاء فيها 2500 عضو، وكذلك توجد رابطة الشباب الأردني «رشاد»، وتمثل الجناح الشبابي للحزب، ولها صفحة على الفيسبوك باسم «رشاد»، ويتابعها قرابة 1400، ويزيد عدد المعجبين بها عن 1200. وهنالك رابطة النساء الأردنيات (رند)، التي تمثل الجناح النسائي في الحزب، ولها صفحة على الفيسبوك، ويتابعها 1500، ويبلغ عدد المعجبين بها نحو 1500 تقريبًا.

سابعًا- حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني (الوحدة): نجد أنّ صفحة شبيبة حزب الوحدة الشعبية، على الفيسبوك عليها 5000 متابع، وتنشر بصورة يومية ومستمرة، ومن الواضح أن لديهم دائرة إعلام نشطة وفاعلة، فيما هنالك صفحة جديدة للحزب عليها 821 متابعًا، وتنشر بصورة مستمرة (كان هنالك صفحة توقفت منذ العام 2014 وعدد متابعيها يبلغ قرابة 2100)، وثمة صفحة أخرى غير رسمية، لكنها لأنصار الحزب، وفيها 1600 متابع، ومجموعة لأصدقاء الحزب فيها 1500 عضو.

ولدى الحزب نشاط جامعي كبير من خلال علاقته بكتلة التجديد العربي الطلابية، وهي كتلة تضم الوحدة الشعبية وقوى أخرى، وتعلن أنها حركة طلابية تمثل اتجاها عروبيًا يساريًا وتتبنى قضايا الطلاب مع القضايا السياسية،بخاصة الساحة الفلسطينية وكذلك الأردن، والكتلة نشطة بصورة كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي، ولها حضور في أغلب الجامعات، وتمتاز صفحاتها بالفعالية والتفاعل، وفيها متابعون ومعجبون بالآلاف والمئات، فصفحة الكتلة في جامعة العلوم والتكنولوجيا تحظى بمتابعة 821 متابعًا ومعجبًا، وفي جامعة آل البيت ما يزيد على 9000 معجب و9400 متابع، وفي الجامعة الهاشمية 1100 إعجاب، أما باقي الجامعات فهنالك مئات المعجبين والمتابعين لكل صفحة، فجامعة الشرق الأوسط فيها قرابة 1000 إعجاب، وجامعة الزرقاء الخاصة 849 إعجابا، وجامعة الزيتونة قرابة 568 إعجابًا.

بالإضافة إلى كل ما سبق، فإنّ الذراع الشبابي لحزب الوحدة الشعبية يقف وراء حركة «ذبحتونا»، وأحد القيادات المؤثرة في الحزب، هو طبيب الأسنان فاخر دعاس، وهو منسق الحركة المتواجدة في جميع الجامعات الأردنية، وتعنى بقضايا الطلاب بصورة عامة، بخاصة ما يتعلق بالرسوم الجامعية والحريات العامة وغيرها، وللحركة صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي عليها قرابة 4000 متابع.

أما على موقع التويتر فلديهم صفحة فيها 667 متابعًا، وصفحة لشبيبة الوحدة الشعبية عليها 592 متابعًا، وصفحة كتلة التجديد العربية 148 متابعًا، وفي الجامعات حضورها ضعيف، ففي الهاشمية يوجد 123 متابعًا، أما على الانستغرام فهنالك

صفحة للشبيبة عليها ما يقارب 1000 متابع و318 «بوست»، وحساب للحزب عليه 419 متابعًا و94 «بوست».

ثامنًا- حزب الشراكة والإنقاذ: لديه صفحة على الفيس بوك يبلغ عدد المعجبين بها قرابة 11500، وعدد المتابعين 13600، وتمتاز الصفحة بأنّها فاعلة جدًا وتتبنى أنشطة الحزب، وفيها خاصية البث التلفزيوني، وتهتم بشكل خاص بقضايا السياسة والاقتصاد الداخلية، أما معدل النشر فمتواصل وشبه يومي، ومعدل التفاعل متفاوت، لكنه في الحد الأدنى عشرات على المنشورات، لديهم مجموعة على الفيسبوك فيها 360 عضوًا، ولديهم صفحة على التويتر عليها 1013 وفاعلة ومستمرة، أما على الانستغرام فللحزب حساب عليه 58 متابعًا و419 «بوست»، وهنالك حساب للحزب فرع جرش وعجلون عليه 18 متابعًا، و«بوست» واحد.

تاسعًا- حزب البعث الاشتراكي الأردني- العراقي، وتعدّ صفحته على الفيسبوك الأكثر من حيث عدد المتابعين، إذ يصلون إلى قرابة 87 ألفًا، أما حجم النشر فمستمر ومتواصل والتفاعل بالعشرات مع الصفحة، وهنالك صفحة بعنوان حزب البعث في الأردن، واضح أنها تابعة للحزب عليها 274 متابعًا، لكن كان آخر نشر عليها في العام 2020، فيما لم نعثر على حساب للحزب على التويتر أو الانستغرام.

عاشرًا- حزب البعث العربي التقدمي الأردني: هنالك صفحة للمكتب الشبابي فيها قرابة 1100 معجبًا، والعدد نفسه من المتابعين، وتنشر أخبار مختلفة عربيًا، وتركز على القضية الفلسطينية وأخبار الحزب. وتنشر بصورة متقطعة وحجم التفاعل محدود، وهنالك صفحة متطرفة تأخذ اسم حزب البعث الأردني فيها قرابة 150 متابعًا تحمل اسم الحزب، لكنها متوقفة عن النشر منذ 2014، وفيها هجوم عنيف وراديكالي على العائلة المالكة، وللحزب مجموعة على الفيسبوك لفرع عمان تضم فقط 49 عضوًا، ولم نعثر على حساب على موقع التويتر أو الانستغرام.

حادي عشر- حزب المواطنة الأردني (أشهر الحزب في فبراير 2022): على صفحته على الفيسبوك يبلغ عدد المتابعين 170، وتركز على أخبار الأمين العام، وللحزب مجموعة على الفيسبوك تضم قرابة 700 عضو، فيما لا يوجد تويتر ولا انستغرام.

ثاني عشر- حزب الإصلاح والتجديد (حصاد): له مجموعة على الفيسيوك، تضم 1400 عضوًا، وصفحة على الفيسبوك، آخر منشور فيها في العام 2012، عليها 385 متابعًا، وصفحة أخرى تتبع لفرع الزرقاء عليها 663 متابعًا، ويلاحظ أنّ النشر متقطع وموسمي، والمواد المنشورة متنوعة ما بين مواقف ومناسبات اجتماعية وغيرها. وهنالك صفحة لدائرة الإعلام في الحزب عليها ما يقارب 1100 متابع، ولا تحدّث بصورة مستمرة، فآخر تحديث (حين كتابة هذا الفصل كان في أيلول 2021)، أما موقع تويتر فهنالك حساب فيه فقط 13 متابعًا، وآخر منشور كان في شهر نيسان 2019.

ثالث عشر- حزب الأردن أقوى: للحزب صفحة على الفيسبوك عليها 7200 متابع، ومعدل النشر فيها أسبوعي، وتتضمن فيديوهات للأمين العام للحزب، أما حجم التفاعل مع الصفحة فمحدود عمومًا. وبالنسبة لتويتر، فللحزب حساب عليه 61 متابعًا مع نسبة تفاعل ضئيلة ومعدل نشر متوقف منذ بداية 2022.

رابع عشر- حزب الشورى: لديه صفحة على الفيسبوك لديها 800 معجب، وقرابة 950 متابعًا، ومعدل نشر منتظم شبه أسبوعي، كما أنّ هنالك مجموعة على الفيسبوك تضم 360 عضوًا، ولديه حساب على التويتر فيه منشور واحد فقط، يعود لعام 2013 ويتحدث عن «الحزب تحت التأسيس».

خامس عشر- حزب النهج الجديد: لديه صفحة على الفيسبوك فيها 5600 تقريبًا، ويبلغ عدد المعجبين قرابة 5800، ويلاحظ أنّ حجم التفاعل مع الصفحة كبير، مقارنة بغالبية الأحزاب الأخرى، وحجم النشر شبه يومي، ولديهم مجموعة على الفيسبوك فيها قرابة 250 عضوًا، لكن لا يوجد عليها نشر، وللحزب حساب على التويتر عليها 51 متابعًا،ينشر باستمرار والتفاعل بالعشرات عادةً، وكذلك قناة على الانستغرام، التي يتابعها 63 شخصًا ومنشوراتها تبلغ 13.

سادس عشر- حزب الاتحاد الوطني: لدى الحزب صفحة على الفيسبوك، ويزيد عدد المعجبين عن الـ 500، وهنالك صفحة شباب الحزب، ويصل عدد المعجبين إلى 170، والمتابعين قريب من ذلك، وآخر مرة نشر كان على هذه الصفحة في

العام 2013، وهنالك حساب على تويتر، وكان آخر نشر عليه كان في العام 2013، وعليها 200 متابع، ولا يوجد قناة للحزب على الانستغرام.

سابع عشر- حزب الجبهة الأردنية الموحدة: لدى الحزب صفحة الفيسبوك، يصل عدد المتابعين لها 5700، والمعجبون قرابة 5600، وعليها نشر مكثف، لكن الإقبال والتفاعل ضعيف،كما أنّ هنالك مجموعة عامة تتكون من 116، وآخر مرة كان عليها نشر في العام 2014، وهنالك مجموعة فيس بوك لمحافظة الطفيلة والعدد يتجاوز الـ 100، لكن آخر مشاركة كانت في العام 2018، أما على موقع التويتر فلديهم حساب فيه قرابة 6، ولا توجد منشورات منذ العام 2013.

ثامن عشر- حزب المستقبل الأردني: للحزب صفحة على الفيسبوك، وعليها 2800 متابع مع نسبة تفاعل قليلة ومعدل نشر ضئيل جدًا، أما تويتر فلدى الحزب حساب عليه 34 متابعًا، ونسبة تفاعل متدنية جدًا، ومعدل نشر ضئيل جدًا، وهي ما لا يتوافق مع تصريحات ممثلي الحزب خلال المسح الميداني، الذين أشاروا إلى نشاط كبيرة على موقع التويتر.

تاسع عشر-حزب الرسالة: يمتلك الحزب صفحة على الفيسبوك فيها 936 متابعًا، مع نسبة تفاعل ضئيلة ومعدل نشر متوقف منذ 2020، وبالنسبة لتويتر فلدى الحزب 123 متابعًا، من دون تفاعل ومعدل نشر متوقف منذ 2011.

عشرون- حزب الوفاء الوطني الأردني: للحزب صفحة على الفيسبوك عليها 1000 متابع، ونسبة تفاعل معدومة وبمعدل نشر شهري، أما فيما يتعلق بتويتر فليس للحزب حساب.

واحد وعشرون- الحزب الوطني الدستوري: للحزب صفحة على الفيسبوك، ولها 292 متابعًا، مع نسبة تفاعل قليلة مقارنة مع عدد المتابعين، بالإضافة إلى معدل نشر نشط وشبه يومي، ولا يمتلك الحزب حسابًا على تويتر.

اثنان وعشرون- حزب التيار الوطني: للحزب صفحة على الفيسبوك، عليها 2300 متابعًا، مع نسبة تفاعل مقبولة ومعدل نشر شهري، ولا يوجد حساب للحزب على تويتر.

ثلاثة وعشرون- حزب العدالة والإصلاح: للحزب صفحة على الفيسبوك عليها 361 متابعًا، مع نسبة تفاعل مقبولة مقارنة بعدد المتابعين ومعدل نشر شهري، ولم نجد للحزب قناة على تويتر.

تحليل رقمي لقوة الأحزاب الإلكترونية:

بناءً على قراءة وتحليل مواقع التواصل الاجتماعي الثلاثة (الفيسبوك، والتويتر، والانستغرام)، قمنا بعمل تحليل كمي مرتبط بأكثر من متغير، متغير عدد الأتباع أو المعجبين، معدل النشر، حجم التفاعل والمشاركة (الإعجاب، المشاركة، التعليقات)، وعدد الصفحات الموجودة للحزب على كل موقع من المواقع السابقة، وبناءً عليه جرى تقييم قوة الأحزاب في مجال الإعلام الافتراضي، مع الاقتصار على 17 حزبًا سياسيًا، تمثل الأكثر حضورًا وقوة في هذا المجال الإعلامي، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

1. **على موقع الفيسبوك:**

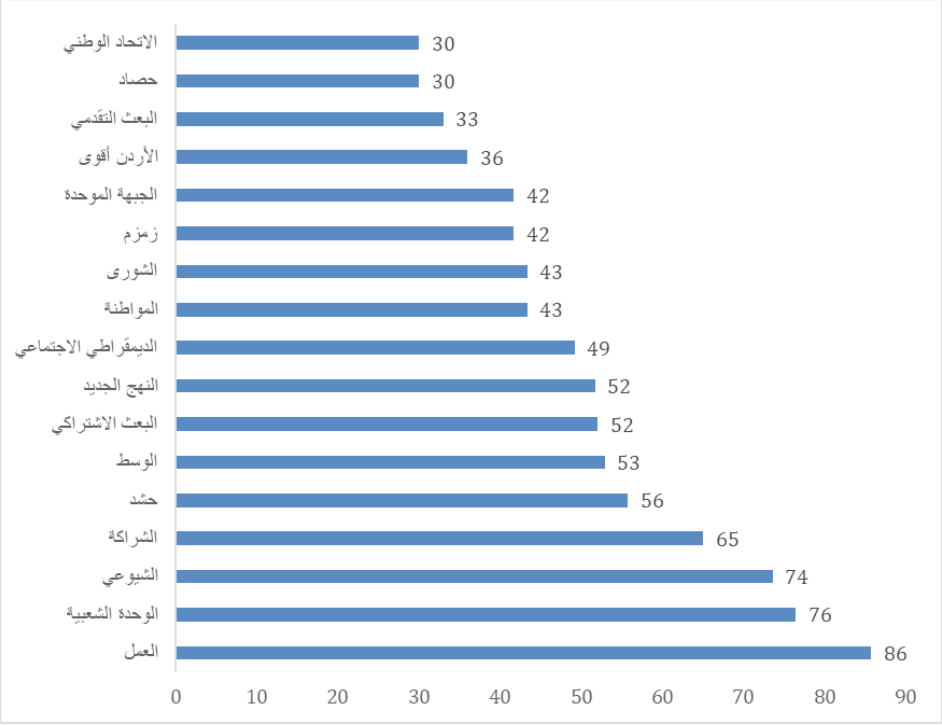

2. على موقع التويتر:

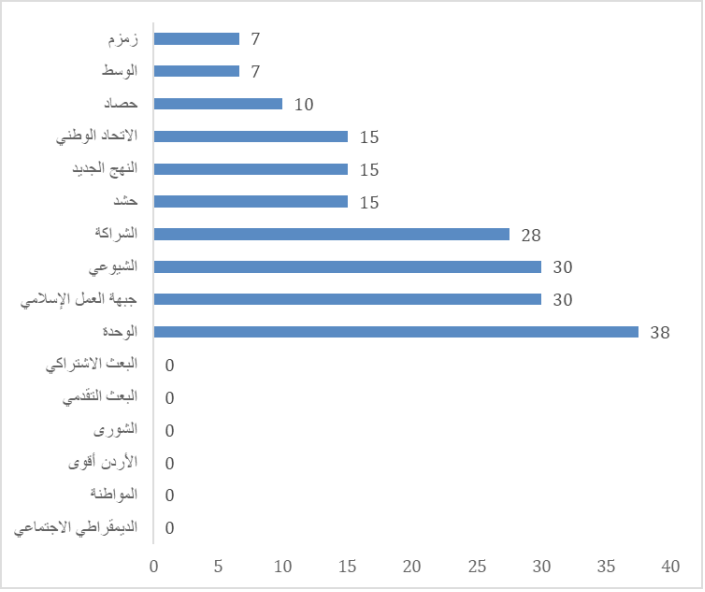

3. على الانستغرام:

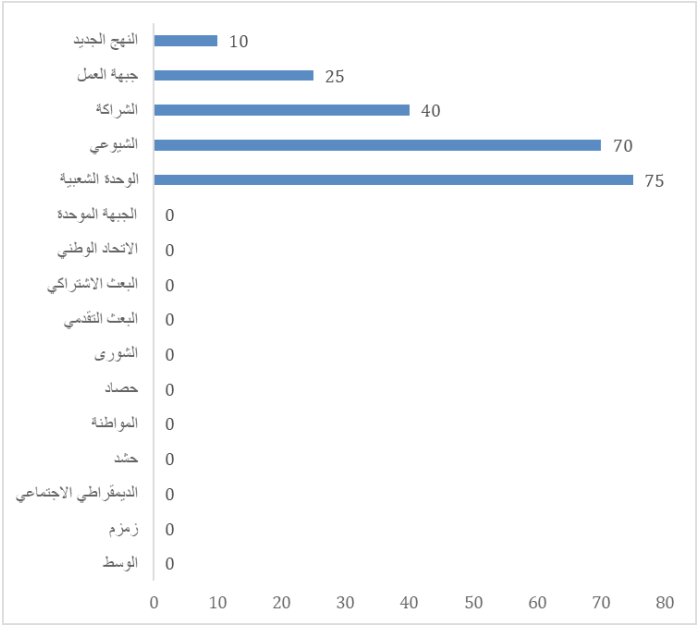

تحليل رقمي لنشاط الأحزاب على الفيسبوك:

تشير التقارير المتخصصة بالإعلام الرقمي والاستطلاعات الوطنية أن مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في الأردن أصبحوا يشكلون نسبة تصل 67% من إجمالي عدد سكان المملكة الذي يتجاوز 10 ملايين نسمة، وتستحوذ شبكة الفيسبوك منذ أعوام عديدة على اهتمام الأردنيين، حيث يقدَّر عدد مستخدميه النشطين في الأردن مع بداية العام الحالي أكثر من 5 ملايين مستخدم، كما أن الأحزاب السياسية، وكما أشرنا سابقا، تستند إلى الفيسبوك بشكل أكبر من غيره في الترويج لأفكار الحزب والوصول إلى المجتمع.[1]

بناء على ذلك، خصصنا في هذا الفصل تحليلاً رقميًا أكثر تفصيلاً بالاستناد إلى تطبيقات رقمية متخصصة بتحليل مواقع التواصل الاجتماعي، مثل منصة (Fanpage Karma) ومنصة (Talkwalker) وهي أدوات تساعد في مراقبة وتحليل محتوى وسائل التواصل الاجتماعي وقدرات الصفحات مثل الفيسبوك وتقييم أدائها، ومحاولة للإجابة عن التساؤلات الآتية: ماهي أكثر الأحزاب التي تحظى بمتابعة وتفاعل الأردنيين عبر الفيسبوك؟، ما هي طبيعة المحتوى المقدم من قبل الأحزاب الأكثر متابعة؟، ما هي الأحزاب التي تستخدم خططا تسويفية لمخاطبة جمهورها؟.

(1) للمزيد حول شعبية واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الأردن، يمكن العودة إلى الاستطلاعات الدورية التي يقوم بتنفيذها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، كما يمكن الاطلاع على تلخيص شركة "Hootsuite" عن حالة الإنترنت حول العالم، والذي تقوم جريدة الغد بتلخيصه، يمكن الوصول إلى أحدث تقرير من خلال زيارة صفحة جريد الغد الأردنية والاطلاع على تقرير إبراهيم المبيضين المنشور بتاريخ 2022/2/16، بعنوان: 7 ملايين مستخدم لـ «التواصل الاجتماعي» في الأردن.

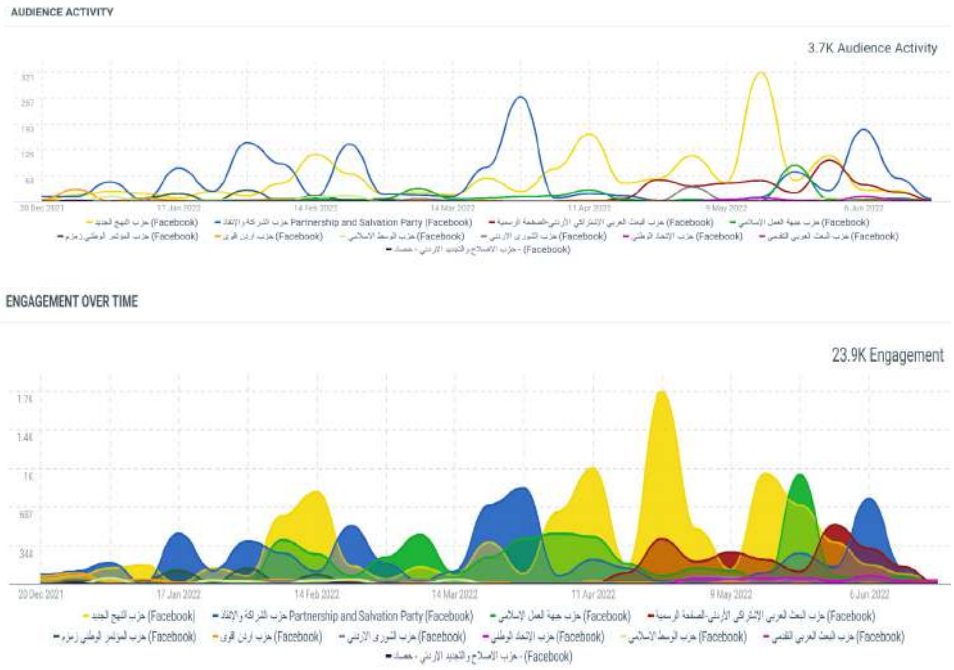

نلاحظ من خلال تتبع تفاعل الجمهور مع محتوى صفحات الأحزاب على الفيسبوك أن التفاعل يزيد في حال كان المحتوى يتعلق بقضايا الحزب نفسه، كإصدار برنامج أو بيان رسمي أو اعتراض الحزب على قضايا تتعلق بالرأي العام واتخاذا مواقف، والتعبير عنها من خلال المحتوى الرقمي، كما أن استخدام الوسم (هاشتاق)، كما يفعل حزب النهج الجديد، وحزب الشراكة والإنقاذ، زاد نسبيًا من التفاعل على المنشورات وساهم في انتشارها ووصولها إلى مجموعات وأماكن أوسع في المجتمع.

وعند مقارنة معدلات النشر وتوقيتها، نجد أن الأحزاب التي تستخدم تمويل المنشورات، ترسم تفاعلاً أكبر، وبحسب سياسة الفيسبوك، فإن خيارات التمويل متاحة لتخصيص التفاعل على المنشورات من خلال المشاركة وتتبع الروابط وفتح المناقشات، ونجد أن الأحزاب التي تقوم بتمويل منشورتها، في معظمها تستهدف الحصول على تفاعل لجمع أكبر عدد من المعجبين بلغة الفيسبوك والمؤيدين بلغة الحزب.

ما هي أنواع المشورات التي تبثها الأحزاب على صفحاتها الرسمية في الفيسبوك؟

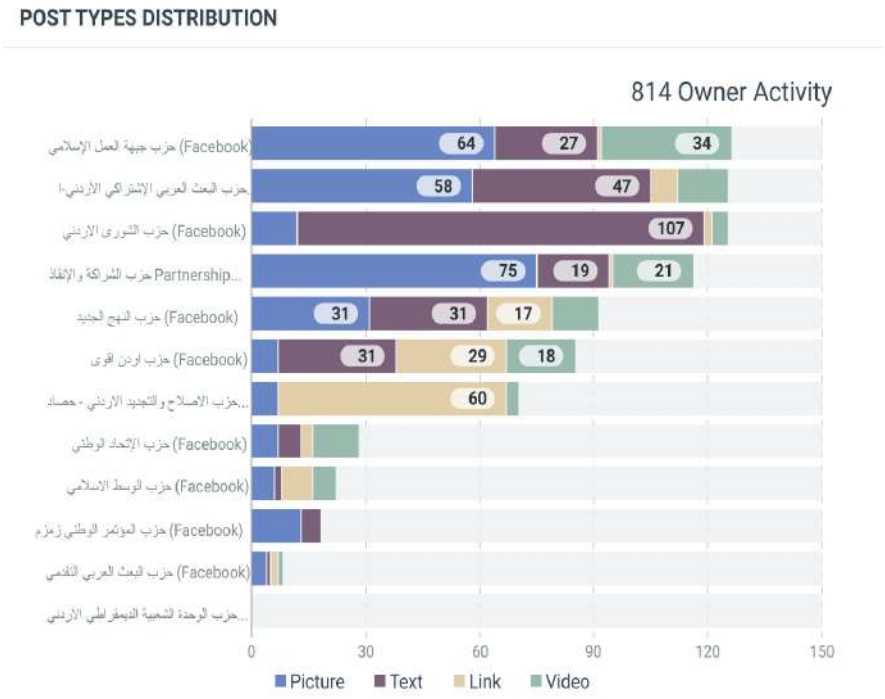

نلاحظ من خلال الشكل السابق، أن الأحزاب تستخدم الصور بدرجة أكبر في المحتوى، ثم تأتي النصوص، تليها الروابط الخارجية مثل الموقع الإلكتروني أو المقالات، ونلاحظ بأن هناك ضعفًا شديدًا باستخدام الفيديو، مقارنة مع أنواع المحتوى الأخرى، رغم أهمية الفيديوهات في الوصول إلى الجمهور، ومن ثم وصولها عبر التطبيقات الأخرى مثل الواتساب.

ماهي الأحزاب التي تخصص موازنة مالية للترويج عبر الفيسبوك؟، وماهي قيمة التمويلات المتعلقة بالترويج؟

بالرغم من أهمية تمويل المنشورات بالنسبة للأحزاب السياسية، سواء في المحافظة على اتصال سياسي حيوي مع المتابعين أو في الوصول إلى مناطق واستهداف شرائح جديدة عبر المزايا التي تقدمها شبكة الفيسبوك، إلا أن عدد الأحزاب التي تستخدم التمويل قليل نسبيًا، وفي حال تتبع تسويق الأحزاب لمنشوراتها

خلال شهر 2022/6 على سبيل المثال، سنجد ما يأتي:

#	اسم الحزب	متوسط شهر 6/ بالدولار
1	حزب الشراكة والإنقاذ	375
2	حزب النهج الجديد	175
3	حزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني	76
4	جبهة العمل الإسلامي	49

تجدر الإشارة أننا اخترنا شهر 6 بشكل عشوائي كونه ينتصف العام، ويمكن التوضيح أن الأحزاب خلال هذه الفترة قد تشهد أحداث وفعاليات متفاوتة فيما بينها، كما أن بعض الأحزاب، ومنها جبهة العمل الإسلامي، تمتلك عددًا كبيرًا من الصفحات «اللامركزية»، وبعض هذه الصفحات يحظى بتمويل منشوراته كصفحة الحزب في إربد وعجلون، في المقابل يعتمد الحزب بشكل كبير على صفحته في البرلمان «كتلة الإصلاح»، والتي تحظى بعدد متابعة أكثر من أي صفحة تابعة للحزب.

أما فيما يتعلَّق بحزب النهج الجديد، فهو حزب حديث التأسيس، ولاحظنا، سابقًا، تفوق الحزب في الحصول على تفاعلات، ويعود سبب ذلك إلى اعتماد الحزب بشكل كبير على التسويق الرقمي، ووجود شخص في الحزب متخصص في هذا المجال، ويبدو ذلك واضحًا من خلال التنوع والتوازن في المنشورات ونوعيتها بين الفيديو والصورة والنص والروابط الخارجية، بالإضافة إلى وجود تنظيم في مواعيد النشر وبطبيعة الحال استخدام وسوم «هاشتاق» يتناسب مع فكرة المنشور، مما يسهل عملية وصوله وانتشاره.

نتائج وخلاصات

لم يعد العالم الافتراضي مسألة ثانوية أو فضاء يمكن العيش دونه، بل أصبح موازيًا بالكلية للعالم الواقعي، في أهميته وقوته، إن لم يتجاوزه بأمور عديدة، فمواقع التواصل الاجتماعي أصبحت فاعلاً حيويًا في المجال السياسي، ولها قوة تأثير كبيرة، وبات العالم الافتراضي يدخل في إعادة هيكلة وتصميم مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك ليس من الممكن أن يكون للأحزاب حضور وقوة وتأثير على الشارع وفي الانتخابات دون أن تلج بقوة إلى هذا العالم وتتقن استخدام التقنيات وتطوير الخطاب والدعاية والتسويق السياسي، بما يمكّنها من التأثير بصورة فاعلة في المجال السياسي.

قد يبدو من السهولة بمكان الدخول إلى العالم الافتراضي من قبل الأحزاب السياسية جميعًا، فأي شخص يستطيع اليوم إنشاء صفحة أو حساب على مواقع التواصل الاجتماعي، لكن ما هو مطلوب هو تجاوز هذا الأسلوب، إذ تطورت المعرفة والمهارات والعلوم المتعلقة بعالم السياسة في مجال التواصل الاجتماعي، وأصبحت لعبة الخوارزميات والتأثير الرقمي مع الذكاء الصناعي (Artificial Intelligence) والبيغ داتا (Big Data) بمثابة إحدى مصادر القوة الرئيسية، ومن الواضح أننا أمام خط بياني متصاعد ومتسارع في أهمية العالم السيبراني في مجال الأحزاب السياسية.

أردنيًّا، بالرغم من محاولات انتقال العديد من الأحزاب للعالم الافتراضي، ونجاح بعضها في تحسين عمليات الاتصال والتواصل مع الجمهور، إلاّ أنّ جميع هذه الأحزاب ما تزال تتعامل ببدائية مع ما يحمله العالم الجديد من خبايا وإمكانيات وقدرات وتهديدات، ومن الواضح أنّ المسألة لا تعدو الوجود الأولي لدى هذه الأحزاب، أي وضع قدمها في العالم الافتراضي، من دون أن تسعى إلى بناء خبرات وتصورات لكيفية تطوير قدراتها وإمكانياتها وخطابها ولغتها للتعامل معه وتوسيع

حجم التأثير وأهميته ومساحته، وهو الأمر الذي يتطلب خبراء ومتخصصين في هذا المجال أولاً، وإعادة هيكلة وتطوير القدرات والأفكار والخطاب بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة.

فيما يخص الوضع الراهن، فجبهة العمل الإسلامي تتميّز في مجال الفيسبوك، ولديها تنوع وأنشطة وحضور ملحوظ، بالإضافة إلى وجودها في الإعلام التقليدي، لكن في المقابل فإنّ الأحزاب اليسارية تظهر تطورًا ملحوظًا هنا، بخاصة الوحدة الشعبية، الذي يأتي بعد جبهة العمل الإسلامي في الفيسبوك من حيث القوة، ثم الشيوعي، فالشراكة والإنقاذ وحشد والوسط والبعث الاشتراكي والنهج الجديد.

أما على التويتر، فحزب الوحدة الشعبية يتفوق على الجميع، ثم تأتي جبهة العمل الإسلامي، فالشيوعي، ثم الشراكة والإنقاذ، فحشد وأخيرًا النهج الجديد.

وعلى قناة الانستغرام يأتي الوحدة الشعبية أولاً، فالشيوعي ثانيًا، ثم الشراكة والإنقاذ ثالثًا، ويتراجع جبهة العمل الإسلامي إلى الموقع الرابع، وأخيرًا النهج الجديد.

من الواضح تمامًا أنّ هنالك أحزابًا بارزة في العالم الافتراضي ومميزة وهي: جبهة العمل الإسلامي، حزب الوحدة الشعبية، الحزب الشيوعي، حزب الشراكة والإنقاذ وحشد وحزب النهج الجديد، وبالتمحيص أكثر نجد أن قوة جبهة العمل الإسلامي تتمثل بانتشاره والفروع العديدة له التي تظهر نشاطًا على مواقع التواصل الاجتماعي، بينما تبدو قوة الوحدة الشعبية في جناحه الشبابي والطلابي، إذ نجح الحزب في إحداث اختراقات ملحوظة وكبيرة في هذا المجال، وهو الأمر الذي ينطبق بدرجة أقل على حزب حشد، الذي يمتلك أجنحة شبابية ونسوية فاعلة، فيما يتميز الشراكة والإنقاذ بالفعالية والتفاعل مع القضايا اليومية والخطاب المعارض الشرس، أما حزب النهج الجديد فهو حزب جديد نسبيًا ويميل إلى الوسطية، ويمتلك

مجموعة شبابية نشطة أعطته مساحة جيدة على مواقع التواصل الاجتماعي مقارنةً بالآخرين.

على صعيد الألوان السياسية والأيديولوجية، تبدو الأحزاب اليسارية (الوحدة الشعبية وحشد والشيوعي)، أكثر حضورًا من غيرها، وإذا أضفنا جبهة العمل الإسلامي وحزب الشراكة والإنقاذ، فمن الواضح أن أحزاب المعارضة تمتلك قوة كبيرة في هذا المجال في مقابل ضعف شديد ومحددوية واضحة للأحزاب الوسطية أو المعروفة بالموالاة، إذ لا يظهر منها إلاّ حزب النهج الجديد أكثر جدية في الحضور والانتشار.

فبالرغم من وجود أقسام إعلامية في العديد من الأحزاب السياسية، ورغم أنّ بعض هذه الأقسام يظهر فعالية ونشاطًا ملحوظًا، إلاّ أنّه لا يوجد ما يؤشر أو يؤكد على وجود خطط استراتيجية لدى أغلبية الأحزاب السياسية لتطوير خطابها الإعلامي وقدراتها الاتصالية، ولا توجد هنالك أدوات قياس لقراءة وتحليل صورة الحزب، مثلاً، لدى الرأي العام ومدى انتشاره ووصوله إلى مساحات جديدة من التأثير، والأهم من ذلك أنّه لا توجد دراسات علمية ترشد الحزب إلى الجمهور المطلوب وأولوياته وكيفية التعامل معه ومخاطبته، ولا حتى لقياس التغذية الراجعة لأنشطة الحزب وفعالياته، فكل ما يتعلق بالنشاط الإعلامي يغلب عليه الطالب الارتجالي والاجتهادي والآني غير المبني على دراسات وخطط مستقبلية علمية مدروسة وتوافقية في أطر الأحزاب السياسية.

على الجهة المقابلة، فإنّه من المتوقع أن تبدأ أحزاب عديدة، (بحسب إفادات قادتها خلال المقابلات الميدانية)، بالعمل على الانتقال إلى لعالم الافتراضي وتطوير حضورها ووجودها فيه، لكن الموضوع يتجاوز مجرد تأسيس صفحات أو مواقع وحسابات، كما ذكرنا سابقًا، فهو يحتاج إلى بناء خبرات وتطوير الخطاب واللغة والرسالة الإعلامية ومضمونها، وهذا وذاك يرتبط أيضًا بتحسين وجود جيل الشباب والنساء وتطوير البرامج وملامسة الحياة اليومية للمواطنين.

على صعيد الحركات والتيارات هنالك فعالية وحضور ملحوظ، وأنشطة لها في المجال الافتراضي العام، بما يتجاوز الأحزاب السياسية التقليدية، ومن أمثلة ذلك الحركة الشعبية للتغيير التي تعبر عن الحراك الشعبي والمعارضة السياسية الأعلى سقفًا في الانتقاد، ويتم النشر فيها بصورة غير منتظمة، وعدد المتابعين لها يتجاوز الـ 14 ألف متابع، وهنالك حركات ومجموعات أخرى على صفحات الفيسبوك تتوافر على بضع آلاف، بعضها أعلن أنه بمثابة حزب سياسي تحت التأسيس.

SHARE OF RESULTS

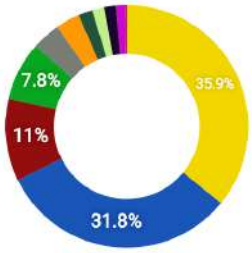

742% حزب النهج الجديد (Facebook)
2607% حزب الشراكة و الإنقاذ Partnership and Salvation Party (Facebook)
حزب البعث العربي الإشتراكي الأردني-الصفحة الرسمية (Facebook)
حزب جبهة العمل الإسلامي (Facebook)
حزب الشورى الاردني (Facebook)
200% حزب اردن اقوى (Facebook)
84% حزب المؤتمر الوطني زمزم (Facebook)
79% حزب الوسط الاسلامي (Facebook)
73% حزب الاصلاح والتجديد الاردني - حصاد (Facebook)
حزب الإتحاد الوطني (Facebook)
حزب البعث العربي التقدمي (Facebook)

SHARE OF ENGAGEMENT

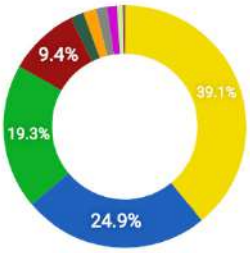

471% حزب النهج الجديد (Facebook)
1122% حزب الشراكة و الإنقاذ Partnership and Salvation Party (Facebook)
حزب جبهة العمل الإسلامي (Facebook)
حزب البعث العربي الإشتراكي الأردني-الصفحة الرسمية (Facebook)
78% حزب المؤتمر الوطني زمزم (Facebook)
185% حزب اردن اقوى (Facebook)
حزب الشورى الاردني (Facebook)
حزب الإتحاد الوطني (Facebook)
83% حزب الوسط الاسلامي (Facebook)
حزب البعث العربي التقدمي (Facebook)
1250% حزب الاصلاح والتجديد الاردني - حصاد (Facebook)

SHARE OF FOLLOWERS

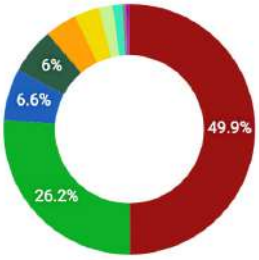

حزب البعث العربي الإشتراكي الأردني-الصفحة الرسمية (Facebook)
حزب جبهة العمل الإسلامي (Facebook)
4% حزب الشراكة و الإنقاذ Partnership and Salvation Party (Facebook)
حزب المؤتمر الوطني زمزم (Facebook)
حزب اردن اقوى (Facebook)
حزب النهج الجديد (Facebook)
حزب الوسط الاسلامي (Facebook)
حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني (Facebook)
حزب الشورى الاردني (Facebook)
حزب الإتحاد الوطني (Facebook)
حزب الاصلاح والتجديد الاردني - حصاد (Facebook)
حزب البعث العربي التقدمي (Facebook)

SHARE OF POTENTIAL REACH

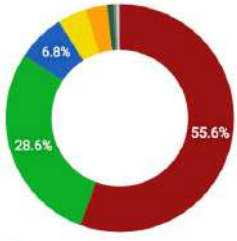

حزب البعث العربي الإشتراكي الأردني-الصفحة الرسمية (Facebook)
حزب جبهة العمل الإسلامي (Facebook)
1289% حزب الشراكة و الإنقاذ Partnership and Salvation Party (Facebook)
260% حزب النهج الجديد (Facebook)
125% حزب اردن اقوى (Facebook)
25% حزب المؤتمر الوطني زمزم (Facebook)
حزب الشورى الاردني (Facebook)
66% حزب الوسط الاسلامي (Facebook)
حزب الإتحاد الوطني (Facebook)
71% حزب الاصلاح والتجديد الاردني - حصاد (Facebook)
حزب البعث العربي التقدمي (Facebook)

الفصل الخامس

الحراك الحزبي والمرحلة المقبلة

ما تزال هنالك تحديات جوهرية وكبيرة أمام القفزة الحزبية المنشودة، وما تزال الفجوة قائمة بين العمل الحزبي عمومًا والثقافة الشعبية، وما تزال البيئة السياسية تتطلب ترتيبات وإجراءات عديدة لتعزيز دور الأحزاب السياسية.

المؤلفون

بالرغم من وجود عدد كبير من الأحزاب السياسية (تتجاوز الـ 50 حزبًا سياسيًا)، إلاّ أنّ البحث الميداني يشير إلى أنّ الغالبية العظمى من الأحزاب لا تمتلك قاعدة شعبية ولا كوادر مؤسسية، وليست لديها القدرة على المنافسة في الانتخابات، سواء النيابية أو المحلية أو النقابية ولا حتى الجامعية، فعدد الأحزاب الفاعلة التي تمتلك مشروعات سياسية وقاعدة جماهيرية ولو قليلة، كما أظهرت الدراسة، محدود، ولا يتجاوز أصابع اليدين.

في المقابل، يؤكد الحراك الحزبي الراهن أنّ المشهد لن يكون مشابهًا (للحالي) في المرحلة المقبلة، فما أُقرّ من تعديلات دستورية وقانونية (بخاصة قانوني الأحزاب والانتخاب) سيعيد تشكيل الحالة الحزبية ويؤدي إلى تغييرات وتحولات بنيوية، في المرحلة المقبلة، فستختفي غالبية الأحزاب الحالية إما عن طريق الاندماج أو الضم أو الفشل في تصحيح الأوضاع، وستظهر أحزاب قوية فاعلة تستقطب قواعد اجتماعية أكبر، وسيكون هنالك تغيّر في تركيبة الأحزاب من الداخل تبعًا للتغييرات التشريعية التي حدثت.

لا يعني ذلك أنّ الطريق معبّدة أمام الأحزاب السياسية لتصحيح الأوضاع أو المشاركة الفاعلة في الانتخابات، فما تزال هنالك تحديات جوهرية وكبيرة أمام القفزة الحزبية المنشودة، وما تزال الفجوة قائمة بين العمل الحزبي عمومًا والثقافة الشعبية، كذلك ما تزال البيئة السياسية تتطلب ترتيبات وإجراءات عديدة لتعزيز دور الأحزاب السياسية.

وفي الفصل الأخير من الكتاب، سنناقش عددًا من الأسئلة والتساؤلات الرئيسية في عملية الحراك الحزبي الراهن، على النحو الآتي:

أولاً- ما هي معالم المشهد الحزبي الراهن؟

ثانيًا- كيف ستغيّر التشريعات والسياسات الجديدة الحياة الحزبية؟

ثالثًا- ما هي التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في عملية الانتقال؟

رابعًا- ما هي متطلبات وشروط وروافع التحول نحو حكومات حزبية برامجية خلال الفترة المقبلة؟

أولاً- معالم المشهد الحزبي الراهن:

من خلال الفصول السابقة، تبيّن لنا أنّ هنالك هشاشة في المشهد الحزبي وضعف بنيوي في أغلب الأحزاب السياسية، وإذا عدنا إلى المؤشرات الرئيسية: البنية المؤسسية والهيكلية، الانتشار الجغرافي، النشاط الحركي، المشاركة السياسية، التمثيل الجندري، التمثيل الشبابي، الموارد البشرية والمالية، القدرات الاتصالية والإعلامية، فإنّ هنالك عددًا محدودًا من الأحزاب السياسية سينفذ من التعميم السابق.

فما تزال الأحزاب الأيديولوجية عمومًا هي الأكثر حضورًا وقوة في المشهد الحزبي: حزب جبهة العمل الإسلامي، الحزب الشيوعي، حزب الوحدة الشعبية، حزب حشد، حزب البعث الاشتراكي، حزب البعث التقدمي، لكن ضمن هذه الأحزاب التي سُجّلت في التسعينيات، لأنّها كانت تمثل قوى سياسية عابرة للحدود، فإنّ هنالك تمايزًا ملحوظًا، فجبهة العمل الإسلامي -ضمن جميع المؤشرات السابقة- هو الأكثر قوة، يليه حزب الوحدة الشعبية، ثم حشد، فالحزب الشيوعي، بينما حزبا البعث الاشتراكي والتقدمي لديهما حضور في بعض المؤشرات وضعف في أخرى، وإن كان الاشتراكي (المرتبط بالبعث العراقي) أكثر قوة في جوانب عديدة، وما يزال حزب الحركة القومية (بالرغم من ارتباطه بأفكار العقيد القذافي قائمًا)، وفي قراءة تقريبية لمشهد الأحزاب الأيديولوجية يمكن إعادة الترتيب على النحو

الآتي: جبهة العمل الإسلامي، حزب الوحدة الشعبية، حزب حشد، الشيوعي، ثم البعث الاشتراكي فالتقدمي.

وتمثّل الأحزاب الوطنية، التي خرجت من رحم الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي، التيار القوي الآخر، وهي حزب الوسط الإسلامي، حزب المؤتمر الوطني «زمزم»، وحزب الشراكة والإنقاذ. وتختلف هذه الأحزاب -بالرغم من الحضور القيادي المكثّف للقيادات السابقة للإخوان المسلمين فيها- في بنيتها الحركية والتنظيمية الحالية، فحزب الوسط الإسلامي (وهو الأطول عمرًا بينها، قرابة عقدين من الزمن) استدخل أعدادًا من الأعضاء من خارج الدوائر التقليدية للتيار الإسلامي، وهو الأوسع انتشارًا جغرافيًا (لوجود مقراته في كل المحافظات)، كما أنّ له ممثلين في مجلس النواب، وتضم بنيته الداخلية قيادات سابقة من الإخوان المسلمين، بخاصة من علماء الشريعة الإسلامية، ونسبة كبيرة من القادمين الجدد ممن ليست لهم خلفيات سياسية أو حزبية، من محافظات مختلفة، أمّا حزب المؤتمر الوطني «زمزم» فيغلب على بنيته التنظيمية (إلى مرحلة ما قبل إعلان الاندماج مع حزب الوسط الإسلامي) الأعضاء السابقين في جماعة الإخوان وحزب جبهة العمل الإسلامي، وهو وإن كان يبدو أقل انتشارًا وحضورًا في الانتخابات والمحافظات، فإنّه يمتلك نسبة جيدة من الشباب المنظّم والقيادات التي تحمل خبرة حركية كبيرة في حضورها ووجودها السابق بجماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي.

على الجهة المقابلة، فإنّ حزب الشراكة والإنقاذ يظهر أيضًا في مجالات متعددة كحزب فاعل، لكنّه أخذ خطًا معارضًا مقارنةً بزمزم والوسط، واتجه في الأعوام الأخيرة (بالإضافة إلى المجموعة التي خرجت من جماعة الإخوان ومن جبهة العمل الإسلامي) إلى ضم مجموعتين رئيسيتين؛ الأولى من المتقاعدين العسكريين، ممن لديهم سقف سياسي مرتفع في المعارضة والنقد، والثانية مجموعة من الحراكيين ومعهم مجموعة من الشخصيات السياسية الغاضبة، ويرى مسؤولون في الدولة أنّه يمثّل اليد الحزبية المنظمة للحركة الشعبية للتغيير وللحراك الشعبي الراديكالي.[1]

(1) لقاء مع مسؤول رسمي في مكتبه بعمان، بتاريخ 2022/6/20.

كان ملاحظًا خلال الأعوام الماضية زيادة التوتر بين حزب الشراكة والإنقاذ والدولة، ما أدى إلى الإعلان عن حل الحزب ووقف أنشطته من قبل وزارة الشؤون السياسية ولجنة الأحزاب، في شهر آذار 2021، إلاّ انّ محكمة استئناف عمان أصدرت قرارًا نهائيًا برفض قرار الوزارة وعودة الحزب إلى ممارسة أعماله وأنشطته[1]، والسبب الرئيس الذي يقف وراء التوتر الشديد يعود -وفقًا لمصادر رسمية- إلى أنّ الحزب أصبح يمثل إطارًا تنظيميًا وحركيًا تقوم الحركة من خلاله بممارسة أنشطتها، فضلاً عن دعاوى رسمية بأنّ الحزب له أنشطة غير تقليدية في الحياة الحزبية، مثلما حدث عندما وفر وجبات طعام للمتعطلين عن العمل عند الديوان الملكي، فضلاً عن البيانات والسقوف المرتفعة في خطاب الحزب السياسي، ما أدى إلى عدم دعوته للجنة تحديث المنظومة السياسية.

من زاوية ثانية، يشكّل الحزب الديمقراطي الاجتماعي نموذجًا مختلفًا عن الأحزاب الأيديولوجية الأخرى، بالرغم من ولادته من رحم شخصيات قيادية انتمت تقليديًا إلى الأحزاب اليسارية، مع قدرته على إدماج مجموعات أخرى من الشباب ممن لا يملكون خلفيات حزبية سابقة. وبالرغم من اللون اليساري للحزب إلاّ أنّه أقرب إلى «يسار الوسط» منه إلى «اليسار الأيديولوجي» التقليدي، وجرى تعيين أمينه العام، جميل النمري، في مجلس الأعيان، ولدى الحزب أنشطة ملموسة في مجال الشباب والمرأة مقارنةً بالأحزاب الأخرى.

تتفاوت الأحزاب الأخرى، ذات اللون الوسطي، -ضمن المؤشرات المذكورة السابقة- ونجد أنّ هنالك أحزابًا محدودة تظهر لها أنشطة ومحاولات جدية هنا وهناك، ومن بينها حزب الجبهة الموحدة، حزب النهج الجديد، حزب العدالة والإصلاح، حزب المستقبل، حزب الاتحاد الوطني، حزب الأردن أقوى، حزب التجمع الوطني الديمقراطي «تواد»، حزب الشباب الوطني الأردني، وحزب المحافظين وحزب الأردن بيتنا.

(1) أنور زيادات، محكمة أردنية ترد طلب الحكومة بحل حزب الشراكة والإنقاذ، صحيفة العربي الجديد، 4-5-2021، الرابط الآتي: https://cutt.us/g4hic

بخصوص حزب الجبهة الموحدة (تأسس في العام 2007) وكان معروفًا في بداية أنشطته السياسية بنزعته اليمينية المعارضة، حتى أنّ البعض أطلق عليه مصطلح «حزب البيروقراطية الأردني»، وكان في حالة تنافس مع حزب التيار الوطني (2009)، الذي كان يمثّل توجهًا سياسيًا محافظًا ويحظى بقاعدة نيابية كبيرة، كانت تُمثّل، في حينه، غالبية مجلس النواب، عندما كان عبد الهادي المجالي أمينًا عامًا للحزب، لكن الزخم السياسي لكلا الحزبين لم يستمر، لأسباب مختلفة، وتراجع حضورهما في المشهد السياسي خلال الأعوام الأخيرة، ويمتلك حزب الجبهة الموحدة، مؤسسة الدار الأردنية للدراسات، وعلى الصعيد النظري – السجلات الرسمية- فإنّ الحزب يمتلك أكبر قاعدة شبابية (قرابة 749 شابًا وشابة)، وفق أرقام وزارة الشؤون السياسية)، ناهيك أن لدى الحزب قطاع شبابي ولجنة خاصة بالطلبة في العديد من الجامعات الحكومية والخاصة.

أما حزب النهج الجديد (تأسس عام 2021)، فما يزال في بداية عهده، ويقوده شاب، وهو الدكتور فوزان البقور، وبالرغم من عدم وجود قاعدة اجتماعية واضحة له، إلاّ أنّه ينشط في أوساط الشباب، وأظهر تفاعله بخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي وله حضور ملحوظ.

على الجهة المقابلة، فإن حزب الاتحاد الوطني أكثر قدمًا (تأسس عام 2011)، وكان في البدايات أكثر نشاطًا ويستند إلى موارد اقتصادية أفضل، لارتباطه بمؤسس الحزب، محمد الخشمان، وهو رجل أعمال معروف، ولديه قناة فضائية، وشهد الحزب تداولاً على السلطة، لكنه لم يطوّر خطابه السياسي وقدراته الإعلامية، بل تكشف صفحاته على مواقع التواصل أنّ هنالك تراجعًا في النشاط الإلكتروني مقرونًا بالتراجع في النشاط السياسي.

ويمثل حزب الرسالة لونًا ليبراليًا قريب من السلطات، وتطغى شخصية الأمين العام، حازم قشوع، الذي لم يتغير منذ تأسيس الحزب (في العام 2002) على مواقف الحزب وتوجهاته، فيما يمثّل حزب المستقبل (تأسس عام 2016) نموذجًا مغايرًا لدرجة نسبية عن الأحزاب السياسية الوسطية، فقد ذهب الحزب نحو الخطاب السياسي النقدي والمعارض، وأصدر بيانات في الآونة الأخيرة.

من جهة أخرى، جرى إشهار ما سمي «ائتلاف تنسيقية الأحزاب الوسطية»، ويقوده حاليًا أمين عام حزب العدالة والإصلاح، نظير عربيات، ويضم 6 أحزاب سياسية (العدالة والإصلاح، العدالة والتنمية، دعاء، الحزب العربي الأردني، والحرية والمساواة والرفاه)، بينما يمثّل حزب الشورى الإسلامي أحد الأحزاب الوسطية، ولديه أنشطة متعددة، وقريب من بعض التجمعات المحلية في المنطقة.

ثمة أحزاب أخرى، مثل حزب الشباب الوطني الأردني، وحزب تواد وحزب الأردن بيتنا وحزب الراية وحزب المحافظين وغيرها لديها حضور محدود وأنشطة معدودة، ولا تمتلك أي قاعدة اجتماعية واضحة، وليست لديها كوادر شبابية فاعلة.

وبالرغم من أنّ حزبي المستقبل والحياة محسوبان تقليديًا ضمن دائرة الأحزاب الوسطية، إلاّ أنّهما يميلان في مواقفهما السياسية أكثر نحو المعارضة، وبخاصة في الأعوام الأخيرة، مع اقتراب الحزبين من مجموعة من الأحزاب السياسية ذات النهج المعارض، وقد وقعا على بيان سياسي ينتقد مخرجات اللجنة الملكية، بالإضافة لأحزاب الشراكة والإنقاذ والأردن أقوى والحركة الشعبية للتغيير والجبهة الموحدة والتيار التقدمي الديمقراطي.

وإذا عملنا على رسم خارطة للأحزاب السياسية من اليسار إلى اليمين، بحسب الخطاب والحضور والقوة سنجد أنفسنا أمام الشكل التقريبي الآتي:

2- مخرجات اللجنة الملكية والحراك الحزبي الراهن:

قبل الإعلان عن مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، كانت العديد من الأحزاب السياسية تستعد لمرحلة جديدة، وفي الأثناء، بدأت شخصيات سياسية أخرى بعملية إنشاء أحزاب سياسية جديدة تستجيب لمتطلبات المرحلة الجديدة مع التغييرات الجوهرية التي حدثت على قانوني الأحزاب والانتخاب.

على صعيد قانون الأحزاب 2022، فهنالك العديد من البنود التي تدفع باتجاه الحراك الحزبي الذي سيعيد تشكيل المشهد السياسي كاملاً، خلال ما يزيد عن عام من إصدار القانون في الجريدة الرسمية، (شهر أيار 2023)، وفقًا لأحكام القانون الجديد، الذي ينص على وجود ما لا يقل عن 1000 عضو في كل حزب، وأن تكون نسبة النساء 20%، والشباب 20%، وألا تزيد مدة الأمين العام عن دورتين انتخابيتين، ويربط التمويل المقدم للحزب بمشاركته في الانتخابات المحلية والنيابية، وبمشاركة النساء والشباب ضمن قوائم المرشحين.

أمّا على صعيد قانون الانتخاب، فإنّ القانون ينص على القائمة الوطنية الحزبية النسبية المغلقة بعدد 41 مقعدًا، مخصصة للأحزاب والتحالفات الحزبية، من أصل 138 مقعدًا، ما يعدّ تحولاً كبيرًا في تركيبة مجالس النواب، وينص القانون أيضًا على زيادة القائمة الوطنية في الانتخابات التالية (مجلس النواب 21) إلى 50% ومجلس النواب 22 إلى 65%، ما يعني أنّ التوجه السياسي العام في البلاد خلال الفترة المقبلة هو التدرج نحو تكريس حياة حزبية قوية قادرة على تشكيل الحكومات وتكوين المعارضات البرلمانية وتقديم برامج تنفيذية تصلح للحكم.

هذه القوانين التي انبثقت عن لجنة تحديث المنظومة السياسية ترافقت مع تشكيل وحدة في الديوان الملكي متخصصة في متابعة التنفيذ، وقدمت وزارة الشؤون السياسية برنامجًا عمليًا في توجيه عمل الوزارات والحكومات نحو هذا الاتجاه، ويجري العمل المكثف في التربية والتعليم والتعليم العالي على استدخال مواد في المناهج تعزز قبول الطلبة بالديمقراطية والأحزاب وهدم الجدران الثقافية والنفسية بينهم وبين العمل الحزبي، الذي بقي لفترة طويلة من الوقت بمثابة (تابو)

يخشى كثيرون الاقتراب منه، ليس هذا فحسب بل هنالك مواد في قانون الانتخاب تنص بوضوح على العمل الحزبي داخل الجامعات، كما عقدت الهيئة المستقلة للانتخاب مع مؤسسات المجتمع المدني ورشات عمل مكثفة لطلاب الجامعات ولعمداء شؤون الطلبة لحثهم على المشاركة في العمل الحزبي والسياسي ولإزالة الهواجس التاريخية المتراكمة بينهم وبين الأحزاب السياسية[1].

في ظل هذه التشريعات والسياسات والإجراءات بدأت الأحزاب السياسية تراجع أوضاعها وتنظر في قواعدها الاجتماعية وأنظمتها الداخلية من جهة، وبدأت شخصيات سياسية تعمل على إنجاز تجارب حزبية جديدة تتجاوب مع التوجه نحو أحزاب برامجية وتكون قادرة على استقطاب القاعدة الاجتماعية العريضة التي بقيت محصنة من العمل الحزبي ومستنكفة عنه خلال عقود من الزمن.

أولاً- على صعيد الأحزاب السياسية القائمة:

من الواضح أنّ هنالك تفاوتًا كبيرًا في قدرات وإمكانيات الأحزاب السياسية القائمة، وعند عقد جلسات عصف فكري مع أمناء عامين للأحزاب السياسية، تبين أنّ هنالك أحزابًا واثقة تمامًا من قدرتها على تصحيح الأوضاع، والاستمرار ضمن تنظيماتها وشعاراتها وأفكارها الرئيسية الحالية، وهنالك أحزاب تحاول الوصول إلى تصحيح الأوضاع، وهنالك شكوك لديها في مدى إمكانية تحقيق ذلك، وهنالك أحزاب بالتأكيد ستواجه صعوبات شديدة لتصحيح الأوضاع، ويبدو الخيار الأمثل أمامها هو الاندماج مع أحزاب أو حزب أخرى، وهنالك أحزاب قد تنقضي الفترة القانونية ولا تصحح أوضاعها ولا تندمج وبالتالي -وفق القانون- تعتبر منتهية ولاغية التراخيص السياسية.

---

(1) أمان السائح، تفعيل العمل الحزبي في الجامعات، صحيفة الدستور، 2022/6/8، وانظر: تشكيل لجنة لإعداد محتوى جديد يتم إضافته لمادة التربية الوطنية التي تدرس في الجامعات، موقع قناة المملكة الالكتروني، 2022/7/5، الرابط الآتي: https://cutt.us/900eE، وانظر: عويس: مناهج جديدة لطلبة المدارس، صحيفة الغد اليومية، 2022/6/27.

أ. **أحزاب قوية قادرة على تصحيح الأوضاع، الأحزاب الأيديولوجية:** حزب جبهة العمل الإسلامي بحكم المصوّب لأوضاعه، ومستكمل الشروط، والحال كذلك بالنسبة لحزب الائتلاف الوطني، (زمزم والوسط سابقًا)، وقريبًا من ذلك يبدو حزبا الوحدة الشعبية وحشد، حيث لن يجدا صعوبة في تصحيح الأوضاع والاستمرار كما هما، وبدرجة أقل الحزب الشيوعي، الذي يمتلك قاعدة شبابية جيدة، فيما هنالك شكوك تتعلق بأحزاب البعث الاشتراكي والتقدمي والحركة القومية، وإن كان البعث الاشتراكي يتوافر تاريخيًا على كادر كبير، وعلى الأغلب لن يجد صعوبة كبيرة في تصحيح الأوضاع.

لن يجد الحزب الديمقراطي الاجتماعي صعوبات شديدة في تصحيح الأوضاع، ومن الأحزاب الجديدة التي استكملت أوراقها ضمن القانون الجدد حزب النهج الجديد، الذي تمكن من استقطاب مئات الشباب الأردني خلال الشهور الماضية.

ب. **أحزاب تحاول الوصول إلى تصحيح الأوضاع وهنالك شكوك في ذلك:** ومن هذه الأحزاب حزب الشراكة والإنقاذ، الذي تتوافر لديه إمكانيات واضحة لاستقطاب أعضاء جدد، بخاصة من المعارضة، ولن يعاني كثيرًا في الوصول إلى تصويب الأوضاع، وما يحول دون ذلك حاليًا التوتر الكبير مع الدولة الذي يخلق هواجس وكوابح في استقطاب الأعضاء الجدد، لكن من الممكن أن يستثمر الحزب في شبكة علاقاته مع المعارضة والحراك الشعبي، وإن كان ذلك سيلقى ممانعة كبيرة من تيار داخل الحزب يحاول الدفع به نحو الاعتدال السياسي، وهنالك أحزاب الأردن أقوى والحياة والمستقبل وجميعها أحزاب تميل إلى المعارضة السياسية والنزعة النقدية، ولديها علاقات جيدة مع حزبي الشراكة وجبهة العمل الإسلامي، ومن الممكن أن يحدث اندماج بين الأحزاب السابقة (باستثناء جبهة العمل الإسلامي طبعًا)، إذا وجدوا أنهم غير قادرين على الوصول خلال الفترة المطلوبة لتصويب الأوضاع، ومن الممكن كذلك إذا صوبوا أوضاعهم أن يكون هنالك توجه لتحالف حزبي في الانتخابات فيما بينها.

ومن الأحزاب التي لديها قدرة مع صعوبات في تصحيح أوضاعها أحزب الجبهة الموحدة والاتحاد الوطني والرسالة، وعلى ما يبدو لديها القدرة على تصحيح الأوضاع وهي تعمل على ذلك حاليًا.

ج. **أحزاب تجد صعوبات شديدة وتميل إلى الاندماج:** أغلب الأحزاب السياسية المتبقية لديها صعوبات شديدة في تصحيح الأوضاع، وسيلجأ أغلبها، وبتشجيع من السياسات الرسمية، إلى الاندماج مع أحزاب أخرى، سواء قديمة أو جديدة، ونتحدث هنا -كما لاحظنا في الورشة التي أقامها معهد السياسة والمجتمع- عن توجه لدى أغلبية الأحزاب الوسطية في هذا المجال، مثل الأردن بيتنا، المحافظون، الراية، الشورى، الفرسان والطبيعة، وأحزاب الإصلاح، والإصلاح والعدالة، والعدالة والحرية، والعدالة والتنمية، والتجمع الوطني الأردني الديمقراطي، والمساواة والحرية، والمساواة، وغيرها من أحزاب كثيرة لا يوجد أمامها سوى أحد خيارين: إما الاندماج والدمج في أحزاب قديمة وجدية أو مع بعضها أو خيار التلاشي من الحياة السياسية والحزبية، مع العلم أنّ هنالك عاملاً مهمًا آخر يحتّم على هذه الأحزاب الاندماج مع أحزاب قوية لديها قاعدة اجتماعية، وهو العامل المادي، فالدعم المالي مرتبط في القانون الجديد بمقدار تحصيل مقاعد في مجلس النواب وبمقدار وجود قيادات شبابية ونسوية في هذه الأحزاب، ما يعني إعادة هيكلة كاملة للمشهد الحزبي الراهن.

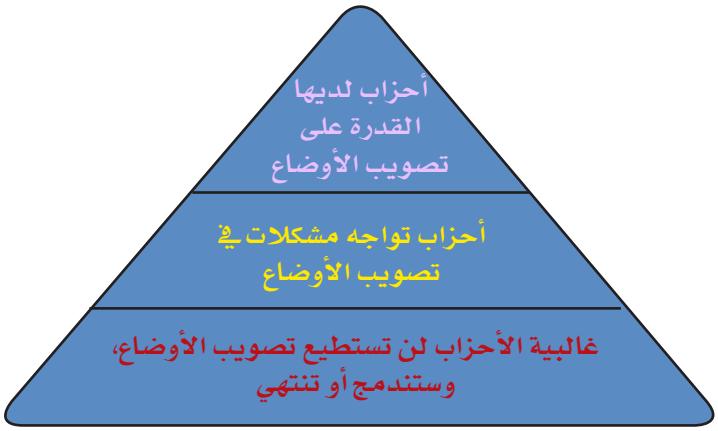

ثانيًا- على صعيد الأحزاب السياسية الجديدة وتشكلات الاتجاهات المقبلة:

ما تزال هنالك محاولات وجهود متلاحقة وموصولة من شخصيات سياسية عديدة، بخاصة من الوزراء والنواب السابقين والحاليين لتشكيل أحزاب سياسية جديدة، ومن الصعوبة بمكان وضع تصور لما ستؤول إليه هذه التجارب، بخاصة أنّها ما تزال تشهد حراكًا داخليًا وعمليات استقطاب واستبعاد وانشقاقات مبكرة، لكن إلى الآن يمكن ملاحظة أنّ هنالك أحزابًا تتشكل في مساحة التيار المحافظ (حزب الميثاق تحت التأسيس)، ولديه قاعدة كبيرة من النواب الحاليين والسابقين والوزراء السابقين والمتقاعدين العسكريين والشباب الناشطين.

وما تزال تجارب أخرى تمور في عملية التأسيس، وتستقطب شبابًا جددًا، منها حزب إرادة (الذي جرت الموافقه على ترخيصه أخيرًا)، ومجموعة كانت مرتبطة بكتلة المبادرة النيابية، ومجموعات كانت مرتبطة بحزب التحالف المدني الذي انتهى عمليًا، ومجموعات من الشباب الذين يحاولون استنبات تجارب حزبية جديدة، وهكذا.

من دون التنبؤ بما ستؤول إليه التجربة، يمكن القول إنّ هنالك معالم رئيسية للمشهد الحزبي الأردني، ستتضح خلال مرحلة تصويب الأوضاع، والاستعداد للانتخابات النيابية، على النحو الآتي:

أ. **الأحزاب الأيديولوجية:** كما ذكرنا سابقًا، ثمة أحزاب مثل جبهة العمل الإسلامي وحزب الوحدة الشعبية وحزب حشد، والحزب الشيوعي ستشكل، غالبًا، أحزاب المعارضة التقليدية، مع تميز واضح في قدرة حزب جبهة العمل الإسلامي على شغل مقعد المعارضة الرئيس، والمنافس في الانتخابات النيابية والمحلية، بينما أشارت الانتخابات السابقة إلى عجز الأحزاب الأيديولوجية الأخرى عن تحقيق أي مقاعد في الانتخابات، وعلى الأغلب أنّها حتى لو اجتمعت معًا، كما حدث في الانتخابات السابقة ستجد صعوبة في اجتياز العتبة بالانتخابات النيابية المقبلة، إلاّ إذا حدث تحول في القاعدة الشعبية بالمدن الكبرى، وتحركت صوب المشاركة في الانتخابات النيابية، إذ أنّ غالبيتها ما تزال حتى الآن مستنكفة عن المشاركة.

ب. من المتوقع أن ينافس حزب «**الائتلاف الوطني**» (الذي يمثّل ما يسمى أحزاب ما بعد الإسلام السياسي، ولديه قدرة على الجمع بين الجانب المحافظ دينيًا والإصلاحي سياسيًا) جبهة العمل الإسلامي في الانتخابات المحلية والنيابية، وإذا تمكن الحزب من اجتياز تحديات مرحلة التأسيس وأخذ مساحة أكبر عن الحكومات، واستطاع تقديم خطاب مقنع، فإنّه سيأخذ من «القاعدة الشعبية المحافظة دينيًا» نصيبًا.

ت. إذا تمكن **حزب الميثاق** من استكمال أوراقه وتجاوز التحديات الداخلية والمحيطة، وبنى خطابًا محافظًا عقلانيًا متماسكًا، وضم إليه بعض الأحزاب المحافظة -سياسيًا- الأخرى، مثل حزب التيار الوطني والوطني الدستوري، وأحزاب سياسية وقوى وشخصيات أخرى فمن المتوقع أن يحقق حضورًا ملحوظًا في الانتخابات المقبلة.

التيار المحافظ في المرحلة المقبلة

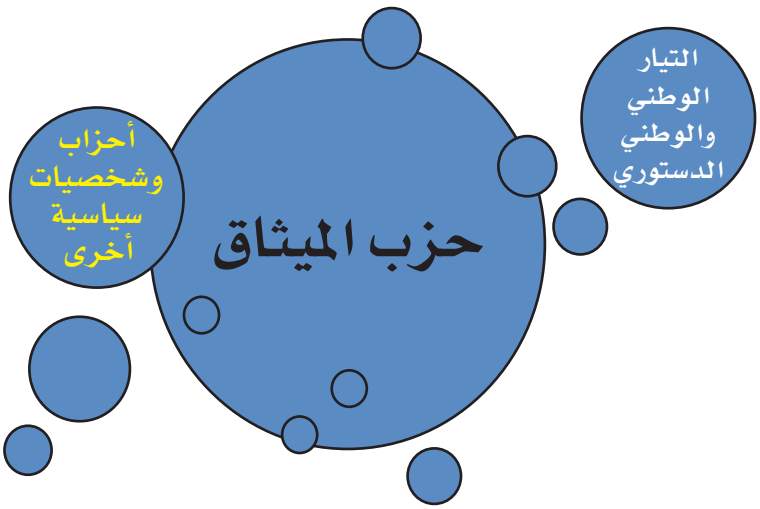

د. اتجاه يسار الوسط: ما يزال هنالك تشتت في هذا الاتجاه وانعكاسات سلبية لتجربة التحالف المدني، التي حاولت ضم نخب علمانية وليبرالية معتدلة، ويسارية معًا، وهنالك محاولات للهيمنة على هذه المساحة من أكثر من حزب واتجاه سياسي، ولدينا عدة احتمالات ومسارات في هذا المجال:

الأول- أن تتجمع القوى والمجموعات المرتبطة بهذا الاتجاه في حزب أو حزبين، يكون ضمنها الحزب الديمقراطي الاجتماعي، الذي كان يمثّل إلى اللحظة التي انبثقت بها مخرجات اللجنة الملكية مساحة يسار الوسط.

الثاني- أن تفشل هذه المحاولات ويبقى الحزب الديمقراطي الاجتماعي ممثلاً لهذا الخط، ويمكن أن يكون هنالك بجواره حزب آخر يتبنى الخطاب نفسه، لكن تبقى العلاقة منفصلة بينهما.

الثالث- أن يحدث تحالف حزبي بين الحزب الديمقراطي الاجتماعي والأحزاب أو الحزب الجديد الآخر المنبثق عن الجهود والحراكات الحزبية الراهنة.

الرابع- أن تنتهي جهود مجموعات من الشخصيات السياسية إلى الاستنكاف التي تجري حاليًا، إما نحو الاستنكاف بالكلية عن العمل السياسي والحزبي أو العمل الفردي أو الانضمام للحزب الديمقراطي الاجتماعي أو أي حزب جديد يقف إلى جواره.

لكن عوامل النجاح السياسي تقتضي بالضرورة وجود وحدة أو تحالف قوي في مساحة يسار الوسط وتطوير الخطاب السياسي وزيادة القاعدة الاجتماعية التي يخاطبها الحزب، وإلاّ فإنّ التيارات الموجودة في مساحة يسار الوسط لن تكون قادرة على التنافس الحقيقي الفعال مع الأحزاب الإسلامية أو المحافظة.

هـ. «الفراغ الليبرالي» في المشهد الحزبي: بعد أفول حزب التحالف المدني، الذي كان يمثّل إرهاصًا لحزب ليبرالي يحمل خطابًا يميل نحو اليسار في البرنامج الاقتصادي، لم تعد هنالك أحزاب قادرة على ملء هذا الفراغ، وإن كانت بعض الأحزاب الموجودة والوسطية الصغيرة تتبنى خطابًا ليبراليًا من الناحية السياسية والاقتصادية.

ومن الواضح أنّ الأحزاب القائمة أو الجديدة تميل إلى التعريف عن نفسها ضمن مساحة يسار الوسط لتتمايز عن الخط الليبرالي الجديد، والاقتراب من الليبرالية المعتدلة اقتصاديًا، وبالتالي هنالك تداخل بين هذه المساحة (الليبرالية) ومساحة يسار الوسط.

المساحة الليبرالية في العمل الحزبي

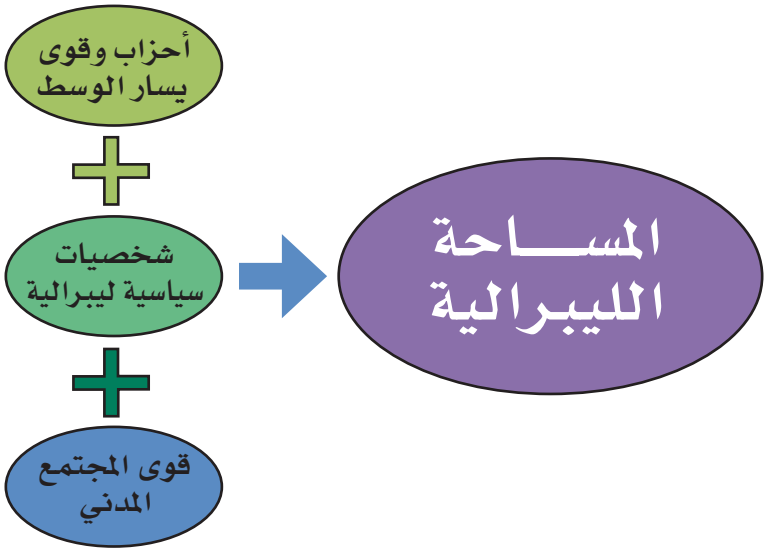

ثالثًا- الفرص والتحديات والمهمات:

بالرغم من الحراك الراهن الذي يؤذن بتحولات بنيوية على المشهد الحزبي بأسره، وبالرغم كذلك من القوانين الجديدة، مثل الأحزاب والانتخاب، والسياسات الرسمية والأنظمة الجديدة المعدلة التي تسعى إلى تعبيد الطريق أمام العمل الحزبي بصورة كبيرة في الأردن، إلاّ أنّ هنالك تحديات حقيقية تقف أمام تطوير المشهد وبروز عدد من الأحزاب القوية التي ستتنافس ما بين مساحات الحكومة والمعارضة خلال العقد المقبل، كما هو مرسوم في خارطة الطريق التي أعدتها لجنة تحديث المنظومة السياسية وأقرها قانون الانتخاب بصورة جلية.

أ. تحدي بناء القاعدة الاجتماعية والشعبية للأحزاب السياسية: يبرز السؤال هنا، كيف يمكن أن يجري إقناع الناخبين بالتحول من الانتماءات الاجتماعية والاعتبارات الجهوية والخدماتية إلى التصويت بناءً على المعيار السياسي أو السياساتي-البرامجي؟، وكيف يمكن بالفعل للأحزاب في الانتخابات المقبلة أن تتجاوز العتبة وتنافس حزب جبهة العمل الإسلامي وتحقق حضورًا ليس بوصفها تجمعًا من شخصيات سياسية أو عشائرية بل بوصفها أحزابًا سياسية تطرح برامج سياسية ولديها خطابًا سياسيًا مقنعًا، وتعبر عن اهتمام ومصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة؟.

من خلال مراجعة نسب المشاركة في الانتخابات، وفي المشاركة السياسية للأحزاب السياسية المختلفة في الانتخابات السابقة نجد أنّ هنالك نسبة كبيرة تتجاوز الثلثين مستنكفة عن المشاركة في الانتخابات، والأهمّ أنّ الغالبية العظمى من هذه الشريحة هي في المدن الرئيسية، بخاصة عمان والزرقاء وإربد، فيما يبدو العامل العشائري والاجتماعي رئيسًا في عملية الاقتراع والفرز والاختيار في المحافظات الأخرى، ومن هنا فإنّ المطلوب العمل على استقطاب وإقناع القاعدة الراكدة من الثلثين ومن سكان المدن والتجمعات الكبيرة بالمشاركة السياسية، وأيضًا تحفيز الناخبين في المحافظات بالاقتراع على أساس حزبي، بخاصة فيما يتعلق بالقائمة الوطنية المغلقة، مما سينعكس بصورة ملموسة على المشهد الحزبي.

ب. تحدي تطوير الخطاب الحزبي والاقتراب من المواطنين والقواعد الشعبية: ما تزال هنالك جدران عالية بين المواطنين والخطاب واللغة الحزبية عمومًا، بخاصة عندما نتجاوز القضايا الدينية والقومية والرمزية، ويبدأ الحديث عن السياسات والبرامج والشأن الداخلي، وما تـزال الأحزاب -بالرغـم من محـاولاتها الوصول عبر مواقع التواصل الاجتماعي واللقـاءات الشعبيـة لقـواعـد اجتماعيـة- لا تملك الخطاب القادر على الوصول إلى عقول وقلوب وعواطف الشارع عمومًا، وهذا يقتضي تطوير قدرات الأحزاب في مجال الخطاب والاتصال الجماهيري والإعلامي والتسويق والعلاقات العامة، واستثمار ما أتاحته وسائل التواصل الاجتماعي من إمكانيات الوصول إلى غالبية الأردنيين باستخدام لغة وأدوات وتكتيكات متطورة وليست تقليدية.

ج. تحدي التماسك الداخلي وتجاوز الانشقاقات والاعتبارات الشخصية: سيواجه سيناريو الاندماج أو تأسيس أحزاب سياسية جديدة تحديًا كبيرًا، بدأت تبرز بعض إرهاصاته المتمثلة في عملية الانشقاقات الفردية والجماعية، بسبب تغليب الأبعاد الشخصية والفردانية على العمل الجماعي والحزبي، فكلما كانت المبادئ والقيم المشتركة والأفكار أقوى كان ذلك دافعًا أكبر للتماسك والعكس صحيح، ومثل هذا التحدي سيبرز بصورة أكبر مع اقتراب الانتخابات النيابية المقبلة، بخاصة في عمليات الترتيب على القوائم الوطنية، وسيكون جزء رئيس من مهمات العقول السياسية الذكية في الأحزاب السياسية بناء القوائم وتوزيع المرشحين بين القوائم الوطنية والمحلية والحرص على عدم الوقوع في فخ الانشقاقات والخلافات الداخلية.

د. تحدي التمويل: وهو تحدٍ يواجه أغلب الأحزاب السياسية، في ظل عدم وجود تقاليد حزبية تربط بين العمل الحزبي ودور الأحزاب في النظام السياسي، والربط بين عمل الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح، مثل جمعيات البنوك والنقابات المهنية ورجال الأعمال والعمّال وغيرهم من طبقات ما تزال لا تربط نفسها بأجندة وبرامج أحزاب سياسية، وهو أمر طبيعي في ظل عدم وجود أي دور فاعل – حتى اليوم- للأحزاب السياسية في الحكم ولا حتى في التأثير الحقيقي على التشريعات والسياسات، ومن هنا فمن المتوقع أن يظهر هذا الترابط بين المصالح السياسية والاقتصادية خلال الفترة المقبلة.

لكن حتى تلك اللحظة، المطلوب من الأحزاب السياسية بناء قدراتها في عملية الربط وإقناع الشرائح الاجتماعية المختلفة بتمثيل مصالحها ضمن النظام السياسي.

هـ. تحدي البناء الداخلي الحزبي: ما تزال أغلب الأحزاب السياسية تخضع لمعايير بدائية في التنظيم والحركة، أو تمثل شخصيات سياسية، وحتى تكون قادرة على الاستمرار والصمود والصعود في المرحلة المقبلة المطلوب أن تتحول نحو

العمل المؤسسي الحقيقي، وبناء هياكل وقدرات مؤسسية حتى تستقطب وتنظم الأعضاء وتخاطب الشارع، وتصبح مؤسسات سياسية بمعايير عالية.

1. **الأحزاب والتحدي الخارجي: القاعدة الشعبية، الاتصال الجماهيري، القدرة على استقطاب أصحاب المصالح وجماعات الضغط.**

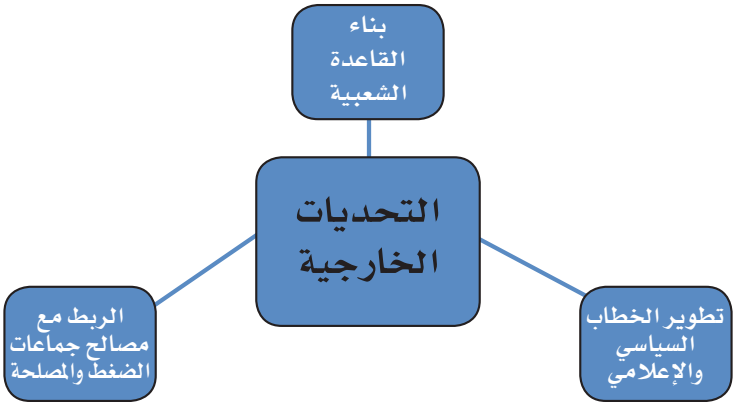

2. **الأحزاب والتحديات الداخلية: الانتقال من العقلية الفردية إلى الجماعية، العمل المؤسسي، بناء القدرات الحزبية، تعزيز أجنحة الشباب والمرأة والعمل الدعائي وتصعيد قيادات جديدة.**

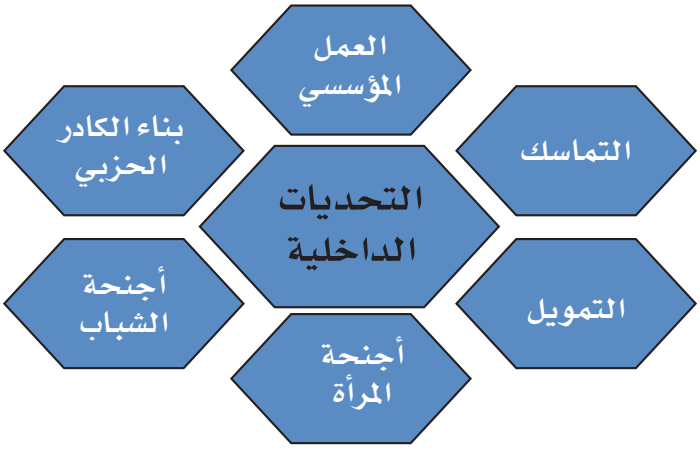

3. تحدي القاعدة الشعبية: تطوير الخطاب الحزبي والسياسي، تحريك القاعدة العريضة الساكنة، الاتصال الجماهيري في المدن الكبرى.

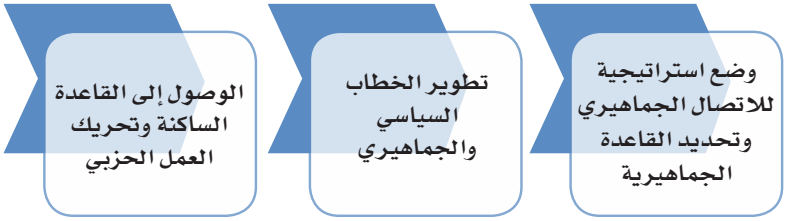

4. تحدي التمويل للأحزاب السياسية: الوصول إلى مجلس النواب والحصول على دعم حكومي، الاشتراكات السنوية، الوصول إلى أصحاب المصالح والربط بين جماعات الضغط وعمل الأحزاب السياسية.

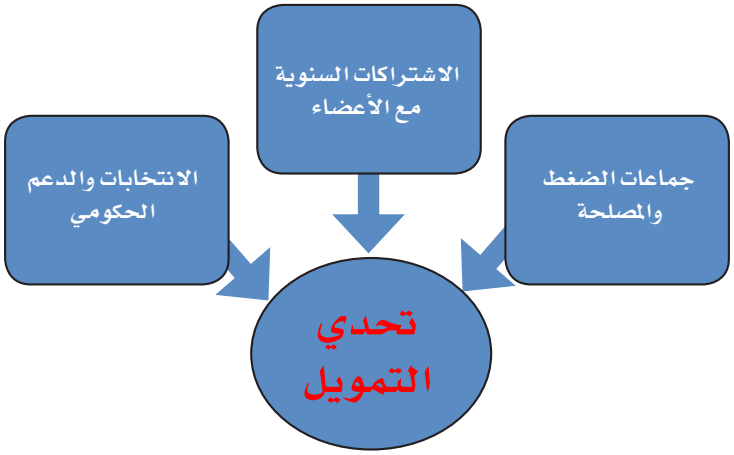

ملاحق الكتـــاب

1- ملحق رقم (1)

جدول معلومات الأحزاب الرسمية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

الرقم	الحـزب	تاريخ التأسيس	عدد أعضاء الحزب	مقدار الدعم المالي بين عامي 2009 و2021
1	حزب جبهة العمل الإسلامي	1992/12/07	1207	620.600
2	حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني	1993/01/17	769	565.000
3	الحزب الشيوعي الأردني	1993/01/17	723	565.000
4	حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)	1993/01/17	856	540.000
5	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني (الوحدة)	1993/02/09	578	525.000
6	حزب البعث العربي التقدمي	1993/04/13	840	574.600
7	الحزب الوطني الدستوري	1997/05/07	614	531.755
8	حزب الحركة القومية	1997/07/10	695	563.800
9	حزب الوسط الإسلامي	2001/12/19	1816	610.600
10	حزب الرسالة	2002/12/31	1172	554.985
11	الحزب الوطني الأردني	2007/03/14	831	540.000
12	حزب الجبهة الأردنية الموحدة	2007/09/30	2631	595.000
13	حزب الحياة الأردني	2008/02/19	861	400.000
14	حزب التيار الوطني	2009/08/31	1631	580.000
15	حزب العدالة والتنمية	2009/09/06	828	566.902
16	حزب الحرية والمساواة	2009/11/06	974	488.476
17	حزب الاتحاد الوطني الأردني	2011/10/12	1142	364.892
18	حزب الشباب الوطني الأردني	2011/11/30	599	300.000
19	حزب العدالة والإصلاح	2012/01/04	1768	474.088
20	حزب الإصلاح	2012/02/23	852	341.676
21	حزب الإصلاح والتجديد (حصاد)	2012/12/19	544	315.000
22	حزب التجمع الوطني الأردني الديمقراطي (تواد)	2013/6/24	671	295.972
23	حزب الفرسان	2013/08/04	649	158.363
24	حزب المساواة الأردني	2013/10/10	641	251.008
25	حزب الشهامة الأردني	2013/10/10	496	311.007
26	حزب أردن اقوى	2013/11/6	496	194.181
27	حزب العدالة الاجتماعية	2014/01/02	625	154.514
28	حزب الشورى	2014/05/05	836	247.778
29	حزب البلد الأمين	2014/06/09	895	200.000

30	حزب الانصار الأردني	2014/07/01	603	226.715
31	حزب الوفاء الوطني	2015/01/18	660	231.100
32	حزب الوحدة الوطنية	2015/05/23	531	194.494
33	حزب العون الوطني الأردني	2015/07/13	520	151.068
34	حزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني	2016/02/08	269	198.305
35	حزب الطبيعة الديمقراطي الأردني	2016/02/08	302	178.833
36	حزب المستقبل الأردني	2016/03/21	585	105.000
37	حزب أحرار الأردن	2016/03/21	488	192.758
38	حزب الاتجاه الوطني الأردني	2016/03/21	566	189.444
39	حزب جبهة النهضة الوطنية	2016/04/27	508	168.977
40	حزب المحافظين	2016/05/18	151	6000
41	حزب الشعلة الأردني	2016/05/31	496	134.191
42	حزب النداء	2016/07/13	491	100.000
43	حزب الراية الأردنية	2016/07/13	490	138.359
44	حزب المؤتمر الوطني (زمزم)	2016/08/11	837	178.148
45	حزب الحداثة والتغيير	2017/04/17	771	85.274
46	حزب الشراكة والإنقاذ	2017/12/27	304	لم يحصل على الدعم لعدم اكتمال الشروط القانونية
47	حزب التحالف المدني	2018/12/26	307	لم يحصل على الدعم لعدم اكتمال الشروط القانونية
48	حزب الأردن بيتنا	2019/5/1	183	13.000
49	حزب النهج الجديد	2021/2/15	159	حزب جديد
المجموع			36461	14.921.863

قائمة المراجع

الكتب:

1. إيمان فريحات، التطور التاريخي للقوانين الناظمة للحياة السياسية (1921–2021)، مطبوعات الهيئة المستقلة للانتخابات. عمّان–الأردن.
2. تريز حداد، ملف الأحزاب السياسية في الأردن (1919-1994).
3. خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية (1946-1970)، المكتبة الوطنية، أودع عام 2001، تتوفر نسخة من الكتاب في مكتبة عبدالحميد شومان في عمان، تحت الرقم (324.2565).
4. زيد عيادات، ومهند مبيضين، الإخوان المسلمون في الأردن: التأسيس والتطور والمصائر– فصل في كتاب الحركات الإسلامية في الوطن العربي الفصل الثالث– مركز دراسات الوحدة العربية 2013.
5. سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، الجزء الثاني.
6. عصام السعدي، الحركة الوطنية الأردنية (1921-1946).
7. علي سعادة، المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عامًا 1921-1991، عمان 1998.
8. علي محافظة، المعارضة السياسية الأردنية في مئة عام (1921–2021).
9. علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة.
10. عمر العمري ومحمد بني يونس، الحكومات الأردنية في عهد الملك عبدالله بن الحسين (1921-1951).
11. فيصل الغويين، سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية، منشورات وزارة الثقافة الأردنية 2020.
12. فيصل الغويين، مئة عام من الحياة الحزبية.
13. محمد ريان، الأحزاب السياسية في سوريا ودورها في الحركة الوطنية، (1920-1939، دار الكندي للنشر والتوزيع 2006).
14. وديع بشور، سوريا صنع دولة وولادة أمة، دمشق 1994.

الدراسات والأبحاث والتقارير:

15. اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية: دراسة ميدانية، محمد رسول الفواعير، رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة آل البيت الأردنية 2006.
16. الانشقاقات في الأحزاب السياسية: دراسة نظرية، دراسة منشورة بالموقع الإلكتروني «أكاديميًا عربية»، حازم عمر. شوهد بتاريخ 2022/6/22، يمكن مطالعة الدراسة من خلال الرابط التالي:
https://academia-arabia.com/ar/reader/2/136169
17. الأحزاب السياسية ومرحلة ما بعد استئناف الحياة البرلمانية، قاسم عمرو وزيد عمر. مركز القدس للدراسات السياسية.
18. البيئة الأردنية وإمكانية قيام حكومة برلمانية: دراسة في بنية المجتمع وقانون الانتخابات والأحزاب السياسية، بشار الطراونة، دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 45، العدد 2، 2018 عمان–الأردن.

19. تطور الحياة الحزبية في الأردن، دراسة تاريخية تحليلية، مركز القدس للدراسات السياسية، 2016 –عمان.
20. تقرير حالة البلاد 2021 – المجلس الاقتصادي والاجتماعي– الموقع الرسمي.
21. توجهات الأحزاب الأردنية للأحزاب البلدية– دراسة– مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني (راصد) 2022.
22. الجماعات الإسلامية في الأردن، إشكالية العلاقة مع الآخر، بحث ضمن كتاب «الحركات الاسلامية في الأردن، محمد زاهد جول، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012.
23. الحزب الشيوعي الأردني: دراسة تاريخية، صابرين الشوبلي، رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة ذي قار– العراق 2016.
24. دور الأحزاب السياسية في مشاركة المرأة وتمثيلها، ورقة بحثية صادرة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA).
25. معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية: دراسة ميدانية في الأردن،يوسف خطايبة، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 2، العدد3، 2009.
26. وثائق وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.

المقابلات:

27. مقابلة مع منسق العام لحزب الاتحاد الوطني عمان 2022/2/3.
28. مقابلة مع أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي مراد العضايلة في مقر الحزب في عمان بتاريخ 2022/2/13.
29. مقابلة مع أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي بتاريخ 2022/2/14.
30. مقابلة مع ثابت عساف أمين سر حزب جبهة العمل الإسلامي: مقر الحزب الرئيسي عمان العبدلي، بتاريخ 2022/2/14.
31. مقابلة مع عضو المكتب السياسي عبدالمهدي العكايلة في مقر الحزب بتاريخ 2022/2/17.
32. مقابلة مع أحد أعضاء المكتب السياسي في مقر الحزب– عمان بتاريخ 2022/2/17.
33. مقابلة مع أمين عام الحزب في مقر الحزب بتاريخ 2022/2/17.
34. مقابلة مع الأمين العام لحزب البعث العربي التقدمي وسكرتيرة الحزب بتاريخ 2022/2/17.
35. مقابلة مع عضو المكتب السياسي لحزب المؤتمر الوطني «زمزم» وهو أيضًا مسؤول الفروع، وامين سر المكتب التنسيقي لمشروع الاندماج مع حزب الوسط الاسلامي، بتاريخ 2022/2/17.
36. مقابلة في مقر الحزب بعمان بتاريخ 2022/18/2.
37. مقابلة مع عضو قيادة ومدير مكتب أمانة السر في حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني بتاريخ 2022/2/19.
38. مقابلة مع أمين عام الحزب في مقره – عمان، بتاريخ 2022/2/3.
39. مقابلة مع سكرتيرة حزب الوسط الإسلامي، بتاريخ 2022/3/4.

40. مقابلة مع نائب الأمين العام ومسؤول التنظيم الحزب الشيوعي الأردني بتاريخ 2022/3/4.
41. مقابلة في مقر الحزب مع أحد الأعضاء بتاريخ 2022/4/3.
42. مقابلة مع أمين عام حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، بتاريخ 2022/3/6.
43. مقابلة مع أمين عام حزب الوحدة الشعبية في مقر الحزب، عمان 3/6/ 2022.
44. مقابلة مع ممثل شبابي في الحزب الشيوعي، مقر الحزب عمان بتاريخ 2022/3/17.
45. مقابلة مع أمين سر الحزب عزام الشمايلة في فرع الكرك بتاريخ 2022/3/21.
46. مقابلة مع مسؤولة الدائرة الشبابية في عمان ومقررة اللجنة الاعلامية في حزب الحركة القومية، بتاريخ 2022/5/14.
47. مقابلة مع الأمين العام لحزب الجبهة الأردنية الموحدة، بتاريخ 2022/2/22.
48. مقابلة عبر الهاتف مع الأمين العام لحزب حشد، عبلة أبو علبة، بتاريخ 20/6/ 2022.
49. مقابلة عبر الهاتف مع فاخر دعاس، من قيادات حزب الوحدة الشعبية بتاريخ 2022/6/20.
50. مقابلة مع مسؤول رسمي في مكتبه بعمان، بتاريخ 2022/6/20.
51. مقابلة عبر الهاتف مع رئيس قطاع الشباب في حزب جبهة العمل السياسي في عمان، بتاريخ 2022/6/27.

المراجع الإلكترونية:

52. أمان السائح، تفعيل العمل الحزبي في الجامعات، صحيفة الدستور، 2022/6/8.
53. أنور زيادات، محكمة أردنية ترد طلب الحكومة بحل حزب الشراكة والإنقاذ، صحيفة العربي الجديد، 2021/5/4، الرابط التالي: https://cutt.us/g4hic
54. الأرقام في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.
55. اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية. https://tahdeeth.jo/
56. حزب جبهة العمل الإسلامي: https://jabha-jo.com/
57. الحزب الديمقراطي الاجتماعي في الأجنحة الشبابية: https://www.josdp.com/
58. حزب الوسط الإسلامي على صفحة «دليل الحياة السياسية» في الموقع الإلكتروني: bit.ly/3GStyK5
59. سجلات وزارة الشؤون السياسية.
60. صحيفة الغد اليومية، بتاريخ 2022/6/27، عويس: مناهج جديدة لطلبة المدارس.
61. صحيفة الأهالي، على الرابط التالي: https://cutt.us/3GGFM
62. قناة المملكة، 2022/7/5، الرابط التالي: https://cutt.us/900eE
63. كمال صدقي صالح، كتاب أرقام ومؤشرات: الأردن في مئة عام، ص (239) إصدارات مئوية الدولة الأردنية 2021.
64. الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات.

65. *shorturl.at/pIJOS.*

66. shorturl.at/gkmsN

67. https://bit.ly/3zrvnf9

68.https://www.facebook.com/profile.php?id=100069225069565

69. https://bit.ly/3ty2GJP

70. http://zamzamparty.com/Political5.html

71.https://www.alqudscenter.org/print.php?pg=PROGRAMS&id=120

72. https://www.hashd-ahali.org/main/weekly/?p=26592

73. https://www.facebook.com/watch/?v=680860379828995

74. Shorturl.at/vxJ67

75. https://ar-ar.facebook.com/thab7toona/

76. https://www.facebook.com/wihda.youth

77. https://www.gerasanews.com/print/27135

78. shorturl.at/fkuKL

79. https://www.ammonnews.net/article/422878

80. https://www.ammonnews.net/article/485976

81. https://www.ammonnews.net/article/624728

82.chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.idea.int/sites/default/files/publications/the-role-of-political-parties-on-women-participation-and-representation-ar.pdf

* ما هي سمات الحالة الحزبية الراهنة في الأردن؟
* كيف يمكن أن نصنّف الأحزاب السياسية ليس على الصعيد الأيديولوجي، بل وفق معايير القوة والضعف والمؤشرات المرتبطة بهما؟
* كيف ستتعامل الأحزاب السياسية القائمة مع تحدّي التأقلم وتصحيح الأوضاع مع مخرجات لجنة تحديث المنظومة السياسية؟
* ما هي الأحزاب الأكثر قدرة على تصحيح الأوضاع والاستمرار وتسجيل الحضور السياسي ضمن معطيات المرحلة المقبلة؟ وفي المقابل ما هي الأحزاب التي ستجد صعوبات كبيرة؟ وما هي خياراتها؟
* كيف ستغير نتائج لجنة التحديث المشهد الحزبي؟
* ما هي ملامح الحراك الحزبي؟ وما هي المسارات والاحتمالات المتوقعة له خلال المرحلة المقبلة؟

للاطلاع على المزيد من إصدارتنا يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: politicsociety.org